

دَارُ السِّيَاقِ السِّيَاقِ السِّيَاقِ

-٧-

مَنْطِقُ أَرْسَطُو

الجزء الأول

مُحَقَّقَةٌ وَقَدَّمَ لَهُ
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

دار القلم
بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات
الكويت

۹۶ شماره ثبت مرکز تحقیقات تاریخ و علوم اسلامی	
شماره ثبت ۰۴۶۰۹۸	تاریخ ثبت

جميع الحقوق محفوظة



مرکز تحقیقات تاریخ و علوم اسلامی

الطبعة الاولى

۱۹۸۰

الرموز

- < > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذة عن المقارنة بالنص اليوناني .
- [] : زيادة في الأصل المخطوط وتقرح حذفها .
- II - II : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .
- ت : تعليق بالمهامش في المخطوطة .
- ف : فوق الكلمة في المخطوطة .
- ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقام

- (١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر
نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة
أساساً في كل ترقيم - هكذا على التوالي مثلاً : ١٥ ، ١٠ ، ٥١٣٤ : الخ .
- (٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام - هكذا مثلاً : [١٩٦] -
هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية
بباريس .



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، نشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن تبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المترلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرص القوم على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ، فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدم إليهم ، فأحس منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ، وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يشبث هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحري الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببتنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

کتابخانه

مرکز تحقیقات تاریخ و علوم اسلامی

شماره ثبت: ۰۴۶۰۹۸

تاریخ ثبت:

جميع الحقوق محفوظة



مرکز تحقیقات تاریخ و علوم اسلامی

الطبعة الاولى

۱۹۸۰



مرکز تحقیقات کلام و علوم اسلامی

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، نشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن تبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المترلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرص القوم على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ، فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدم إليهم ، فأحس منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ، وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يشبث هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحري الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببتنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

دَارُ السِّيَاقِ السِّيَاقِ السِّيَاقِ

-٧-

مَنْطِقُ أَرْسَطُو

الجزء الأول

مُحَقَّقَةٌ وَقَدَّمَ لَهُ
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

دار القلم
بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات
الكويت

الرموز

- < > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذة عن المقارنة بالنص اليوناني .
- [] : زيادة في الأصل المخطوط وتقرح حذفها .
- II - II : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .
- ت : تعليق بالمهامش في المخطوطة .
- ف : فوق الكلمة في المخطوطة .
- ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقام

- (١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر
نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة
أساساً في كل ترقيم - هكذا على التوالي مثلاً : ١٥ ، ١٠ ، ٥١٣٤ : الخ .
- (٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام - هكذا مثلاً : [١٩٦] -
هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية
بباريس .

(ورقة ١٣٨٠) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد — الصف الثاني من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمنوكل ، إلى مرحلة التدقيق والتعرف بحيث لم يعودوا يشقون بتلك الترجمات السريعة التي نشأت تحت حامية الرواد الأول للتراث اليوناني : من مترجمين ، وأمرأه قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا العهد الثاني قد افرق عن العهد الأول بأن معظم الترجمات فيه كانت من السريانية إلى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأول قلة الذين يعرفون اليهودية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأول أنفسهم إلى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد إلى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

ولنا لرداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهار النقدي الثمين الذي شفع به أحسن من موارد هذه المخطوطة ، كما لاحظت منك من قبل بحق^(١) . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منها بنقول أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعريفاته قيمة ظاهرة من نواح عدة

والهدف الثاني من هذا نشر أن ستعين هذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا العلمية اليوم ، ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً إلى دقة المصطلح الذي واهق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن

(١) راجع كتابه «أشباح من الفلسفة اليهودية والعربية» ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس

S. Munk *Mélanges de philosophie juive et arabe*

سنة ١٩٢٧

تكفي كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة قد يكون من الخير — طمعاً في مزيد الإيضاح — أن يستدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدث عن الفائدة الجلتى من حيث تنبع تطور المصطلح الفني في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها العناء كل العناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا لشر في مهنتنا الحديثة في اتجاه أدبي باحد كبيراً بينه وبين التلاؤم مع الشر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بد لنا — من أجل إيجاد أثر فلسفي طهر القيمة — أن نعود إذاً الى ذلك الشر الفلسفي العربي القديم فتأثره واستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة الى الشر الأدبي . لذا تراءى في حاجة ملحّة إداً الى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية . ستعلمون وتديم الاطلاع عليها حتى تحقق في النهاية ذلك الشر الفلسفي الحديث الذي ترون بأبصارنا المتعطّلة بدهفة الى إيجادها . وليس في هذا كله ما يدعو الى أسر المرء لنفسه في قيود الماصي اللعوي ، بل هو على العكس من هذا يشد من أزر التوكل الى خلق لغة جديدة ، لأن العود لها هنا عود استلهم واستيحاه ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن للمجددين بالهم من هذه الحاجة كل الاطمئنان .

وإذا فبحث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . ولهذا القيمة الأخيرة وفي سبيلها عنيتم بأن نقدم النص مزوداً بكل ما يحتاج اليه ليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إننا رددناه خصوصاً الى الترقيم للصفحات الذي صدر العُمدة في هذا الباب ، وهو ترقيم بشرة بـ (Bekker) ^(١) لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه الشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي —

Aristotelis Opera, ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde.

(١)

مثلاً ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ (ل ج) ، — كما لو كما سنفعل تماماً لو أننا
 قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في
 شرة كل من فيتس (Waltz) ^(١) وبيكر (Bekker) ، مستعينين أيضاً
 بالترجمات الحديثة : الفرنسية ل تريكو (Tricot) ^(٢) والألمانية في
 المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو
 سهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن
 الأصل ، ووضعتنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين > < إن كان
 فيه إصافة ، أو باهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين
 الترجمة القديمة وبين الأصل في استيصاح ما غمض في المخطوطة ، إضافة لا
 تحتاج إلى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل موضع أشكل
 علينا فيه الأمر في المخطوطة ثم قسم النص إلى فصول كما اعتاد المحدثون
 أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقاً لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عناوات أخذناها
 غالباً عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها
 العناوات موحودة في النص العربي نفسه وهكذا حاولنا أن نقدم نصاً
 بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

- ١ -

وها نحن أولاء نقدم في هذا الجزء الأول الكتب الثلاثة الأولى من
 « الأورغانون » ، وهي : (١) كتاب « المقولات » ، (٢) كتاب
 « العبارة » ، (٣) كتاب « التحليلات الأولى » .

وأولها يبحث ، كما هو معروف ، في المقولات ، أي في الحد والأوجه
 التي تقال على الوجود وليس لها مجال البحث في صحة نسبة الكتاب إلى

(١) Waltz (Th.) . *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, 1844-1846, 2 Bde. (١)

Aristote : *Organon*, tr. fr par Tricot, Paris. 1936. sqq (٢)

أرسطو والفصل في التراجع القائم بين فريق المؤيدين - ويمثله الشراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين - وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المؤلف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأي الفريق الأول لا يزال هو السائد . بيد أن رأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر إلى الخامس عشر ، ص ٣٨ - ص ٥٤ من هذا الكتاب) ، وهي المعروفة باسم « لواحق المقولات » (postpredicamenta) : فأعلب الظن أنها ليست من عمل أرسطو . بل من عمل أحد تلاميذه الأولين ، ويحسون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوديموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فليدبرها هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، ونقول : « تم كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيعوريا ، أي المقولات ، . » صححه ^(١) الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قول به نسخة كتبت من بخط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل بخط إسحق بن حنين . فكان موافقاً . ومعنى هذا أن الحسن بن سوار ، وكان تلميذ يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عدي ، وهذا نقلها أو قبل نسخة على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيى بن عدي قبل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها إسحق بن حنين الذي ترجم الكتاب .

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زinker يدعي أنه قرأها وكانت في الأصل : « صححه » ولعلها كانت : « قد »

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية ببائيس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زرعة اعتماداً — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زرعة نسخة راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين .

لذا جاء ذكر (1) (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصيح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضاً لرش (2) (Wenrich) في كتابه عن المؤلفين اليونان في التراجم ولشروح العربية ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

يبد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب «المهرست» لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ، ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وصعوا لهذا الكتاب «مختصرات وجوامع مشجرة وغير مشجرة» ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع ؟) (3) وابن بهريز (؟) والكندي وأحمد بن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع

(1) *Aristotelis Categoriae, Graece cum versione Arabica Is. Honeini filii.* et veris lectionibus textus graeci e versione arabica ductus edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

(2) *Wenrich : De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis,* P. 131, Lipsiae, 1842.

(3) راجع مقال باول كراوس في كتابنا «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية» ، ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦ .

الاطلاع ثيقة دقيقة ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بد أن تكون متداولة ، فكيف أخفله ابن النديم ؟ ١٩ .

لذا جاء أوجسنت مكرر في كتابه عن « الفلاسفة اليونان في النقول العربية » (١) فاختار أن يكون الدقل هو حنين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهي أن لحنين كتاباً اسمه « كتاب قاطاغورياس على رأي ثامسطبوس » (٢) . على أن هذا لا ينهض حجة . ويرى اشتينشيدر (٣) أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حنين إلى السريانية . ومعنى هذا أنه يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها « الفهرست » (ص ٣٤٧ ، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت إلى السريانية ، لا إلى العربية . لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : « الكلام على قاطاغورياس ، بنقل حنين بن إسحق : - فممن شرحه وفسره . . » ، والمفهوم من هذا أو الأقرب إلى المهم أن يكون هذا النص إلى العربية ، وإلا ذكر ابن النديم . كعادته (٤) ، أن نقل حنين بن إسحق كان إلى السريانية فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو . إسحق بن حنين ، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً .

علينا ، على كل حال ، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لس فيها ، وهي أن هذه السحرة مقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي نخط إسحق الباقلي .

(١) August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873

(٢) « الفهرست » لابن النديم ص ٢٩٥ ، ابن أبي أصيبعة : « طبقات الأطباء » ص ٣٠١ .

(٣) في كتابه « التراجم العربية عن اليونانية » ، ليبيج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦ .
Moritz Steinschneider . Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen, Leipzig, 1898.

(٤) راجع هذا في كلامه عن كتاب باري أرميياس وكتاب الطويقا الخ .

والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق بن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه فَرَضُ بعيد جداً مع ذلك ، لذكره كلمة « الناقل » ، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة ، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة » ، أو أن نفترض أن كلمة « دستور الأصل » معناها « الأصل اليوناني » ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة « دستور » كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ أهكدا : « ذكرنا نسخها أنه كتب في ستة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني . » .

والخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب « المقولات » هذا في هذه المخطوطة من عمل إسحق بن حنين

= ٢ =

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو ناري أرميئاس ولا إشكال في مَنْ تَرْجَمَهُ . فمترجمه هو إسحق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : « تم كتاب أرسطوطاليس ناري أرميئاس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه قول به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق ابن زُرْعَة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين « (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعد ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك توصلح لنا الفقرة لسابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة « دستور الأصل » ، فنؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية كما أن قوله « نقل إسحق بن حنين » يدلنا كذلك

على أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب أن يملأ بنفس العبارة : « نقل إسحق بن حنين » .

كذلك نجد ابن الديرم يقول عن هذا الكتاب : « الكلام على باري أرميئاس : ينقل حنين إلى السرياني ، وإسحق إلى العربي ، النص » (« الفهرست » ، ص ٢٨٩ نشرة غلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ) . غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحق عن اليونانية مباشرة ، أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية إلى السريانية ، وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية .

ومن العرب أن اشتيشيدر (في الكتاب المشار إليه آنفاً ، ص ٤٠) يرغم أن مخطوطة باريس تصح اسم « يحيى بن حنين » مكان « إسحق بن حنين » . مع أنه كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل - لا صحة لهذا مطلقاً - فمخطوطة باريس تذكر اسم « إسحق بن حنين » بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة . فكيف ادّعى اشتيشيدر هذا الادّعاء العريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أسماء صاحبه القراءة !

ولقد شرح . ا . هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد في نشرته شفرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق إلى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

وأخيراً نصل إلى كتاب «التحيلات الأولى» أو «أناطوطيقا الأولى» أو «القياس». وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تداري، أو ثيادورس (Theodorus). و«المهرست» يؤكد لنا هذا أيضاً فيقول: «الكلام على أناطوطيقا الأولى: نقله ثيادورس إلى العربي، ويقال: عرضه على حين فأصلحه، ونقل حين قطعة منه إلى السرياني؛ ونقل إسحق الباقي إلى السرياني» (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية). فلا صعوبة إذن في اسم المترجم. إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم، من هو؟

هل هو ثيادورس أبو قرة أسقف حرّان^(١) (ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ)؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب «المهرست» يقول إنه عرض نقله على حين فأصلحه، وحين ولد سنة ١٩٤ هـ (= سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م)، أي أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة برحدى عشرة سنة. فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حين لهذا لا بد أن يكون تداري (= ثيادورس) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة أسقف حرّان. وهذا نجد اشتينشيدر (الموضع السابق ص ٤١، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام، ألا وهو أن يكون تداري هذا هو أسقف الكرخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطلاء. وهو افتراض لا يجد ما يؤيده أو يفتسه على أن ترجمة إسحق إلى السريانية قد ورد ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد ص ٢١٢ تعليق ٢). وقد أصليحت الترجمة في بعض المواضع

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعون وكتب ثيادورس أبي قرة في العربية.

G. Graf: Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlichen Literatur = und Dogmengeschichte, XI, Paderborn 1910).

بمراجعتها على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك
الموضع الذي عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده
ابتدأ نقل إسحق .

يبد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن تمت نقلاً قديماً آخر رجع
إليه بتحسني بن عدي (راجع بعد مثلاً ص ١٧٣ تعليق ١) ، وأن تمت
نقلين إلى السريانية لثاويل ولأثنالس ، لم يذكرهما صاحب «الفهرست» ،
كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن المطريق ، وهي أيضاً لم يذكرها صاحب
«الفهرست» .

- ٤ -

ومن بين هذه الكتب الثلاثة قد سُير من قبل كتابان

(أولاً) كتاب «المقولات» نشره زبكر (I Th Zanker) في
ليبتسغ سنة ١٨٤٦ تحت عنوان «كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع
الترجمة العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المسحوبة
من الترجمة العربية» وكما يشين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين
اختلاف القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فشر النص اليوناني
 ووضع تعليقات مستزعة من مقارنته بالترجمة لعربية التي شرها على أساس
مخطوطة باريس هذه .

(ثانياً) كتاب «العبارة» الذي نشره إيزيدور بولك^(١) (I Pollak)
وفقاً لمخطوطة باريس كذلك ، ولم يشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى
بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لشره بكر (Bekker) .

(١) Isidor Pollak Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لأن رشد^(١) على أساس مخطوطة باريس كذلك ، لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بدانها .

أما أنا لوطيقا الأولى فإن نشره لأول مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها معيدة إلى حد بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرنا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحوش في المخطوطة^(٢) .

والى أن تم نشرنا للأورعانون كله ، سؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف إليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتى يكون المعجم أحمل عائدة وأوسع فائدة .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة .

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورعانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس (Anc. fonds 882 A —) .

(١) Maurice Bouyges, S. J. : Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV

(٢) نشر في هذه الطعة ثمانية تعليقات على كتاب « المقولات » الواردة في مخطوطة باريس .

- أ -

(١) في الصفحة الأولى (١١) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريتوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفى الزلل ، في الفكر والقول والعمل » .

فهو حسي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله .

المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس

المسمى « ريتوريقا » أي « الخطابة »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ١٥ ، و ٣ تصحيحات ص ١٨ ، وفي ص ١٩ تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع الى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ ا وتوجد حروم في ٢١ ب ، وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من ريتوريقي والله الحمد حق حمده » .

(٣) في ص ٢٥ ا تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريتوريقا » .

وأولها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال أرسطو طاليس : ... » .

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ٤ ، وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات في ص ٢٨ ب ٠ وشرح في ١٢٩ . ب . وتصحيحات في ١٣٠ - ٣١ ، ١٣٣ ، وشرح في ١٣٤ وفي الورقة خرم . وتصحيح في ١٣٦ ، وفي ٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين . وفي ١٣٨ اشرح واحد ، وكذلك ١٣٩ ، وكذلك ١٤٠ ، ب ١٤١ ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك خروم وشرح في ٤٣ ، وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح في ١٤٧ . وفي ص ٤٨ ب « تمت المقالة الثانية من الربطوريقة ، والله الحمد حتى حمده » .

(٤) وفي ص ١٤٩ تبدأ المقالة الثالثة . في تلك الصفحة تعليقات ، والورقة ٥٠ بها خروم وصحة القراءة نظراً لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .

وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ربطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط أبي علي بن السمع ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه إبراهيم الدمشقي اليوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : « تمت مقابله في التاريخ الذي سته ثمانى عشرة وأربعائة هجرة سيدنا محمد ﷺ » .

— ب —

في أولها (ص ١٦٦) : « بسم الله الرحمن الرحيم » .

أنولوطيقا الأولى نقل قلايري

وتنتهي هذه المقالة في ص ١٠٧ ب وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ وتنتهي في ١٣٠ ب .

— ج —

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في شعر نقل أبي بشر متى بن يونس القسّاني من السرياني الى العربي : « قال أرسطوطاليس : « إِنَّا مُتَكَلِّمُونَ الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسحي يختلف خط الكتاب الأولين ، تبدأ بصفحة ١١٣١ ، وتنتهي في ص ١٤٦ ب .

— د —

ثم يأتي بعدها مباشرة تكلمة إيساعوي فرفوريوس ، ويظهر أنها ناقصة الأول ، وهي بخط مخالف للخطين السابقين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه الى واحد ، وبعضهم الى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قبيل نسبتهم من واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة لقوم الذين لبعضهم قرابة الى بعض من قبده قد يدعى جنساً بالعصا لهم من سائر الأحناس الأخر . وقد يقال أيضاً على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد

أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورشطس من ططالس وأولس من أيرقس . ونقول أيضاً إن جنس أفلاطن أثيني .. هـ .

فكان الكلام هنا عن الجنس .

وهو امش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب ١٠ ثم مدخل فرغوريوس الموسوم بإيصاغوجي نقل أبي عثمان الدمشقي . قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقاً .



في أول ص ١٥٧ أ ترد تعليقة طويلة للجنس بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١٥٨ ، ب ، و ١٥٩ ، ب ، ثم في ١٦١ ، ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ، و ١٦٥ ، شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ، ب ، ١٦٩ ، ب ، ١٧٠ ، ب ، ١٧١ ، ب ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ب ، ١٧٦ ، ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١٧٨ أ وفي ص ١٧٨ ب : و تتم كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيفوريا أي المقولات ...

< نقله > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق لناقل قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي

المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً ،
فالحمد لله على إنعامه .

- و -

وفي ص ١٧٩ ، يرد : « كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينياس ،
أي في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبي بشر متى بن
يونس ، والآخرون للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها
تعليقات للحسن ولأبي بشر ، وترد تصحيحات وتصيرات في ١١٨٠ ب ،
١١٨١ ب ، ١١٨٢ ب ، وفي ١١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفي
١١٨٥ ب تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١١٨٥ ب ، ١١٨٦ ب ،
١١٨٧ ب ، ب - ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، باري أرمينيس ، أي في
العبارة ، نقل إسحق بن حنين من نسخة بخط الحسن بن سوار ،
سحبها من نسخة يحيى بن عدي التي قدسها دستور إسحق وبخطه قول
به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، سحبها من خط
يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ،
فكان موافقاً .

- ز -

وفي ص ١٩٢ : « بسم الله الرحمن الرحيم كتاب أولو طيحا
الأواخر ، وهو المعروف بكتاب الرهد لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر
متى بن يونس القسائي إلى العربي ، من نقل إسحق بن حنين إلى السرياني .
وهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة
١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة

١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ،
وفي ٢٠١ خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي
٢٠٢ ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية
كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير في الورقتين
٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب . « تَمَّتْ الْمَقَالَةُ الْأُولَى مِنْ كِتَابِ أَرِسْطُو طَالِيسَ
فِي الْبَرْهَانِ ، نَقَلَ أَبِي بَشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ الْقُسَّائِي مِنَ السَّرْيَانِي إِلَى الْعَرَبِي .
نَقَلْتُ مِنْ نَسْخَةِ مِحْطِ الْحَسَنِ بْنِ سَوَّارٍ : قَوْلُهُ بِهِ نَسْخَةُ كُتِبَتْ مِنْ نَسْخَةِ
عِيصَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ زُرْعَةَ الْمَنْقُولَةِ مِنْ نَسْخَةِ يَحْيَى بْنِ عَدِي ، فَكَانَ مُوَافِقاً
لَهَا » .

ثم تعلية أخرى محط أحدث هكذا : « قَرَأْتُ هَذِهِ الْمَقَالَةَ قِرَاءَةً فُهِمَ
بِحَسَبِ الْاجْتِهَادِ وَالْقُدْرَةِ بِالْقِسْطِ طَبِيعَةً ، وَعَلِمْتُ عَلَى مَقَامِ أَحْمَلُهُ عَلَى
الْمَسْنَعِ ... » .

وفي ص ٢٢٣ تأتي « الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ كِتَابِ الْبَرْهَانِ ، نَقَلَ أَبِي بَشْرٍ
مَتَّى بْنُ يُونُسَ مِنَ السَّرْيَانِي » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .

وتنتهي في ص ٢٤١ حيث يرد . « تَمَّتْ الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ ابُولُوطِيْقَا
الثَّانِيَّةُ ، وَهِيَ آخِرُ كِتَابِ الْبَرْهَانِ ، نَقَلَ أَبِي بَشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ الْقُسَّائِي
مِنَ السَّرْيَانِي إِلَى الْعَرَبِي . كُتِبَتْ مِنْ نَسْخَةِ الْحَسَنِ بْنِ سَوَّارٍ . قَوْلُهُ بِهِ
نَسْخَةُ كُتِبَتْ مِنْ نَسْخَةِ عِيصَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ زُرْعَةَ ، الْمَنْقُولَةِ مِنْ نَسْخَةِ
يَحْيَى بْنِ عَدِي ، فَكَانَ أَيْضاً مُوَافِقاً لَهَا » .

- ح -

وهنا نرد في ص ٢٤١ ب « الْمَقَالَةُ الْأُولَى مِنْ كِتَابِ طَوِيْقَا نَقَلَ أَبِي

عثمان الدمشقي ، وفي هامشها تعيقت بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم . وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا هكذا . « تمت المقالة الثانية من كتاب طويقا » . ثم : « وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكيتة : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبها عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسخِ نَظَرٍ فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين نسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

« قول بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكرنا نسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بها عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه ، أي من « الطويقا » و ٣ في هذه الصفحة تعليقات بالأسود ، كذلك توحد تعيقات في ص ٢٦٨ ا واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني د هامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات في الداخل ، وفي ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السرياني د هامش ، وكذلك توجد قراءات

في داخل ١٢٨٩ ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ١٢٩١ ، وشرح في هامش ١٢٩٤ . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ١٣٠١ تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ٣٠٥ ١ نقول عن السرياني في الهامش ، كذلك في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ١٣٠٦ وشرح صغيرة فيها وفي ٣٠٦ ب ، ١٣٠٧ . وتنتهي المقالة السادسة في ص ١٣١٠ .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبها مشها قراءة عن السرياني بنقل إسحق . وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأناس ، وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الممشقي وأنس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طويقا » بنقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الممشقي ، وهي آخر ما وجدت من قله هذا الكتاب »

« قول به السحرة المنقولة من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ١٣١٥ : « المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأولها : « وقد يسعي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أولاً كُنْثَ معترماً على السؤال أن تستبطل الموضع الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ، وثانياً أن تُعيد السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضع الجدلي . . » وفي ص ١٣١٩ مقارنة بسحرة أخرى ، وكذلك في ١٣٢٠ ، وفي ١٣٢٣ ب ، من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ١٣٢٧ : « تمت المقاهه لثامنة من كتاب « طويقا » بنقل

إبراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتب . ويرد إلى جوارها : « قُوبِلَ بِهِ وَصَحَّ » .

— ط —

وهنا نصل إلى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى ، وهي ترجمة أبي زكريا يحيى بن عدي من السرياني بنقل أناس من اليوناني ، وترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة من السرياني بنقل أناس من اليوناني . ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلاً قديماً منسوباً إلى الناعمي ولست أعلم من أي لغة نقله » .

وبدا هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا . « بسم الله الرحمن الرحيم . « سوفسطيقا » بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي — أهل الله منزلته — ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة ، ونقل قديم مسوب إلى الناعمي ، مثبت في كل صمغ ما نقله كل واحدٍ وغيره من المعاني الثابتة في ذلك الصمغ » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ٣٢٨) « ترجمة أخرى > لـ < كتاب أرسطوطاليس على ما كتبه السوفسطائيين : إنا قائلون على المياكتات السوفسطائية التي يرى أنها ما كتبت وإنما هي مُصْلَآت ، وليس بمياكتات ، ومبتدئون — كالتبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود لكن نظن أنه صحيح ... » .

وهكذا يتوالى في الصفحات أولاً نقل أبي زكريا يحيى بن عدي ، ثم نقل عيسى بن زُرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » . ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف القول وضعها الحسن بن سوار .

كذلك نجد عدة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالأحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن القول الرئيسية التي ترد ناعاً هي القول الثلاثة : نقل يحيى بن عدي ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، يسب إلى الناعمي . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدي في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف إليه قول أخرى بقلم أحمر .

ويتهيء نقل يحيى بن عدي هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تكيت السوفسطائيين ، نقل العاقل أبي ركريا يحيى بن عدي ، رفع الله درجته وألحقه بالأررار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقة — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسخَتْ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدي التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

ويتهيء نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوطيقا ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق ابن زرعة ، من السرياني بمقر أناس وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهي مقولة من دستور اسقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر)

ويتهيء النقل القديم هكذا . « تم كتاب أرسطوطاليس المسمى « سوطيقا » في التصدير بمعالجة السوفسطائية . نقل الناعمي ، والله على ذلك الحمد والمنة » (ص ٣٨٠ أ في الوسط) .

ثم يرد بعد هذا . « نسختُ هذا النقل من نسخة بخط أبي الحبر الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نسختُ هذا النقل من نسخة حُيِّلَ ^(١) إلي أنها بخط أبي نصر الفارابي ، وكان النصف

(١) مشكولة في الأصل .

الأول منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقماً .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار ^(١) رضي الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج - في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل - إلى أن يكون متصوراً ^(٢) له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي إليها ينقل ، وكان أثانس ^(٣) الراهب غير قسيم بمعاني أرسطوطالس ، فإنه ^(٤) داحل نقله الخلل لا محالة . ولما كان ممن نقل هذا الكتاب - من السريانية نقل أثانس - إلى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع اليهم تفسير له ، > فلأنهم > عولوا على أهملهم في إدراك معانيه : فكل اجتهد في إحصاء الحق وإدراك العرض الذي إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس - إلى العربية .

« فلأننا أحسنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إليها ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُسْتَمَان ببعضها على بعض في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدي فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقد وثقه ^(٥) نوحاً من ^(٦) ثلثه بالسريانية والعربية وأطن تحمه ، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته وتصرفت بيبي الطون في أمره ، فتارة أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه ^(٥) ، وتارة أظن أنه سرق ، وهذا أقوى في نفسي . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب] اعتياضاً ما ، لأنه لم يشارف المعنى واتسع السرياني في النقل .

« وقد وُجِدَ في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي ^(٦) باليونانية ،

(١) مشكوة في الأصل .

(٢) منقوطة في الأصل .

(٣) ص : فته .

(٤) ص : نحو .

(٥) ص : يرتضيه .

(٦) الأفروذيسي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .

يعجز من أوله كرامة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق
إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني الى العربي ، وأنه كان
يجمع مع يوحنا القسّس اليوناني المهندس ، المعروف بابن قتيلة ، على
إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إليّ . وقيل إن أبا بشر ، رحمه
الله ، أصلح النقل الأول ونقله نقلاً آخر ، ولم يقع إليّ .

« وكتبت هذه الحملة ليعلم مرّ يقع اليه هذا الكتاب صورة أمره ،
والسبب في إثباتي جميع اسقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا
المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعميق خاصة بنقل « سوفسطيكا » وحدها ،
لا بكل كتب الأورغانون .

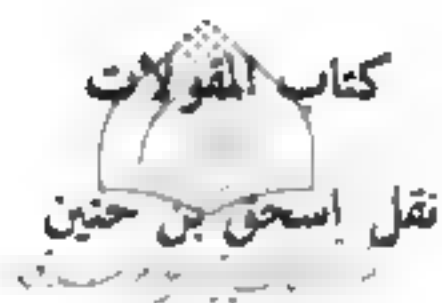
والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ، ومسطرتها
تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطراً . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي
(Ancien fonds 882 A) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي

- ٦ -

وفي عرما - حينما نخرج من نشر الأورغانون كله - أن نقوم
بدراسة تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة
الروحية ، مما يكون جانباً خطيراً أيضاً من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند
العرب » ، فلقد عرفوه خصوصاً من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن ينعتوه
بلقب « صاحب المطلق » .

عبد الرحمن بدوي

باريس في أغسطس ١٩٤٧





مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

[١٥٧ أ] كتاب^(١) أرسطوطاليس المسمى « قاطيغوريا » ، أي « المقولات »^(٢)

- ١ -

« المتفقة والمتواطئة والمشتقة »

[١٥٧ ب] « المتفقة »^(٣) أسماؤها « - [١٥٨ أ] يقال^(٤) إنها^(٥) التي الاسم^(٦) فقط^(٧) عام^(٨) لها ، فأما^(٩) قول^(١٠) / أ / الجوهر^(١١) الذي بحسب الاسم^(١٢) ، فمحالف^(١٣) . ومثال ذلك : الإنسان^(١٤) ، والمصور^(١٥) حيوان ، فإن هذين الاسم^(١٦) فقط عام^(١٧) لهما ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمحالف ، وذلك أن مَوْقِياً^(١٨) إن وَفَى في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان^(١٩) ، كان القول^(٢٠) الذي يَوْفَى^(٢١) في كل واحد منهما خاصاً له^(٢٢) .

و « المتواطئة »^(٢٣) أسماؤها^(٢٤) يقال إنها التي الاسم^(٢٥) عام^(٢٦) لها ، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحد^(٢٧) بعينه أيضاً ومثال^(٢٨) ذلك : الإنسان ، والثور - حيوان^(٢٩) فإن هذين - أعني الإنسان والثور - يُلْتَقِئَانِ^(٣٠) باسم عام ، أعني : حيواناً ، وقول الجوهر واحد^(٣١) بعينه أيضاً ، وذلك أن مَوْقِياً إن وَفَى في كل / ١٠ / واحد منها ما معنى أنه حيوان ، كان لقول الذي يَوْفَى واحد^(٣٢) بعينه .

[١٥٨ ب] و « المشتقة »^(٣٣) أسماؤها « - يقال إنها التي لها لقب^(٣٤) شيء بحسب اسمه ، غير أنها مخالفة له^(٣٥) في التصريف^(٣٦) ، ومثال ذلك : الفصيح

(٢٧) — من المصححة ، (٢٨) /١٥/ وشجاع — من الشجاعة .

— ٢ —

الاقوال المختلفة >

التي (٢٩) يقال . منها ما يقال (٣٠) بتأليف ، (٣١) ومنها ما يقال بغير (٣٢) تأليف . فالتى يقال بتأليف كقولك : لإنسان يحضر ، الثور (٣٣) بتعليب (٣٤) . والتي يقال بغير تأليف كقولك : لإنسان ، الثور ، يحضر ، بتعليب .

/٢٠/ [١٥٩] أ] الموجودات [٣٥-٣٦] منها ما يقال على موضوع ما وليست ألبتة في موضوع (٣٧) ما كقولك : « إنسان » : فقد يقال على إنسان (٣٨) ما وليس هو ألبتة في موضوع (٣٩) ما . ومنها ما هي في موضوع (٤٠) وليست يقال أصلاً على موضوع (٤١) ما (وأعني (٤٢) بقولي : « في موضوع » ، الموجود في شيء لا كجزء منه ، وليس ممكن أن يكون /٢٥/ قوامه من غير الذي هو فيه) . ومثال ذلك : « نحو (٤٣) ما (٤٤) » فإنه في موضوع ، أي في النفس (٤٥) ، وليس يقال أصلاً على موضوع ما ، و « بياض ما » هو في موضوع ، أي في الجسم (إذ كان كل لون في جسم) ، وليس يقال ألبتة على موضوع (٤٦) ما . ومنها ما يقال على موضوع (٤٧) وهي أبصاً في موضوع /١/ ب/ ومثال ذلك : « العلم » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس ، ويقال على موضوع أي على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع (٤٨) ، ولا يقال على موضوع ، ومثال ذلك : « إنسان » ما ، أو « فرس » ما ، فإنه ليس /٥/ شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع ما . — [١٥٩] ب] وبالجملة ، الأشخاص والواحد « بعدد لا يقال على موضوع أصلاً . فأما في موضوع ، فليس مانع يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه ، فإن « كتابة » هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست يقال على موضوع أصلاً .

< محمول المحمول . - الأجناس والأنواع >

منى ^(٥٠) حُمِّلَ شيءٌ على شيءٍ حَمْلُ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسان ما ، ويحمل على الإنسان الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضاً محمولا ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس ^(٥١) المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض ، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشاء ، الطائر ، وذو الأرجحين ، والسابع ، وفصول العلم ليست شيئاً من هذه ، فإنه ليس يخالف علمٌ علماً بأنه ذو رجليين . - فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها ، فإن الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع

< المقولات >

٢٥/ كل من التي يقال بعير تأليف أصلاً ، فقد يدل إما على « جوهر » وإما على « كم » ، وإما على « كيف » ، وإما على « إضافة » ، وإما على « أين » ^(٥٢) ، وإما على « متى » ، وإما على « موضوع » ، وإما على « أن يكون له » ، وإما على « يفعل » ، وإما على « يفعل » . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . وبكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أذرع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : ٢٢/ ضعيف ، نصف . وأين كقولك : في لُوقِين ^(٥٣) ، في السوق .

ومثي كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : منكىء ، جالساً .
وأن يكون له كقولك : مُتَنَهِّل . مُتَسَلِّح . ويفعل كقولك : يقطع ،
يُحْرِق . ويشعل : يقطع ، يحرق .

وكل واحد من هذه انبي دُكِرَتْ إِدَا قِيلَ > قبل > [١٦٠ أ] مفرداً
على حياله / ٥ / . فلم يُقَلَّ بإيجاب ولا سلب أصلاً لكن تأليف بعض هذه
الى بعض تحدث الموجة أو السدنة ، فإن كل موجه أو سادنة يُظن أنها
إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقب بعير تأليف أصلاً وليس منها شيء
صادقاً ولا كاذباً ، / ١٠ / ومثال ذلك : أبيض ، يُخَصِّر ، يتظهر .

- ٥ -

في الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتخصيل فهو الذي لا يقال
على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك إنسان ما ، أو فرس ما .
فأما الموصوفة بأنها حواهر ثوب فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة
بأنها أول . ومع هذه الأحاس هذه الأنواع / ١٥ / أيضاً . ومثال ذلك أن إنساناً
ما هو في نوع ، أي في الإنسان ، وحسب هذا النوع ، هي هذه الحواهر
توصف بأنها ثواب كالإنسان وهي . وظاهر مما قيل أن التي تقال على
موضوع فقد بحث ضرورة أن يُحْدَثَ اسمها / ٢٠ / ، وقولها يقال على ذلك
الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما ،
عائنه يُحْدَثُ عليه . فإنت تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان
أيضاً يُحْدَثُ على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسان ، وهو حي ، / ٢٥ /
فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوع فهي
أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها [١٦٠ ب] ولا حدها ،
وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمها على الموضوع ، فأما قولها

فلا يمكن . ومثال ذلك : أ/ ٣٠/ الأبيض هو في موضوع ، أي في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم

وكل ^(٥٣) ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر / ٣٥/ الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها ، وذلك ظاهر من قبل التصحیح للجريث . مثال ذلك أن الحي يُحمَل على الإنسان ، فهو أيضاً على إسان ما فيه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو / ٢/ ب/ ولا على إسان أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ، فإنه إن لم يكن في واحد من الجزئية فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كل ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها . / ٥/ فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر بالأول ألا يكون سبيل إلى أن يوجد شيء من تلك الأحرار . وذلك أن كل ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أي فيها .

والنوع - من الجواهر الثابتة - أولى بأن يوصف جوهرًا من الجسم ، لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن موقياً إن وفي الجوهر الأول / ١٠/ ما هو كان إعطاؤه النوع [١٦٢ أ] وعطاؤه الجسم ملائماً في ذلك ، إلا أن إعطاؤه النوع أشد ملاءمة وأبين في الدلالة عليه من إعطاؤه الجسم . مثال ذلك أنه إن وفي إساناً ^(٥٤) ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إسان أبين في الدلالة عليه من إعطاؤه أنه حي ، فإن ذلك أحص بإسان ما ، وهذا أعم ؛ وإن وفي شجرة ما ما هي ، (٥٥) كان إعطاؤه أنها شجرة أبين في الدلالة عليها / ١٥/ من إعطاؤه أنها نبات . وأيضاً من الجواهر الأول لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولةً عليها أو موجودةً فيها ،

فلذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس . إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُحتمل على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على /٢٠/ . الأجناس فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أولى وأحق بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جسماً ، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسان ما أنه إنسان أشد ملائمة من توفيتك في فرس ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من /٢٥/ الجواهر الأول أولى من الآخر بأن يُوصف جوهراً . إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يُوصف جوهراً من فرس ما . وبالموافق صارت الأنواع ، لأحاسيس وحدها دون غيرها يقال بعد الجوهر الأول جواهر ثواني ، /٣٠/ لأنها وحدها نسبت إلى الجواهر الأول من بين ما تُحتمل عليه ، فإن موثقياً إن وثق إنساناً ما ما هو ، فوفاه سوعه أو بحسه كانت توفيته له ملائمة ، وإدراؤه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ، وإن وفاه بشيء مما سوى ذلك أي شيء كان ، كانت توفيته له غريبة مستنكرة : /٣٥/ كما إذا وثق بأنه أبيض أو أنه أنه يُخضِر أو شيء من أشباه ذلك [١٦٢ ب] أي شيء كان . فبالواجب قلت هذه دون غيرها جواهر . وأيضاً لأن الجواهر الأول موضوعات لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة /١٣/ فيها ، لذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأول وأحاسيسها عند سائر /٥/ الأمور الأخر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فذلك تقول في إنسان ما إنه نحوي ^(٥٦) ، فأنت إدا تقول : « نحوي » على الإنسان وعلى الحي ، وكذلك نحوي الأمور في سائر ما أشبهه . وقد يتعمد كل جوهراً أنه ليس في موضوع ، فإن الجوهر الأول

ليس يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع ، والجواهر الثواني قد يظهر بهذا /١٠/ الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أي على إنسان ما ، وليس هو في موضوع ، أي فيه . وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما ، وكذلك أيضاً الحي يقال على الموضوع ، أي على إنسان ما ، وليس الحي في إنسان ما . وأيضاً التي في موضوع ، فليس /١٥/ مانع يمنع من أن يكون اسمها في حال من الأحوال يُحتمل على موضوع . وأما قولها فلا ميل إلى أن يُحتمل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحتمل على الموضوع قولها واسمها ، فإنك تحتمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحي . /٢٠/ فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أن هذا ليس بمخاصة للجوهر ، لكن الفصل أيضاً هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي وذا الرجلين يقالان على موضوع ، أي على الإنسان ، وليس في موضوع ، /٢٥/ وذلك أن ذا الرجلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل ، مثل ذلك أن المشاء كان يقال على الإنسان فإن قول المشاء محمول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مشاء ولا تعبط ما أجراء الجواهر فتوهم أنها موجودة في موضوعات أي في كليتها (٥٧) ، حتى بصطرتنا الأمر إلى أن نقول إنها /٣٠/ ليست جواهر ، [١٦٣ أ] لأنه لم يكن قول ما يقال في موضوع على هذا الطريق على أنه في شيء كحرف منه .

ومما يوجد للجواهر والمصول أن جميع ما يقال مهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإن كل حتمل يكون منهما فهو إما أن يحتمل على /٣٥/ الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجوهر الأول حتمل أصلاً ، إذ كان ليس يقال على موضوع ما ألبتة . فأما < في > الجواهر الثواني فالنوع يُحتمل على اشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك المصول /٣/ ب / تحتمل على الأنواع وعلى لأشخاص .

والجواهر الأول تقبل قول أنواعها وأحساسها ، والنوع يقبل قول جنسه ،
 إذ كان كل ما قبل على المحمول / ٥ / فإنه يقال أيضاً على الموضوع ،
 وكذلك تقبل الأوباء والأشخاص قول قصورها أيضاً وقد كانت المتواطئة
 أسماءها هي التي ، الاسم عام لها ولقول واحد بعينه أيضاً ؛ (٥) فيجب
 أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فإنما يقال على طريق
 المتواطئة أسماءها .

وقد يُطعنُ بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليه بالإشارة . فأم / ١٠ /
 الجوهر الأول فالحق الذي لا مريبة فيه أنها تدل على مقصود إليه
 بالإشارة ، لأن ما يستدل عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد وأما الجواهر
 الثواني فقد جُهِمَ اشتدُّه شكر لقب منها أنها تدل على مقصود إليه
 / ١٥ / بالإشارة كقولك : إنسان الحيوان - وليس ذلك حقاً ، بل
 الأولى أنها تدل على أي شيء ، لأن الموضوع (٥٨) ليس بواحد كالجوهر
 الأول ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و « كذلك » الحيوان إلا أنها
 ليس تدل على أي شيء على الإطلاق عمر له الأبيض ، لأن الأبيض ليس
 يدل على شيء / ٢٠ / غير أي شيء . فأما النوع والحس فإيهما يقرران أي
 شيء في الجوهر ، وذلك أنهما ، بما يدلان على جوهر ثانٍ ما ، إلا أن الإقرار
 بالحس يكون أكثر حصرًا من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : « حيوان »
 قد جمع بقوله أكثر مما يجمع القائل : « إنسان » .

وبما للجواهر أيضاً أنه لا مُصَادٌّ لها فماداً يضاد الجوهر الأول ،
 / ٢٥ / كإنسان ما ؛ فإنه لا مُصَادٌّ له ، ولا للإنسان أيضاً ، ولا الحيوان
 مُصَادٌّ إلا أن ذلك ليس خاصياً بالجواهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرة .

(٥) في المخطوط الخالي ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » ، وقد
 كانت المتواطئة ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نسخة
 رنكر .

غيره ، مثال ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الدراعيين^(٩٩) مصاد^(١٠٠) [١٦٣ ب]
ولا للعشرة ، ولا لشيء / ٣٠ / مما يجري هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل :
إن القليل ضد الكثير ، أو الكبير ضد الصغير ، لكن الكم المنفصل لا
مُصاد له .

وقد يُظنّ بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه
/ ٣٥ / ليس جوهرًا بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيء قد
قلنا به) لكني أقول : إن ما هو في جوهر جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل :
مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون^(١٠١) إنساناً أكثر
ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ، فإنه ليس أحد من
الناس إنساناً بأكثر من إنسان غيره ، كما أن الأبيض أبيضٌ بأكثر مما
غيره (٤) أبيض ، والخبث خبثٌ بأكثر مما غيره خبث . وكما أن الشيء
إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان
أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيضٌ بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان
حاراً فقد يقال إنه حارٌ بأكثر مما كان أو أقل ، فأما الجوهر فليس يقال
أكثر ولا أقل : (٥) فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثر
مما كان فيما تقدّم ولا في غيره من سائر الجواهر فيكون الجوهر لا يقبل
الأكثر والأقل .

وقد يُظنّ أن أولى الخواص بالجواهر الواحد منه بالعدد هو
بعبئه / ١٠ / قابل للمتصادات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحد أن
يأتي بشيء مما ليس هو جوهرًا ، الواحد منه > بالعدد هو بعبئه < قابل
للمتصادات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعبئه لن يكون أبيض
وأسود ، ولا الفعل الواحد / ١٥ / بالعدد هو بعبئه يكون مدموماً أو محموداً ،
وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد
منه بالعدد هو بعبئه قابل للمتصادات ، مثلاً ذلك : إنسانٌ ما ، فإن

هذا الواحد هو بعينه يكون أبيض حيناً وأسود حيناً ، وحراراً وبارداً ،
وطالماً وصالحاً . ولن يوجد / ٢٠ / ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى
الجوهر أصلاً اللهم إلا أن يرد ذلك راداً بأن يقول : إن القول والظن مما
يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه مطلوب صدقاً وكذباً ، مثال ذلك أن
القول إن [١٦٥] صدق في جلوس جالس فإنه / ٢٥ / بعينه يكذب إذا قام ،
وكذلك القول في الظن ، فإن الظن إن صدق في جلوس جالس كذب
إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظن بعينه . فقول : إن الإنسان - وإن
اعترف بذلك - فإن بين الجهتين ^(٥) اختلافاً ، وذلك / ٣٠ / أن الأشياء في
الجواهر إنما هي قابلة للمتضادات بأن تتغير أوصافها ، لأن الشيء إذا كان
حراراً فصار بارداً فقد تغير ، وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان
ملموماً فصار محموداً ، وكذلك في سائر الأشياء . كل واحد منها / ٣٥ /
قابل للمتضادات بأن تقلب نفسه المتغير . فأما القول والظن فإنهما ثابتان غير
زائلين لا ينحوي من الانحاء ولا يوجه من الوجوه ، وإنما تحدث المصادمة فيهما
بزوال ^(٦١) الأمر ، فإن القول في جلوس جالس ثابت بحاله ، وإنما يصير [٤ ب]
صادقاً حيناً وكادماً حيناً بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضاً فتكون
الجهة ^(٦٢) التي تخص الجوهر أنه قابل للمتضادات بتغيره > في < نفسه .
هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعني أن الظن والقول قابلان للمتضادات .
إلا أن / ٥ / ذلك ليس بحق ، لأن القول والظن ليس إنما يقال فيهما إنهما
قابلان للأضداد من طريق أحدهما في أنفسهما يقبلان شيئاً ، > لكن < من
طريق أن حادثاً يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه
صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر ^(٦٣) موجود أو غير موجود ، لا من
طريق ^(٦٤) أنه نفسه قابل للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من
/ ١٠ / شيء أصلاً ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان

(٥) تحتها في الأصل : الجهتين .

ليس يحدث فيهما ضدٌ أصلاً ، فأما الجوهر فيقبل فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض /١٥/ والسواد وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يحري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للمتضادات بتغيره في نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ، وقد ينبغي الآن أن تتبع ذلك بالقول في الكم .

— ٦ —

[١٦٥ب] في الكم

وأما الكم فمفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من /٢٠/ أجزاء^(٢٥) فيه لها وصعٌ بعضها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وصع . فالمفصل مثلاً هو : العدد والقول ، والمتصل : الخط ، والسيط ، والجسم ، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمان والمكان .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌ مشترك أصلاً يلتزم عنده بعض /٢٥/ أجزاءه ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة — يد هي جزء من العشرة — ليس متصل بحدٌ مشترك الخمسة منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة /٣٠/ والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحد مشترك . وبالجملة ، لست تقدر في الأعداد على أخذ حدٌ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً القول ، هو من المنفصلة : فأما أن القول كمٌ فظاهر ، لأنه يُقدَّر بمقطع محدود أو مقصور ، وإنما أعني ذلك القول /٣٥/ الذي يخرج بالصوت ، وأجزاؤه ليست متصل بحد مشترك ، وذلك

أنه لن يوجد حدٌ مشترك تتصل به المقطع ، لكن كل مقطع منفصلٌ على حياه .

(١٥) فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهياً أن يؤخذ حدٌ مشترك تتصل به أجزاؤه : كالمقطعة ، وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحد ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تقدر أن تأخذ حداً مشتركاً /٥/ وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاء الجسم — ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمان والمكان ، فإن الآن من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المستقبل . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل /١٠/ مكاناً ، وهي تتصل بحد ما مشترك ، فتكون أجزاء المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحد بعينه الذي به تتصل أجزاء الجسم ، فيجب أن يكون مكاناً أيضاً متصلاً ، إذ كانت أجزاؤه قد تتصل بحد واحد مشترك .

وأيضاً [١٦٤ أ] ^(١) منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لها وضعٌ بعضها /١٥/ عدد بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع مثل ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضها عدد بعض ، لأن كل واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تدل وتُرشد أن كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأي جزء من مائر الأجزاء يتصل وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، /٢٠/ وذلك أنه قد يمكن على هذا المثل في كل واحد منها أن تدل عليه أن هو موضوع ، وأي الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المصمت ^(٢) وأجزاء المكان — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزائه لها وضعٌ ما بعضها عدد /٢٥/ بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاء ما من أجزائه يتصل بعضها بعض ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ، وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ،

(١) المصمت : الجسم .

بل الأولى أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدّم ، وبعضه متأخر ، وكذلك العدد ، لأن الواحد في العدد قبل الاثنين ، والاثنين قبل /٣٠/ الثلاثة ، فيكون لها بذلك ترتيب ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها . والقول أيضاً كذلك ، لأنه لا ثبات لشيء من أجزائه ؛ فإنه إذا نُطِقَ به مضى ^(٦٧) فلم يكن /٣٥/ إلى أحده فيما بعد سبيل^(٦٨) ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضع^(٦٩) ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمعه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .

فهذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق : كم ، وأما كل ما سواها ^(٧٠) /٥ ب/ فالعرض يقال ذلك فيها وإنما يقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هذه ، مثال ذلك . أننا نقول في البياض إنه ماد^(٧١) كثير ، وإنما يشير إلى أن السيط ^(٧٢) كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما يشير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة ^(٧٣) . فإن كل واحد من هذه ليس يقال له كم بداته . والمثال في ذلك أن موقباً إن وقى^(٧٤) كم هذا العمل ؟ وإنما يحده بالزمان ، فيقول : عمل سنة أو ما أشبه ذلك ؛ [١٦٤ ب] وإن وقى^(٧٥) . كم هذا الأبيض ؟ وإنما يحده بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبيع البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق وينتهيها كم /١٠/ فأما ما سواها فليس منها شيء هو بداته كم ، بل إن كان ولا بدّ فالعرض .

والكم أيضاً لا مضاد له أصلاً . فأما في المنعصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذي ^(٧٦) التراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضد أصلاً إلا أن يقول

(٦) ماد^(٦) : من مدّ - ارتفع أو زاد .

(٧) كأنك قلت لذي . = كما هي الحال في ...

١٥/ قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير، وليس شيء من هذه
الآلية كسماً، لكنها من المصاف. — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء
الآلية بنفسه إنه كبير أو صغير، بل بقياسه إلى غيره. مثال ذلك أن الجبل
قد يوصف صغيراً^(١)، والسمكة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها.

وذلك أصغر مما هو من جنسه؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره،
٢٠/ فإنه لو وُصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وُصف الجبل في حال من
الأحوال صغيراً أو السمكة كبيرة. وأيضاً قد نقول إن في القرية أناساً
اثنيّة كثيراً، وفي مدينة اثنيّة أناساً قليلاً على أنهم أضعاف أولئك ونقول
إن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناساً قليلاً على أنهم أكثر منهم كثيراً.
٢٥/ وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل
على كم. فاما الكبير والصغير فليس يدلان على كم، بل على مضاف،
فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر، فيكون من السّين أن
هذين من المصاف. وأيضاً إن وضعت أنهما كم، أو وضعت أنهما ٣٠/
ليس <أ> بكم، فليس لهما مصادق^(٢) الآلة. وذلك أن الشيء الذي لا يمكن
أحده بنفسه، وإنما يمكن أحده بقياسه إلى غيره، كيف يمكن أن يكون
لهذا مصادق^(٢)! وأيضاً إن يكس الكبير والصغير متضادين ووجد الشيء بعينه
قابلاً للمتضادات معاً، وأن كل واحد منهما أيضاً مصادق^(٢) لدائه، لأن الشيء
٣٥/ بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً حتى معاً، إذ كان عدد هذا صغيراً،
وهو بعينه عدد غيره [١٦٦ أ] كبير، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً
وصغيراً في زمان بعينه حتى يكون قد يقبل الضدين معاً، لأنه من المتفق عليه
أنه ليس يمكن أن يقبل شيء واحد الضدين معاً، مثال ذلك في الجوهر:
٤٠/ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات، إلا أنه لن يصح

(١) ص: صغير.

(٢) ص: المصادق — ويصح أيضاً.

وَيَسْتَقُومُ مَعاً ، وَلَا يَكُونُ أَيْضاً وَأَسْوَدَ مَعاً ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ
الْبَيْتَةُ يَقْبَلُ ٥/ الضدين معاً . ويوجد أيضاً < حيثئذ > كل واحدٍ منهما مضاداً^(١)
لذاته . وذلك أنه كان الكبير مضاداً للصغير . وكان الشيء الواحد بعينه
كبيراً وصغيراً معاً ، فالشيء يكون مضاداً لذاته إلا أنه من المحال أن يكون
شيء مضاداً لذاته . فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير ، ١٠/ ولا الكثير للقليل .
فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم —
ليس فيها تضادٌ .

وأكثر ما ظننت المصادة في الكم موجودة في المكان ، لأن المكان
الأعلى يضعون أنه مضاد للمكان الأسفل ، ويعنون بالمكان الأسفل المكان
الذي يلتقي الوسيط . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن السعد^(٧٢) بين الوسط وبين
١٥/ أطراف^(٧٣) العالم أبعاد العدد . وبشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد
لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يتحدثون المتضادات بأنها التي بعدها
بعضها من بعض غاية السعد ويجمعها جنس واحد .

وليس يعطون بالكم أنه قابل للأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين
٢٠/ فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد ، مثال ذلك :
الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو إن
هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة ولا يقال أيضاً في زمان إنه زمان بأكثر
من غيره ، ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الأقل ، فيكون
إذاً ٢٥/ الكم غير قابل للأكثر والأقل .

وأخص الخواص بالكم أنه يُقَدَّرُ مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك
الجملة : (٢) تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

(١) ص : مضاد .

(٢) الجملة : المقدار .

هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ ، وأما سائر ما لم يكن كَمّاً فليس يكاد يُظنّ به أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك . الحال ، ^(١) ليس يكاد أن يقال [١٦٦ ب] مساوية / ٣٠ / ولا غير مساوية ، بل الأحرى أن تُقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيه .
 فيكون أحسن خواص الكم أنه يقل مساوياً وغير مساوٍ / ٣٥ / .

- ٧ -

في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أحواء لسة إلى غيرها ، أي نحو كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء ، والنصف ماهيته بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال نصفاً لشيء وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . ومن المضاف أيضاً هذه / ٦ ب / الأشياء . مثال ذلك : الملكة ، واحد ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير . وذلك أن الملكة / ٥ / إنما تقال ملكة لشيء ، والعلم علم لشيء والوضع وضع لشيء ، والحس حس لشيء ، وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى فالأشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أحواء لسة إلى غيرها أي نحو كان لا غير ، مثال ذلك . الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء . والشبيه إنما يقل شبيهاً لشيء / ١٠ / وسائر ما يجري

(١) الحال *status* أي الحالة الوقيعية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس *esse* الحالة العادية (العلم ، العضيلة)

هذا المجرى على هذا المثال يقال بإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتقة لها الاسم من الوضع الذي ذكر .

/١٥/ وقد توجد أيضاً المصادرة في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والحسنة ، كل واحد مصاد لصاحبه ، وهو من المضاف ، والعلم والجهل . — إلا أن المصادرة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضعفين ضد ، ولا للثلاثة الأصناف ، ولا لشيء مما كان مثله .

/٢٠/ وقد يُظن المضاف أنه أيضاً يقلل الأكثر والأقل ، لأن الشبه يقال أكثر شها وأقل شها ، وغير المساوي يقال أكثر وأقل . وكل واحد منهما من المضاف ، فإن الشبه إنما يقال شبيه بشيء ، وغير المساوي غير مساوٍ /٢٥/ لشيء . ولكن ليس كله يقلل الأكثر والأقل ، فإن الضعيف ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول ، مثال ذلك : العبد ، يقال عبد للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ، والضعف /٣٠/ ضعف للضعف ، والضعف نصف للضعف ، والأكثر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكثر . وكذلك أيضاً في سائرهما ، ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف^(٧٤) تصريحهما . مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ، والحس حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . /٣٥/ لكن ربما ظننا غير متكافئين مني لم يُصنف^(٧٥) إلى الشيء الذي إليه يضاف — إضافةً معادلةً ، بل قرط المصنف ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى /٧/ ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأول لم تكن إضافته معادلةً ، أعني الجناح إلى ذي الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في

القول الجناح ، لكن من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثير غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له . فإن / ٥ / جعلت الإضافة معادلةً رجع أيضاً بالتكافؤ ، مثال ذلك : الجناح جناح لذي الجناح ، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح . ونطبق أن يكون ربما صُطِّرَ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسماً موضوعاً إليه تقع الإضافة معادلةً ، مثل ذلك : أن السُّكَّانَ إن أُضيف إلى لزورق لم تكن إضافته مُعادلةً ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أُضيف إليه في القول : السُّكَّانَ / ١٠ / إذ كان قد يوجد زواريق لا سُكَّانَ لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ . لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن نطبق أن تكون لإضافة أُعدل إذا قيلت على هذا النحو : السُّكَّانَ سُكَّانٌ لذي السكان - أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسم موضوعٌ فيرجع حينئذ متكدفاً إذا كانت الإضافة معادلةً ، / ١٥ / فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . [١٦٧ ب] وكذلك أيضاً في سائرهما . مثال ذلك : أن رأس تكون إضافته إلى ذي رأس أُعدل من إضافته إلى الحي . فإنه ليس الحي من طريق ما هو حي له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له وهكذا السُّهْلُ ما لعله ينتهي لك به ^(٧٦) أحدُ الأسماء فيما لم يكن لها / ٢٠ / أسماء موضوعة . أن تصح الأسماء ^(٧٧) من الأول ^(٧٨) التي عليها نرجع بالتكافؤ على مثال ما فُعِلَ في التي ذُكِّرَتْ أنها - من الجناح . ذو الجناح ، ومن السكك . ذو السكان .

فكل الإضافات ^(٧٩) إذا أُضيفت على المعادلة قيل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جرافاً ولم تقع إلى الشيء الذي / ٢٥ / إليه يقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء إلى شيء من المنق فيها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماء موضوعة فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم ^(٨٠) ، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول . مثال ذلك أن العدد إن لم يُصَفَّ إلى المولى لكن إلى / ٣٠ / الإنسان ، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ

لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أُضيف الشيء إلى شيء الذي إليه يُنسب بالقول إضافةً مُعادلةً ، فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها العارضة لذلك^(٨١) بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده لذي إليه الإضافة فإنه ينسب إليه بالقول أبداً نسبةً مُعادلةً ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ، فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة^(٨٢) للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ، /٣٥/ أنه قبولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقي أنه مولى فقط ، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أُضيف شيء /٧ب/ إلى الشيء الذي^(٨٣) ينسب إليه بالقول على غير معادلة ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فليترى أن العبد أُضيف إلى الإنسان ، والحناح إلى ذي الريش ، ويرفع من /٥/ الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حيثل العبد باقيس إلى الإنسان ، وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن ذي الريش [١٦٨ أ] أنه ذو حناح ، فإنه لا يكون حيثل الحناح من المضاف ، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الحناح لم يكن الحناح لشيء . — قد يجب أن تكون الإضافة /١٠/ إلى الشيء الذي إليه يقال بمُعَادلةً . وإن كان بوحده اسم موضوعاً ، فإن الإضافة تكون سهلة ، وإن لم يوحده فخليق أن يكون يضطر إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البين أن المضافات^(٨٤) كلها يرجع بعضها على بعض في القول بالتكافؤ .

وقد يُطسَّ أن كل مصافين فهما معاً في الطع ، وذلك حق^(٨٥) في أكثرها ، /١٥/ فإن الضعف موجود والنصف معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضعف موجود ، وإن كان العبد موحوداً فالمولى موجود ، وكذلك يجري الأمر /٢٠/ في سائرهما . وقد يفقد كل واحد منهما الآخر مع فقد ،

(١) ص : التي .

(٢) ص : المضاف .

وذلك أنه إذا لم يوجد الضعف لم يوجد لتصف ، وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المشاب يجري الأمر فيما أشبهها .

وقد يُظنُّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معاً في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظهر بأنّه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد /٢٥/ وجودها ، وأقل ذلك أو لا شيء ألبتة يوجد [من] العلم والمعلوم حارين معاً . وأيضاً المعلوم إن فقيد معه العلم ، فاما العلم فليس يُفقَد معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حيثئذ /٣٠/ علمٌ بشيء ألبتة . فاما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانع من أن يكون المعلوم مثال ذلك تربيعة الدائرة . ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد . فاما هذا المعلوم نفسه فآتيته قائمة وأيضاً الحَيُّ إذا فقَد لم يوجد العلم ، فاما المعلوم /٣٥/ فقد يمكن أن يكون كثيراً منه موجوداً . - وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدم من الحس ، لأن المحسوس إذا فقَد معه الحس ، فاما الحس فليس يُفقَد معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالحس وفي الحس وإذا فقَد المحسوس فقَد الحس /٨٨/ أيضاً إذا كان اجسماً شيئاً من المحسوسات وإذا لم يوجد الجسم [١٦٨ ب] فقَد الحس أيضاً ، فيكون المحسوس يُفقَد معه الحس . فاما الحس فليس يُفقَد معه المحسوس ، فإن الحَيُّ إذا فقَد فقَد الحس ، وكان المحسوس موجوداً مثل /٥/ الجسم والحرّ والخلو والمرّ وسائر المحسوسات الأحرّ كلها . وأيضاً فإن الحس إنما يكون مع الحاس ، وذلك أن معاً يكون الحَيُّ والحس . وأما المحسوس فموجود من قبيل وجود الحَيِّ والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه قوام الحيوان موجودة من قبل أن يوجد الحيوان بالحملة أو الحس . فلذلك /١٠/ قد يُظن أن المحسوس أقدم وجوداً من الحس .

ومما فيه موضع شك . هل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب

المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أو ذلك ممكن في جواهر ما من الجواهر
 الثواني ؟ - فأما في الجواهر الأول فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال /١٥/
 من المضاف : لا كليتها ولا أجزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسان ما إنه
 إنسان ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ، وكذلك أجزاؤها أيضاً ،
 فإنه ليس يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان لكن إنها يد لإنسان ولا يقال في
 رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل /٢٠/ رأس لشيء - وكذلك في الجواهر
 الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور
 ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ، بل يقال إنها ملك لشيء . فأما
 في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من المضاف . - وأما في بعض الجواهر
 الثواني فقد يدخل في أمرها الشك ، /٢٥/ مثلاً ذلك أن الرأس يقال إنه رأس
 لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل واحد مما أشبه ذلك - فيكون قد
 يُظَنّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التي من المضاف قد وقى على
 الكفاية فحل الشك الواقع في أنه ليس جواهر من الجواهر يقال من المضاف :
 إما مما يصعب جداً ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت
 الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنها مصافة على نحو من الأنحاء
 قلعله يتبها أن يقال شيء في نسخ ذلك . فأما التحديد المتقدم فإنه يلحق كل
 ما كان من المضاف : إلا أنه ليس معنى [١٦٩ أ] القول إن الوجود لها هو
 أنها مضافة هو معنى القول إن /٣٥/ ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وبيس من ذلك أن من عرف أحد المصنفين مُحصلاً عرف أيضاً ذلك
 الذي إليه يضاف مُحصلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم
 أن هذا الشيء من المضاف ، وكان الوجود للمضاف هو مضافاً (*) على نحو من
 ٨/ ب/ الأنحاء ، فقد عكس أيضاً ذلك الشيء الذي هذا صده بحال من الأحوال .
 فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا صده بحال من الأحوال لم يعلم

(*) ص : مضاف .

ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال ، وذلك بَيِّنٌ أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضعف ، فإن من علم الضعف على التحصيل فإنه على المكان (*) يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا ضعفه محصلاً . فإنه إن لم يعلمه ضعفاً لشيء واحد محصلاً فليس بعينه ضعفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه محصلاً ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا / ١٠ / أحسن مما دونه في الحسن ، دون ذلك إنما يكون توهماً ، لا علماً ، وذلك أنه ليس يعلم بيقين أنه أحسن مما هو دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء دونه فيكون قد طهر أنه واحد ضرورة متى عليم الإنسان أحد المضافين محصلاً أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أضيف محصلاً .

فأما الرأس واليد وكل واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن / ١٥ / ماهياتها أنفسها قد تُعترف محصاةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجباً أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإذا لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهر من الجواهر من / ٢٠ / المضاف . إلا أنه حليق أن يكون قد يصعب التثبوت على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَبَّرْ مراراً كثيرة . فأما التشكك فيها فليس مما لا دَرَك فيه .

(*) على المكان - مباشرة ، في الحس - على التحصيل - محصلاً - على نحو محدود معين

[١٦٩ب] في الكيف والكيفية

وأسمي « بالكيفية » تلك التي لها قدر في الأشخاص : كيف هي .
/٢٥/ والكيفية ما يقال على أنحاء شتى : -

فليُسمَّ "نوع" واحد من الكيفية مدكة وحالا . وتخالف الملكة الحال في أنها أبقي وأطول زمنا : ومما يجري هذه المجري العلوم والفضائل ، فإن العلم مظهر به أنه من الأشياء الباقية التي تعسر حركتها ، وإن كان الإنسان إنما /٣٠/ شدا من العلم^(*) ، ما لم يحدث عليه تغير فادح من مرض أو غيره مما أشبهه وكذلك أيضاً الفضيلة (مثل العذب والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد /٣٥/ يُطَنُّ أنها ليست بسهولة الحركة ولا مهنة لتغير . وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك فإن الإنسان قد قيل بهذه حالا^(**) على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير سرعة ، فيصير بارداً بعد أن كان حاراً وينقل من الصحة إلى /٩/ المرض ، وكذلك الأمر في سائرهما ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له - لطول المدة - حالا طبيعية لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً . فلعله أن يكون للإنسان أن يسمى هذه حيثئذ ملكة .

ومن البين أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً /٥/ وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم متمسكاً يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة . على أن لم يكن هذه الصفة حالا ما في العلم : إما أحسن وإما أفصل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن /١٠/ هذه

(*) وإن كان ... من العلم أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .

(**) مفعول - قبل .

سهلة الحركة ، وتلك أطول زماً وأعسر تحركاً . - والملكات هي أيضاً حالات ، وليس الحالاتُ ضرورةً ملكات ، فإن من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أبصاً من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكة .

وجنسٌ آخر من الكيمية هو الذي به نقول : مُلاكيزيين أو محاضريين /١٥/ أو مصححين أو (٥٥) مراضين ، أو بالحملة ما قيل بقوة طبيعية أو لا قوة . وذلك أنه ليس يقال كل واحد من أشباه [١٧٠ أ] هذه لأن له حالاً ما ، لكن من قيسل أن له قوة طبيعية أو لا قوة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا يفعل^(٨٤) شيئاً مثال ذلك أنه يقال مُلاكيزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالاً ما ، لكن من قبل أن لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ، ويقال مصححون من قيسل /٢٠/ أن لهم قوة طبيعية على ألا يفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ، ويقال مراضون من قيسل أنه لا قوة لهم طبيعية على ألا يفعلوا^(٨٥) شيئاً . وكذلك أيضاً الأمر في الصُنْب وفي اللبن ، فإنه يقال صُنْب من قيسل أن له قوة على /٢٥/ ألا ينقطع بسهولة ، ويقال لبن من قبل أنه لا قوة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كيميات افعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان محاسناً للذين ، وأيضاً الحرارة والبرودة /٣٠/ والبياض والسواد . وظهر أن هذه كيميات ، لأن ما قيسلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثلاً ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قيل الحلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قيل لبض . وكذلك يجري الأمر في سائرهما . ويقال كيميات افعالية ليس من قيسل أن تلك الأشياء أنفسها التي قيسلت هذه الكيميات افعالت شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلواً من

(٥٥) ملاكيزيون : مراضعون ؛ محاضريون : عداؤون ، مصحاحون : أصحاء ؛ مراضون : مرضى .

قيل أنه انفعِل / ٩ ب / شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه ، وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيميبتين انفعاليتين ليس من قبيل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انضمت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحدة من هذه الكييفيات التي ذكرناها / ٥ / كييفيات انفعالية من قبيل أنها تحدث في الخواص انفعالا . فإن الحلاوة تحدث انفعالا ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ؛ وعلى هذا المثال سائرُها أيضاً .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كييفيات انفعالية / ١٠ / بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدم ذكرها ، لكن من قبيل أنها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البين أنه قد يحدث عن الانفعال تعبير كثيرة / ١٥ / في الألوان . من ذلك أن المرء إذا جعل أحمر ، وإذا فرغ أصفر ، وكل واحد مما أشبه^(٨٩) ذلك فيجب من ذلك^(٩٠) [١٧٠ ب] إن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعض هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك اللون وذلك أنه إن حدثت الآن عند التحلل حال ما لشيء^(٩١) مما بين فقد يمكن أيضاً أن يحدث تلك الحال بعينها في الحيلة الطبيعية فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله^(٩٢) . فما كان من هذه العوارض كان اشتداؤه عن انفعالات / ٢٠ / ما عسيرة ، حركتها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كييفيات : فإن الأصفرة والسواد إن كان تكونه في الحيلة الطبيعية فإنه يدعى كييفية إذ كما قد يقال فينا سه . كيف نحن ؟ وإن كان إنما عرضت الصفرة أو لسواد من مرض مزمن / ٢٥ / أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى صلاح أو بقي ببقائنا - قيلت هذه أيضاً كييفيات . وذلك أنه قد يقال فيها بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عما يستهل انحلاله وشبك عودته إلى الصلاح قيل / ٣٠ / انفعالا^(٩٣) ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال لمن أحمر بنجل : أحمر ، ولا من أصفر للفرع : مُصفر ، لكن أنه انفعِل شيئاً^(٩٤) . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كييفيات .

وعلى هذا المثال يقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات . فإن كان تولده فيها ^(٩١) منذ أول التكوين عن انفعالات ما فلإنها أيضاً تقال كيفيات . /٣٥/ ومثال ذلك تبه العقل والغضب وما يجري مجراهما ، فلإنهم به يقال فيهم بها : /١٠/ كيف هم ، فيقال عَضُوبٌ وتائه العقل ، وكذلك أيضاً سائر أصناف تبه العقل إذا لم تكن طبيعية لكن كان تولدها عن عوارض ما آخرَ يَعْسُرُ التحلص منها أو هي غير زائلة أصلاً يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم ^(٩٢) بها : كيف /٥/ هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فلإنها تقال انفعالات مثال ذلك الإنسان إن اغتم فأسرع غضبه : فإنه ليس بقاد غضوباً من أسرع غضبه بمثل هذا [١٧١ أ] الانفعال . بل أحترى أن يقال إنه يفعل /١٠/ شيئاً ، فتكون هذه إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والحلقة الموجودة في واحد واحد ، ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و < أي > شيء < آخر > إن كان يشبه هذه وبكل واحد من هذه يقال . كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء /١٥/ بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحني . ويقال أيضاً كل واحد بالحلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والخشن والأملس فقد يُطَنُّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه وما أشبهها مباينة للقسم التي في الكيف وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد /٢٠/ منها أخرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كثيف بأن أجزائه متقاربٌ بعضها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزائه متباعدةٌ بعضها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزائه موضوعة على استقامة ما ، ويقال خشن بأن بعضها يتفصل ^(٩٣) وبعضها يتقصر .

(*) يفضل : يبرز .

/٢٥/ ولعله قد يظهر للكيفية ضرب ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصة من ضروبها فهذا مبالغه .

فالكيفيات هي هذه التي ذكرت ، وذوات الكيفية هي التي يقال بها^(٩٣) على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها /٣٠/ أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، من البلاء — بليغ ، ومن العدالة — عدل ، وكذلك في سائرهما . وأما في الشاذ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، /٣٥/ مثال ذلك : المحاضر ي أو الملا كرى الذي يقال بقوة طبيعية . فليس يقال /١٠ ب/ في اللسان اليوناني من كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني^(٩٤) اسم فيقال بها^(٩٥) هؤلاء [١٧١ ب] كيف هم ، كما وصع للعلوم وهي التي بها^(٩٦) يقال ملاكزون أو ماضلون^(٩٧) من طريق الحال : فإنه يقال علم ملا كرى ، أو علم ماضلي ، أي علم الماضلة ، ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم^(٩٨) موضوع < لنكيف > ، ولا يقال المكيف بها /١٥/ على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذي له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان^(٩٩) اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

فذوات الكيفية يقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق

(٩٣) بها : تبعاً لهذه القوى .

(٩٤) بها : تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم يجعلهم يسمون ملاكزين أو ماضلين .

(٩٥) ص : ملاكزين أو ماضلين .

/١٠/ المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان .

وقد يوجد أيضاً في الكيف مُصادةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضاً دوات الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعدل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها^(٩٧) . /١٥/ فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا ما أشبه ذلك من الألوان ضدٌ أصلاً ، وهي ذوات كيفية ، وأيضاً إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كيفاً ، فإن الآخر أيضاً يكون كيفاً وذلك^(٩٨) ببسّ لمن تصح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضد الجور وكان لعدل كيفاً — فإن الجور أيضاً كيف — /٢٠/ فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت : لا الكم مثلاً والمضاف ولا أين ولا واحداً من سائر ما بحري مجراها تة ما خلا الكيف ، وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف .

وقد يقل أيضاً الكيف الأكثر والأقل ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل ، وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل

وهي أمصها تختمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد /٣٠/ بياضه فيصير أشدّ بياضاً ، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات . فإن قوماً يمارون في [١٧٢ أ] أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا /٣٥/ أقل من عدالة ، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ، ولكنهم يقولون إن « لهذا » صحة أقل مما لغيره ولهذا عدالة أقل مما لغيره وعلى هذا المثال : « لهذا » كتابة أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فلها تقيل الأكثر والأقل فلا شك ، فإنه يقال إن هذا أبلغ^(٩٩) من غيره وأعدل وأصح^(١٠٠) : وكذلك الأمر في سائرهما

/٥/ وأما المثلث والمربع فلي بظنّ أنهما يقبلان الأكثر ولا الأقل ، ولا شيء من سائر الأشكال أثنّة : فإن ما قبل قول^(١٠١) المثلث أو قول

الدائرة فكله على مثال واحد مثلثات ودوائر ، وما لم يقله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره /١٠/ فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقل ولا واحد منهما قولاً الدائرة. وبالجملة ، إنما يوجد قول^(١٢) الشئ أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقلان قول^(١٣) الشئ الذي يقصده له . فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة الكيفية

وأما « الشبه » و « غير الشبه » فإنما يقلان في الكميات وحدها ؛ /١٥/ فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبه وغير شبه .

وليس ينبغي أن يتداحك الشك فتقول : إنا قصدنا للكلام في الكيفية /٢٠/ فقد دنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجسام هذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها^(١٤) ألتة ، فإن العلم وهو حسن ماهيته ، إنما يقال بالقياس /٢٥/ إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ؛ أما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحواً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد تقال من /٣٠/ المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً^(١) بشيء لا موسيقى بشيء [١٧٢ ب] فيجب أن تكون الجزئيات^(٢) ليست من المضاف . ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات^(٣) ، وذلك أنه إنما لنا هذه : فإنما يقال لنا علم^(٣) . بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني

(١) ص : علم .

(٢) ص : « ذوي كيفية بالجزئيات » — أي من طريق العلوم الجزئية .

(٣) ص : علم .

الجزئيات - كيفيات ، وهي التي بها تُدعى ذوي /٣٥/ كيفية - وليس ^(١) هذه من المضاف . وأيضاً أن أُلغى شيء واحد بعينه كيفاً ومضافاً ، فليس بِمُتَكَرِّرٍ أن يُعَدَّ في الحسین جميعاً .

- ٩ -

في يفعل وينفعل

١١/ ب/ وقد يقبل بفعل وينفعل مُصادةً ، والأكثر والأقل . فإن «يُسَخَّن» مضاد «ليُسَرَّد» ، «ويُسَخَّن» مضاد «ليَبْرَد» ، «ويُلْد» مضاد «ليَتَأْدى» . فيكونان قد يقلان المصادة . وقد يقلان أيضاً الأكثر والأقل . فإن يسحق قد يكون أكثر وأقل ، ويسحق أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل ، فقد يقل يدن «يفعل» و «يفعل» الأكثر والأقل .

فهذا مبلغ ما نقوله في هذا

وقد قيل في الموصوع أيضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوصع على طريق المشتقة أسماؤها .

١٠/ وأما في الناقية ، أعني في متى ، وفي أين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واصحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بلحاً من أنه يدن : أما على «له» فمُنْتَعِل ، مُتَسَلِّح ، وأما على «أين» فمثل قولك : في لوقيين وسائر ما قلناه فيها .

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا .

(١) أي مع أنها ليست من المضاف .

في المتقابلات

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل ،
 /١٥/ فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه : إما على
 طريق المضاف ، وإما على طريق المضادة ، وإما على طريق العدم والملكة ،
 وإما على طريق الموجبة والسالبة . - فقابل واحد واحد من هذه إذا قيل
 على طريق الرسم : أمّا على طريق المضاف : فمثل الصّغف للصّغف [١٧٣ أ] وأما
 /٢٠/ على طريق المضادة : فمثل الشرير للخير : وأما على طريق العدم
 والملكة فمثل العَمى والبصر ، وأما على طريق الموجبة والسالبة : فمثل
 يجالس ، ليس يجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس الذي
 إياه تقابل أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الصّغف /٢٥/
 ضد الصّغف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما هو
 صِغف لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العلم
 إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال بالسببة إلى
 مقابله ، أي إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند /٣٠/ شيء .
 أي عند العلم . فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال
 بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر .

فأما على طريق^(١٦) المضادة فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضها عند بعض ،
 بل إنما يقال إن بعضها مضاد لبعض . فإيه ليس يقال : إن الخير هو /٣٥/
 خَيْرٌ للشرير ، بل مُضَادٌّ له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون
 هاتان المتقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعني /١٢/
 أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها
 يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما

متوسطاً أصلاً . وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها ،
فتلك فيما بينهما متوسطاً ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما
أن يكونا في بدن الحيوان ، وبحسب ضرورة أن يكون أحدهما . أيهما كان -
/٥/ موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج
ينعت بهما العدد ، وبحسب ضرورة أن يوجد أحدهما - أيهما كان - في
العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطاً ألبتة ، لا
بين الصحة /١٠/ والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . - فأما ما لم يكن واجباً
أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينهما متوسطاً . مثال ذلك السواد والبياض
[١٧٣ ب] من شأنهما أن يكون في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدهما
موجوداً في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود والمحمود
والمدموم قد تُنعت بهما الإنسان وتُنتعت بهما أيضاً أشياء كثيرةٌ غيره .
إلا أنه ليس /١٥/ بواجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء
التي تُنعت بهما ، وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مدموم .
فتستثنى هذه متوسطاتٌ ما . مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن
والأصفر وسائر الألوان ، وبين المحمود والمدموم ما ليس بمحمود ولا مدموم

/٢٠/ فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك
أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكن والأصفر . وفي بعضها لا يمكن
العارة عن الأوسط باسم ، إنما يحدد الأوسط بسلب الطرفين ، مثال ذلك .
لا جيد ، ولا رديء ، ولا عدل ، ولا جور .

فأما «العدم» و«الملكية» فهما في شيء واحد بعينه يقالان ، مثال ذلك المصتر
والعمى في العين ، وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملكية أن
تكون فيه فعليه يقال كل واحدٍ منهما . وعند ذلك نقول في كل واحدٍ مما
هو قابل للملكة إنه عديمٌ عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي /٣٠/ من
شأنها أن تكون موجودة له وفي الجنب الذي من شأنها أن تكون له فيه . فلما

إنما نقول : « أدرد » لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول « أعمى » لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن^(١١٧) البعض ليس له حين يولد لا بصر ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعَدَم الملكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك / ٣٥ / أن البصر ملكة ، والعمى عدم ، وليس أن يوجد البصر هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدم ما فأما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يَعدَم البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان « العمى » و « أن / ٤١ / يوجد العمى » شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يَشْتَعَتُهما شيء واحد بعينه . غير أننا نجد لإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من / ١٢ ب / الوجوه - ومطنون^١ أن هذين أيضاً يتقابلان . أعني أن تُعَدَم الملكة وأن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ، وذلك أن جهة المضادة [١٧٤ أ] واحدة / ٥ / بعينها فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك^(١١٨) الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبة ولا سالبة ، فإن / ١٠ / الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس منها شيء هو قول . ويقال في هذه أيضاً إنها يقابل بعضها بعضاً مثل الموجبة والسالبة ، فإن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة : مثال ذلك قولك « إنه جالس » لقولك « إنه ليس يجالس » ، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد / ١٥ / من القولين ، أعني « الجلوس » و « غير الجلوس » .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس^(١١٩) ماهيته تقال بالقياس إلى مقابليه . وذلك أن البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلاً . وكذلك / ٢٠ /

أيضاً ليس يقال للعمى عمى للبصر^(١١١) ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ، فأما : عمى للبصر ، فلا يقال . — وأيضاً فإن كل مضافين لكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالكافؤ فقد كان يجب في العمى أيضاً لو كان من المضاف أن يرجع بالكافؤ على ذلك الشيء الذي إليه يضاف بالقول ، /١٥/ لكنه ليس يرجع بالكافؤ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء^(١١١) ينشأ أيضاً أن التي يقال على طريق العدم والملئكة ليست متقابلة تقابل المضادة^(١١٢) من المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون ، أو في الأشياء التي تمت بها ، فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت الأشياء^(١١٣) التي يجب ضرورة أن يكون أحد /٣٠/ الشئيين^(١١٤) منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرص والصحة ، والفرد والزوج ، فأما اللذان^(١١٥) بينهما متوسط فليس واجباً ضرورة في حين من الزمان أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء . [١٧٤ ب] فإنه ليس كل شيء قابلاً^(١١٦) فواجب ضرورة أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً ، وذلك أنه ليس مانع من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً /٣٥/ فإنه قد كانت الأشياء^(١١٧) التي بينها متوسط ما ، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورة أن يكون أحد الشئيين^(١١٨) موجوداً في القابل ما م يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن > يوجد بالطبع < النار أنها حارة ، وللثلج أنه أبيض . وفي هذه وجود أحد الشئيين مُحصلاً واجب ، لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب /٤٠/ وجود أحد الشئيين أيهما كان في كل قابل ، لكن وجود الواحد فيما هو له /١٣/ بالطبع دون غيره ، ووجود الواحد في هذه مُحصلاً ، لا أيهما اتفق .

(١) ص : قابل .

فأما في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا ، وذلك أنه ليس يجب ضرورة أن يوجد دائماً في المقابل أحدهما أيهما كان . فإن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى / ٥ / ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليما من المتضادات التي بينها متوسط أصلاً ، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجود في كل قابل ضرورة ، أعني أنه إذا صار ^(١١٨) في حد ما من شأنه أن / ١٠ / يكون له بصر فحيث يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدهما محصلاً ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورة في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ، وفي هذه أيضاً / ١٥ / أحدهما مُحَصَّل . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تتقابل المتضادات .

وأيضاً فإن المتضادات [١٧٥] إن كان المقابل موجوداً ، فقد يمكن أن يكون تعبيراً من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع / ٢٠ / مثل ما للبارد الحرارة . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، ولطاح قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الطالح إذا نقل إلى معايشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل ، فإنه قد يأخذ في طريق / ٢٥ / الفضيلة ولو يسيراً ، وإن هو أخذ في هذا الطريق مرة واحدة فمن البين أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُعْمِن في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مر ^(١) ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا أخذ في هذا الطريق ولو أحداً يسيراً منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يعين فيه ثم تهادى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة

(١) مر : نتقم في هذا الطريق .

/٣٠/ لها إن لم يتحصّر به الزمان . — فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض ، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع ، وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود /٣٥/ فيبصر ، ولا من صار أصم يعود ذا جمة ، ولا من كان أدرد تنبت له الأسنان .

ومن البين أن التي تتبدل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا /١٣/ ب / على واحد من هذه الأنحاء التي ذكرت ، فإن في هذه وحدها يجب ضرورة أن يكون أبدأ أحدهما ^(١١) صادقاً والآخر كاذباً ، وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورة أن يكون أبدأ أحدهما ^(١٢) صادقاً والآخر كاذباً ، ولا في المضاف ، /٥/ ولا في العدم والملكة . مثال ذلك الصحة والمرض متضادان ، وليس واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً ، وكذلك الضعف والصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد [١٧٥ ب] منهما لا صادقاً ولا كاذباً ، ولا أيضاً التي على جهة العدم والملكة مثل البصر والعسى . وبالجملة ، فإن التي تتبدل بغير تأليف أصلاً /١٠/ فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً ، وهذه التي ذكرت كلها إنما يقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظن أن ذلك يرمح خاصة في المتضادات التي يقال بتأليف ، وإن «سقراط صحيح» «مصاد» «سقراط مريض» . لكنه ليس يجب ضرورة /١٥/ دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً ، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدهما صادقاً والآخر كاذباً وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً ألبتة لم يكن /٢٠/ صدقاً : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما في العدم والمنكة فإن العين ^(١٣) إذا لم تكن موجودة أصلاً لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبدأ أحدهما صدقاً ، فإن

(١٣) العين الموصوع .

«سقراط بصير» مقابل «سقراط أعمى» تتقابل العدم والملكة . وإذا .
 كان موجوداً فليس واجباً^(١٢١) ضرورة أن يكون أحدهما صادقاً أو كاذباً ،
 فإنه ما لم يأت الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جميعاً
 كاذبان . ومنى لم /٢٥/ يكن أيضاً سقراط أصلاً ، فعلى هذا الوجه أيضاً
 الأمران جميعاً كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجبة والسالبة فأبداً «سواء» كان موجوداً أو لم يكن موجوداً ،
 «فإن» أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن «سقراط
 مريض» وأن «سقراط ليس مريضاً» إن كان سقراط موجوداً /٣٠/ فظاهر
 أن أحدهما صادق أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال : فإن
 القول بأن «سقراط مريض» إذا لم يكن سقراط موجوداً — كاذبٌ والقول
 بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين
 يكون أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تتقابل على طريق الموجبة /٣٥/
 والسالبة .

<الأضداد>

والشر^(١٢٢) ضرورة مضاف للخير ، وذلك بين بالاستقراء في الجزئيات ،
 مثال ذلك المرض للصحة ، والخور للعدل ، والجبن للشجاعة ، وكذلك
 أيضاً في سائرهما . [١٧٦ أ] فأما المضاف للشر فربما كان الخير ، وربما كان
 الشر ، فإن النقص /١٤/ هو شرٌ بضافه الإفراط وهو شر ، وكذلك التوسط
 مضاف لكل واحدة منهما وهو خير ، وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ،
 فأما في أكثرها /٥/ وإنما الخير دائماً مضاف للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورة منى كان أحدهما موجوداً
 أن يكون الباقي موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحة ،

فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلها
بيضاء فإن البياض موجود ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن «سقراط
صحيح» /١٠/ مصادراً لأن «سقراط مريض» وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً
موجودين فيه ^(١٢٣) بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً
أن يكون الباقي أيضاً موجوداً . فلو متى كان موجوداً أن «سقراط صحيح»
فليس يمكن أن يكون موجوداً أن «سقراط مريض» .

/١٥/ ومن السبب أن كل متضادين وإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد
بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم
على الإطلاق ، والعدل وال جور في نفس الإنسان .

وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه ؛ وإما
/٢٠/ أن يكونا في جنسين متضادين ؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن
الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جسمهما اللون . فأما
العدل وال جور فهي جنسين متضادين ، فإن الجنس لذاك فصيلة ، ولهذا رذيلة .
وأما الخير /٢٥/ والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جساماً لأشياء .

- ١٢ -

في المتقدم

يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على أربعة أوجه .

أما الأول وعلى التحقيق فالزمان ، [١٧٦ ب] وهو الذي به يقال إن
هذا أسبق من غيره ، أو هذا أعشق من غيره . فإنه إنما يقال أسبق وأعشق
من جهة أن زمانه أكثر .

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكملة في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد
/٣٠/ متقدم للاثني ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود

الواحد . فإن كان الواحد موجوداً فليس واجباً ضرورة وجود الاثنين ،
فيكون لا يرجع بالتكافؤ من وجود الواحد لزوم وجود الاثنين . ومظنون^١
أن ما لا يرجع / ٣٥ / منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبة ما ، كما يقال في العلوم وفي الأقاليل .
فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن
الاستقْصَاسَات (١٢٤) متقدمة للرسوم (*) في المرتبة ، وفي الكتابة حروف
المعجم متقدمة / ١٤ / ب / للهجاء ، وفي الأقاليل أيضاً على هذا المثال : الصدر
للاقتصاص (**) في المرتبة .

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظنُّ أنه متقدم
في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذي يخصونهم
/ ٥ / بالحببة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدَّ هذه
الوجه (١٢٥) مباينة (***) .

فهذا أيضاً يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم .
ومظنون أن ما هنا نحواً آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي دُكرت .
/ ١٠ / فإن السبب من الشئيين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة
كان سبباً لوجود الشئ الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدم بالطبع . ومن
البين أن ما هنا أشياء ما تجري هذا المجرى . أن الإنسان موجود . يرجع
بالتكافؤ في لزوم الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(*) يقصد بالاستقصات هنا المبادئ في الهندسة وهي الحدود والبلدييات والمصادر
والتعريفات الخ ، و بالرسوم القصاص أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم
لأنها في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .
(**) الاقتصاص : العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .
(***) أي المؤلف .

١٥/ موجوداً فإن القول بأن الإنسان موجود ، صادق ، وذلك يرجع بالتكافؤ فإنه إن كان القول بأن الإنسان موجوداً ، صادقاً [١٧٧ أ] فإن الإنسان ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل /٢٠/ الذي يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهة من الجهات ، لصدق القول ، وذلك أن بوجود الأمر أو بانه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على خمسة أوجهٍ .

- ١٣ -

في « معاً »

يقال « معاً » على الإطلاق والتحقيق في الشئين إذا كانا تكونهما في زمان /٢٥/ واحد بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ، وهذا يقال فيهما إنهما « معاً » في الزمان

ويقال « معاً » بالطبع في الشئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر مثال ذلك في الضعف والصف ، /٣٠/ فإن هذين يرجعان ^(١٢٦) بالتكافؤ ، وذلك أن الضعف إن كان موجوداً فالصف موجود ، والصف إذا كان موجوداً فالضعف موجود . وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر .

والتي هي من جنس واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها « معاً » بالطبع /٣٥/ و « القسيمة بعضها لبعض » يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك : الطائر قسم المشاء والسابع . فإن هذه قسيمةٌ بعضها لبعض من جنس واحد ، وذلك أن الحَيَّ يتقسم إلى هذه ، أعني إلى الطائر والماشي والسابع . وليس واحدٌ من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال

هذه مظهرين بها « معاً » بالطبع . وقد يمكن أن يُقسَّم كلُّ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع ، مثال ذلك الحيوان المشاء والطائر والسباح — فتكون تلك أيضاً « معاً » بالطبع ، /١٥/ أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد . فاما الأجناس فإنها أبداً متقدمة^(١) ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم /٥/ الوجود ، مثال ذلك أن السباح إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السباح موجوداً .

فالتي يقال إنها « معاً » بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، [١٧٧ ب] وليس واحداً من الشئين مسألاً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي^(٢) هي من جنس واحد /١٠/ قسيمة بعضها لبعض . فاما التي يقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونها في زمان واحد بعينه

١٤٠

في الحركة

أنواع الحركة ستة : التكوُّن ، والفساد ، والنمو ، والنقص ، والاستحالة ، /١٥/ والتغير بالمكان .

فاما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة^(٣) فظاهر أنها مخالفة^(٤) بعضها لبعض . وذلك أنه ليس التكوُّن فساداً ، ولا النمو نقصاً ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك سائرهما . — فاما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورة^(٥) أن /٢٠/ يكون ما يستحيل < بما يتم > بحركة ما من سائر الحركات وليس ذلك بحق : فلانا نكاد أن يكون في جميع^(٦) التأثيرات التي تحدث فينا ،

(١) أي وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتدرج تحت جنس واحد .

(٢) أي . أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

أو في أكثرها ، تلزمنا الاستحالة^{٢٥} ، وليس بشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات ، فإن المتحرك بالتأثير ليس يجب : لا أن ينشئ ولا أن يلحقه نقص^{٢٦} ؛ وكذلك في سائرها . /٢٥/ فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فلما لو كانت هي وسائر الحركات شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة ، أو نقص ، أو لزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أبصاً ما نما أو تحرك حركة ما أخرى ؛ كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من /٣٠/ الأشياء تسمى ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف^(*) حتى يحدث العلم فقد ترايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حدث أحالته عما كان عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركات مخالفة بعضها لبعض .

والحركة على الإطلاق بضادها السكون . وأما الحركات الجزئية /١٥ب/ فتضادها الجزئيات . وأما المتكون فيضاده [١٧٨ أ] العساد ، والنمو يضاده النقص ، والتغير بالمكان يضاده السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركة خاصة^{٢٧} المتغير إلى الموضع المصاد لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . - /٥/ وأما الحركة اساقية من الحركات التي وصفت فليس بسهل أن يعطى لها ضد^{٢٨} ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعل^{٢٩} في هذه أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما جعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغير إلى الموضع /١٠/ المضاد فإن الاستحالة تغير بالكيف . فيكون يقابل الحركة في الكيف السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ،

(*) في الأصل : إذا طبق عليه الحجومون ، (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحني) فقد ترايد .

مثل مصير الشيء أسود بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغير إلى ضدّ /١٥/ ذلك كيف .

— ١٥ —

في « له »

إن « له » يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق الملكية والحال (*) أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال (١٢٩) فينا إن « لنا » معرفة ، و « لنا » فضيلة . — وإما على طريق /٢٠/ الكم (٥) . مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن « له » مقداراً طوله ثلاث أدرع أو أربع أدرع — وإما على طريق ما يشتمل على (١٣٠) البدن (٥٥) : مثل الثوب أو لطيفتسان . . . وإما في جزمه : (٥٥٥) مثل الخاتم في الإصبع — وإما على طريق (٥٥٥٥) الجزء . مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما (٥٥) الإناء : مثال ذلك الحنطة في المدى (٦٠) /٢٥/ أو الشراب (١٣١) في الدن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدن « له » شراب ، بمعنى « فيه » شراب ، والمدى « له » حنطة يعني « فيه » حنطة . — فهذان يقال فيهما « له » على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق الملكية فإنه قد يقال إن « لنا » بيتاً و « لنا » صيغة .

(٥) إشارة إلى مقولة : كيف .

(٥) إشارة إلى مقولة : الكم .

(٥٥) إشارة إلى مقولة : الملك .

(٥٥٥) إشارة إلى مقولة الملك .

(٥٥٥٥) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(٥٥٠) إشارة إلى مقولة الأين .

(٦٠) المدى : مكيال يسع ١٩ صاعاً ، والجمع أمداد .

وقد يقال في الرجل أيضاً إن له زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجاً . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت / ٣٠ / في هذا الموضع أبعدُ الجهات كلها من « له » ، فإن قولنا « له » امرأة ، لست ندل به على شيء أكثر من المقارنة . ولعله قد يظهر لقولنا « له » أحياناً ما أخّر . فأما الانحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد أثينا على تعديدها .

[تم كتاب أرسطوطاليس المسمى قطيعوريا أي المقولات .. (وصححه) ^(١)]
الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقس . فربل به نسخة كتبت من خط عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حبيب ، فكان موافقاً . والحمد لله على إنعامه .]

(١) ص : صححه .

التعليقات الواردة في المخطوطة

على ترجمة كتاب « المقولات »

< تقديم من الحسن بن سوار >

قال الحسن بن سوار : أما غرض ارسطوطاليس في هذا الكتاب فهو الكلام في الالفاظ البسيطة التي في الوضع الاول الدالة على احسن الامور انعاليه من حيث هي دالة بوسط الآثار التي في النفس منها وفي الامور من حيث يستدل عليها باللفظ فهذا هو غرضه في هذا الكتاب . فقولنا ان غرضه الكلام في الالفاظ الفصل بين هذا القول وبين من قال ان كلامه في الامور وقولنا بسيطة للفصل بينها وبين الالفاظ المركبة الدالة مثل قولنا الانسان يمشي . فان هذا هو لفظ دال إلا أنه مركب والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي ينلو هذا . وقولنا التي في الوضع الاول للفصل بينها وبين الالفاظ التي في الوضع الثاني لان الالفاظ التي في الوضع الاول هي الاسماء والحق التي اوقعت اولاً على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجسمة مثل تسميتنا لهذا لفضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً وبالجملة كل الالفاظ التي يشار بها إلى معنى مجرد . والالفاظ التي في الوضع الثاني هي الالفاظ التي تدل على ما يترافه من الالفاظ التي في الوضع الاول مثل انما سمينا كل لفظ دال على معنى محصل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمر و كل ما يدل مع ما يدل عليه على زمان كلمة مثل قام ويقوم . فهذه الالفاظ التي في الوضع الثاني وذلك ان بعد وجود تلك وضعنا هذه .

وقولنا «دالة» : للفصل من الالفاظ غير الدالة مثل بلطوري وعنفاء مغرب فان الكلام في

هذه هو من شأن اللعوي فان هذا يتكلم في المهمل وغير المهمل . وقولنا على اجناس
 الامور الموجودة لوضح على اي شيء تدل الالفاظ التي غرضه الكلام فيها فتفصل بذلك
 من الالفاظ الدالة على معانٍ آخر مثل الالفاظ الدالة على الاشخاص والجزئيات . واما
 قولنا من حيث هي دالة لتفصل من الكلام في الالفاظ من حيث هي الفاظ وبينها من
 حيث هي دالة فان ذلك اما هو للتحويين ومن غرضه الكلام في صحة القول وسقمه وهذا
 للمتطيقين لان المتطقي لما كان غرضه التصرف بين الصدق والكذب وكان الصدق والكذب
 اما هو في الاقوال الدالة بسبب دلالتها على الامور ما يلزم ان يكون قصده ان ينظر في
 الالفاظ من حيث هي دالة . واما ريبادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الامور فهو
 ان الالفاظ اما تدل اولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها . واما ريبادتنا في الامور
 من حيث يستدل عليها بالالفاظ فلان الامور ينظر فيها ويبحث عنها على اربع جهات نظراً
 طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً . ونظراً مستقياً فالنظر الطبيعي هو ان ينظر في الامور
 من حيث هي في هيولى وحركة . والتعبيمي فهو ان ينظر في الاعظام من حيث تجردها في
 الوهم والنظر . . . وفي الصورة المفارقة للهيولى والمادة . والنظر المنطقي هو ان
 ينظر في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ . فان المنطقي ليس يتكلم في الجوهر
 والجسم او من حيث هو في الحركة او من حيث هو مقدار او
 عظم واما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولنا جوهر وكأنه يقول ان
 الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولنا جوهر هو الذي منه اول ومنه ثان ومن خواصه
 كذا ومن صفته كذا وقصده في معرفة لامور النظر في اصنافها بعضها إلى بعض ينظر
 ايها ينبغي ان يكون محمولاً فقط وايها موضوعاً فقط وايها يصلح ان يكون محمولاً
 وموضوعاً . فهذا هو غرض ارسطوطاليس في هذا الكتاب وهذا ما يجب ان نقوله في
 شرحه .

(واما منفعته) ظاهرة وذلك انه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان
 البرهان هو قياس ما احتجنا ان نعلم ما نقياس . ولما كان القياس مؤلفاً من مقدمتين على
 الاقل احتجنا إلى علم المقدمات ولما كانت المقدمات مركبة من موضوع ومحمول احتجنا
 إلى علم المحمول والموضوع التي هي لاسماء والكلم . ولان الاسماء والكلم هي من
 الالفاظ التي في الوصف الثاني احتجنا ان نعرف اولاً الالفاظ التي في الوصف الاول وهي
 الالفاظ الدالة على الامور الموجودة وهي ما يعرفنا هذا الكتاب

(واما سمته) مختلف فيها فقوم يتسموه بالكتاب الذي قبل طويلاً مثل ما فعل

دارس طرس الافروديسي وقوم عنوانوه في اجناس المقولات مثل فولوطيوس . وآخرون في العشرة اجناس . وآخرون في المقولات . وقوم رسموه المقولات على ما هو عليه الآن . وسواء قلت المقولات او قاطيخورياس .

(واما واضعه) فهو ارسطوطاليس بن يقومحوس الطيب من مدينة اسطغاريا من رستاق ماغودينا وذلك بين من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره اياه في كتبه الصحيحة النسبة اليه ومن شهادة المفسرين الثقات بانه له . وسفلقبيوس يحكي عن رجل يقال له ارسطوس انه احبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب ارسطوطاليس انه قد يوجد كتاب آخر في المقولات ينسب إلى ارسطوطاليس وهو ايضاً مختصر الالفاظ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير مبداه : الموجودات منها ما يدل على موضوع ... وان عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا وانما هو مختصر في الفاظه فقط . وقد رعم قوم ان هذا الكتاب ليس لارسطوطاليس لمخالفة آراء فيه رأي ارسطوطاليس فمس ذلك ما قيل في هذا الكتاب من ان الجواهر المحسوسة اول والاجناس والانواع جواهر ثواني . ورسموا ان هذا مخالف لرأي ارسطوطاليس ومن ذلك ان ارسطوطاليس يرى ان المصامين معاً بالطبع وواضح هذا الكتاب يقول ان المعنوم أقدم من العلم والمحسوس اقدم من الحس . ومن ذلك ان واضع هذا الكتاب يقول ان انواع الحركة ستة الكون والفساد والسر والنقص والاستحالة والتملة . وفي «السماع الطبيعي» سس ارسطوطاليس ان الحركة تلحق ثلثة اجناس فقط وهي الكم والكيف والإين . ويخرج الكون والفساد من ان يكونا حركة وان كانا لا يتمان إلا بحركة وقد حللنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب .

(واما مرتبة هذا الكتاب) فهي ظاهرة من حملة ما تقدم لانه يجب ان يقدم على سائر الكتب المنطقية .

(واما النحو الذي يستعمله فيه من احاء التعميم) فهي ثلاثة . المحدود والمقسم والمبرهن . ومنقشف على ذلك في موضعه عند استعماله اياه .

(واما من اي العلوم هو) فظاهر وذلك انه من المنطق

(واما الاجزاء التي ينقسم اليها) فثلاثة . ففي القسم الاول منها يتكلم عن اشياء يحتاج اليها في بيان ما يريد من الكلام في المقولات ليس عند الجمهور علم فيها وهي المنفعة والمواطئة وما يتلو ذلك . وفي القسم الثاني من اقسام هذا الكتاب يتكلم في الالفاظ الثلاثة

على الاجناس الاول التي غرضه الكلام فيها . وفي القسم الثالث يتكلم في معاني ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً كثر . مما عند الجمهور منها علم ما وان لم يكن على الكفاية وهي المتقابلات والمضمر والمتأخر ومعاً والحركة وله . وهذا القول كاف في للتدروس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق .

لـ (١) المقولات

قال الحسن بن سوار . قال قوم مثل فروريوس ان اللفظة البسيطة الدالة على امر ما من حيث هي دالة هي مقولة . فلان غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الالفاظ ، بالواجب رسم بالمقولات . وقال قوم انه رسم بالمقولات لان غرضه الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الاجناس العالية اذ هي المحسونة على ما تحتها وليس شيء منها موضوعاً لغيره . وهكذا فقد جرت العادة ان تسمى الواحدة منها مقولة — وانا اظن ان قول هؤلاء اصوب اذا كان القول بالحقيقة هو المحسوس وهذه الاحاس التي كلامه فيها هي محسولة بالحقيقة اذ ليس فوقها ما يحمل عليها . ويقال ان ارسطوس رسم كتابه في المقولات وهو يتنصر المعاني التي يتضمنها كتاب ارسطوس ليس هذا إلا معاني سيرة في الاقاريل الكلية والاشياء الكلية هي التي يكون انشأ محسولة وليست موضوعة لشيء من الاشياء . ورسم هذا الكتاب المقولات ولم يرسم في المقولات او بالمقولات لان العادة جارية بين القدماء ان يسموا الكتاب الذي عرصهم الكلام فيه باسم مستقيم لا مصروف مثل قورهم . كتاب طوييقا ، كتاب سوسطيم ، كتاب الياسة ، وما يجري هذا المجرى

(٢) يقال

قال الحسن : لما قسم الحاصل في جملة كلامه في ابجهر إلى «حاصل على» و «حاصل في» وقال ان «حاصل في» يحمل على طريق المشتقة اسمائها و «حاصل على» على طريق المتواطئة اسمائها احتاج ان يعرفنا أولاً ما المشتقة وما المتواطئة . ولما قال في الكلام في الكيفية : «حدوات الكيفية يقال التي تدعى من الكيميات التي ذكرت على طريق المشتقة اسمائها» وذكرها ايضاً في المضاف احتاج ان يعرفنا المشتقة اسمائها . وقد الكلام في المشتقة والمتواطئة على المشتقة لان المشتقة كاسها وسط بين المشتقة والمتواطئة وحادثتهما ، والمتواطئة منهما لانها

تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما ولأنها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحدد احتجنا ان نعلم أولاً الاشتراك في الاسم . وفي ذلك عن آخر يطول شرحها .

وارسطوطائس يقول : « ان المتفقة اسماءها يقال انها التي الاسم فقط عام لها واما قول الجواهر الذي بحسب الاسم مخالف » ولما راد مفسرو كتابه على هذا الرسم ما زاد في ايضاحه ونهى اعتراض المتشككين عنه قالوا : « ان المتفقة اسماءها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه » فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم محاص ومخالف » . ولما كان هذا القول دالاً على معنى للمتفقة اسماءها وكان كالحدها او للرسم ، وجب ان يكون فيه ما يقوم مقام الجنس وما يوب مناب الفصل . فقولنا اسم يقوم مقام الجنس فيه اد كان يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة . وذلك ان الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه . وبقي ما اورد فصول تفصل المنطقة من الاشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة .

فقولنا « فقط » للفصل من المتواطئة او المتواطئة يعنها مع الاسم الحد ايضاً كما قلنا ، ويفصلها ايضاً من المترادفة اسماءها وذلك ان المترادفة اسماءها تشترك في الحد كما قلنا .

وقوله في رسم المتفقة اسماءها : « ان الاسم فقط لهم لها » يفهم منه انه لا شركة لها في الحد .

وقوله « عام » يعنها من المتباينة اسماءها ومن للمشتقة اسماءها لان المتباينة اسماءها لا تشترك في الاسم ولذلك هو غير عام لها . والمشتقة اسماءها تشترك في بعض الاسم ولذلك لا يكون عاماً لها .

وقولنا « واحد بعينه » يسها على انه يعني ان يكون الاسم العام للمتفقة واحداً بعينه لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات لاني «نصم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الاشمام . لان الاسم ان يختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة اسماءها مثل قولنا « نفس » يسكون الفاء و « نفس » بفتح الفاء و « نفس » بكسر الفاء . فان الفاء سكنت احياناً وحركت احياناً بالفتح وبالكسر فحذف الاسم وبطل به شرط المتفقة اسماءها لان الاول الذي يسكون الفاء يدل على نفس من الحيوان والثاني الذي يفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء والثالث الذي بكسر الفاء على النفس بالشيء .

وقولنا « فأما قول الجواهر الذي بحسب الاسم مختلف » فله فصل بين المتفقة اسماءها

وبين المتواطئة والمرادفة اذ المتواطئة و مترادفة مشتركة في الحد . فان الذي يريد بقولنا في هذا الموضع « القول » الحد والرسم ونريد بقولنا « الجوهر » ذات الشيء فكأننا قلنا : فأما حد ذات الشيء الذي يحسب الاسم فمحالف . وهذه عادة جارية بين اليونانيين لانهم اذا ارادوا ان يفصلوا القون للمعبر عن ذات الشيء من الاقويل الاخر قالوا . « قول الجوهر » اي القون الواصف والمعبر وبين ص ذات الشيء وماهيته .

وقولنا « الذي يحسب الاسم » يريد به الذي يساوي الاسم وينعكس عليه وبطابقه اعني الذي دلالاته ودلالة الحد واحدة بعينها ، مثل دلالة اسم الانسان وحده على معنى واحديعيه لاننا ان لم نأخذ الحد الذي يحسب ذلك الاسم الذي يساويه واحداًه بحسب شيء هو اعم منه كانت المتفقة من المتواطئة ، مثال ذلك الكلب البري والكلب البحري فان هذين اسماً عاماً هما وهو قولنا « كلب » ولهما حد واحد يعينه وهو قولنا جسم متنفس حساس متحرك بارادة . وهذا الحد هما ليس يحسب اسم الكلب بل يحسب اسم الحيوان . فاذا احذنا الكلب البري والبحري على هذه الصفة لم يكونا من المتفقة اسماؤها بل من المتواطئة اسماؤها . واما قولنا « خاص » فهو لان يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفصل عليه ولا ينقص عنه . واما قولنا « محالف » فريداه به « آخر »

...

(٣) اقسام المتفقة اسماؤها .

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان ، ومنها ما يكون بمكر وروية من المسمي وهذا من ذلك .

أ . ما يتوقع كونه — ب . ما يكون على طريق التذكير — ج . ما يسمى للتذكير والامل . — د . ما يسمى كذلك من السبه — هـ . ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميت لعل الخجل رجل الخجل . — و . ما يكون على طريق المماثلة التي تكون في النقص مثل تسميتنا بعض الناس لحمه وقضه : سقراط . — ز . وما يكون على طريق المماثلة التي تكون في البدن ولتحطيط كالانسان المصور المشابه للانسان الحي . فان هذين الاسم فقط عام لهما وهو الحيوان . وهذا النحو استعمل ارسطوطاليس — ح . ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة « الموسيقى » امرأاً موسيقي —

ط . وما هو من واحد بمترلة الاشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما تقول في الدفتر انه طبع وفي الموضع انه طبع . وهذه اما ناصافتها بعضها إلى بعض فهي من المتفقة اسماؤها ، واما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة اسماؤها - ي . وما هو إلى واحد بمترلة الاشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء انه صحي . وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر .

١ . « يقال » لفظة مشتركة تدل على ما ينمط به وعلى الحد وعلى الرسم وعلى الصفة وعلى الحمل . فانا اذا قلنا « يقال » قد يشير إلى الحمل .

ب . « الاسم » يقال على ضربين : عام وخاص . فان العام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول ، والخاص هو المحدود في باري ارمينياس .

ج . « فقط » يقال على ضربين للترقة بين الشيء وبين سائر الاشياء سواء مثل قولنا . ان العالم واحد فقط وان الشمس واحدة فقط وان الخط طول فقط . ويقال للترقة بين الشيء وبين ما شاركه في معنى ما بمترلة قولنا . ان ذيوخاتس كان عليه قميص فقط ، اي انه لم يكن عليه مع القميص جهة . ومثل قولنا : ان انخيلس بقي في الحرب ومعه قرص فقط .

د . « عام » يقال على اربعة اصرب - على ما يمكن قسمته وهو محدود بمترلة الصيغة . وعلى ما يمكن قسمته وهو غير مقسوم بمترلة الملص . وعلى ما هو شركة بين جماعة ولا يمكن قسمته مثل العبد والقرص . وعلى ما يشترك فيه اشياء كثيرة معاً ويوجد مجمله في كل واحد منها من غير تجزئ بمترلة الصوت الحادي وهذا الصرب هو المستعمل في حد المتعقبة .

٨ . « قول » ١ . يقال على الحد - ب . وعلى الرسم - ج . وعلى القول المحدود في «باري» واصله - د . وعلى الصورة الحاصنة في النص من الامر ه - وعلى عناية الله - و . وعلى القياس والاستقراء والمثال - ز . وعلى قوة النطق - ح . وعلى الخارج بالصوت ، وعلى ما يخرج بالحساب في الترقة عن رأي القدماء

و . « جوهر » يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض .

(٤) قال الحسن . يريد بقوله يقال بوصف ونحو برسم بأنها التي الاسم عام لها . وامونيوس يقول ان من عادته اذا ما اورد شيئاً قد قال القدماء من قبله قال « يقال »

مثل قوله ها هنا غانه قال « تقول » وانما قال هذا لأن القلماء قبله قد استعمالوا ذلك فإن الشاعر قد ذكر المتفقة اسمائها واداً اورد شيئاً لم يستعمل قبله قال « اقول » و « اسمي » مثل قوله في القياس : « اني اسمي حدا » له تنحل المقدمة »

(٥) قوله « اها » بحسب ما نقله اسحق ليس محيل لانه يصير جملة القول كأنه قضية اصي قوله « المتفقة اسمائها بقاها كيت وكيت » ويخرج عن ان تكون حدا ورسماً معبراً عن معنى المتفقة اسمائها ولم نجد ذلك في السرياني واليوناني . واطن ان اسحق زاده لم يحسن به الكلام .

(٦) يريد الاسم العام .

(٧) يعني دون الحد

(٨) يريد ما تشترك فيه الاشياء شتر كاً واحداً وبالسرانية : صوت المنادي .

(٩) الحد : يعني : بقول الجوهر

(١٠) الذات : الوجود

(١١) اي الذي ينعكس على الاسم مساويه اي لا يفضل على الاسم احد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له

(١٢) اي غير

(١٣) يعني الانسان المعروف

(١٤) اي محدا .

(١٥) اي حدد

(١٦) اي ما معنى قولنا انه حيوان

(١٧) اي الحد

(١٨) اي الذي يحد له وجوده لكل واحد منهما

(١٩) اي مساويه ويعكس عليه

(٢٠) اي التي يحمل فيها مع الاسم الحد ايضاً وهكذا عبر عنها بالسرانية .

(٢١) يجب ان تعلم ان اكثر ما ينضمه حد المتواطئة اسمائها موجود في حد المتفقة والمراد به واحد فهو لذلك مستغن عن الشرح ولنعلم مما قيل ان المتواطئة تشارك المتفقة في ان الاسم عام لها وتخالقها في ان المتواطئة ليس انما يعنها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم عام لها ايضاً وقد تحذف المتواطئة المتفقة باشيائها منها

أ . ان اسم المتواطئة يدل على شيء واحد و اسم المتعقة على أشياء كثيرة

ب . وايضاً فان اسم المتواطئة اذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه معنى واحد . واسم المتعقة تفهم منه معان مختلفة .

ج . والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها ، واما المتعقة فانه يصدق فيها .

د . وايضاً انه ان لم يوجد كثرة لم توجد المتعقة ، وان ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة .

يجب ان تعلم ان هذا الفصل من كلام أرسطوطليس يوجد في النسخ مختلفاً فهو في أكثرها على ما نقله اسحق وفي بعضها هكذا : المتواطئة اسماءها يقال التي الاسم عام لها والحد واحد بعينه . واما اياملحوس فليس في نسخته لفظة الجوهر . وقال ان في بعض النسخ لا يوجد « الذي بحسب الاسم » وانه يجب ان يفهم نحن من خارج . وسواريس موافق لهذا والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله اسحق بل أسقط منه « الذي بحسب الاسم وقال ينبغي ان يفهم من خارج » .

(٢٢) اي المثال على المتواطئة اسماءها « الحيوان » فانه محمول على الانسان والثور فان كل واحد من هذين اسمي الانسان والثور يسمى باسم الحيوان ويحد بحد الحيوان

(٢٣) اللقب هو اسم ظاهري على امور لها اسم آخر فلانته صمى الانسان والثور حيواناً قال اسماءا يلقبان باسم عام اعني حيواناً .

(٢٤) الفاضل يحيى بن عدي قال : « يسمى ان يقال : المشتقة اسماءها يقال انها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير انها عمالة له في التصريف » . قال الحسن بن سوار : يحتاج في تمام المشتقة اسماءها إلى خمسة أشياء .

أ . ان تكون لها شركة في الاسم . ب . وشركة في المعنى . ج . واختلاف في الاسم . د . واختلاف في المعنى . هـ . وان يكون اسم احدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم . ومضى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة اسماءها

(٢٥) ينبغي ان يفهم من خارج : بالقبها

(٢٦) يعني بالتصريف شكل اللقب قال الحسن . التصريف هو لفظ يزداد على الاسم بحركة على استقامته كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا نحوي ، او كانت في اوله مثل قولنا الابيض واصناف التصاريف خمسة كما ذكرته في كتاب « العبارة » .

(٢٧) من النحو .

(٢٨ - ٢٩) النحوي .

اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله « يقال » اختلافاً شديداً ومعناه على ما أرى هو ان الالفاظ الدالة بها ما يقال بتأليف اي يدل على معنى مؤلف، ومنها ما يقال بغير تأليف اي يدل على معنى غير مؤلف معرر مثل قولنا جوهر ، كم ، كيف .

(٣٠) اما تقدمته « التي يقال بها بغير » على التي يقال « بغير تأليف » فإبراده غير لائق بهذه التعاليق .

(٣١) مثل الاقاييل الجارمة كقول « لسان بحصر » .

(٣٢) مثل حدود المقنعة كقولنا : الانسان بحصر

(٣٣) في النقل السرياني « الانسان يطلب »

(٣٤) اي يطلب الانسان في الاحصار .

(٣٥) بعد ان قسم ارسطو صلب الالفاظ الدالة على الامور إلى القسمة التي لا يكون اقل منها الحاصرة لسائر الالفاظ الدالة وهي التي قسمها بها إلى ما يقال بتأليف وإلى ما يقال منها « بغير تأليف » بأن اصل هذا القول « إلى » قسمة الالفاظ التي يقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عددي عن ذلك إلى قسمة الامور الموجودة فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي مثل الانسان وإلى العرص الحرقي مثل نحو ما وإلى العرص الكلي مثل العلم وإلى الجوهر الحرقي مثل ريد . ويعرف ما معنى قوله « في موضوع » وما معنى قوله « ولا على موضوع » فهذا جملة ما نقوله في الفصل الذي اوله . « الموجودات منها ما يقال على موضوع ما » إلى قوله « متى حمل شيء على شيء » وقسمته هذه ليست قسمة الامور بما هي امور وانما هي قسمته هاهنا حيث يستدل عليها باللفظ وانما قسم الامور ولم يقسم الالفاظ الدالة عليها لان قسمته للامور اصح ونحن بها اعرف . فلاننا بها اعرف وكانت قسمة الالفاظ الدالة هي كاتقسام الامور التي يدل عليها بتلك الالفاظ من حيث هي مدلول عليها قسم الأمور ، فان نعرف منها قسمة الالفاظ الدالة عليها وهو ما غرضه الاول قسمته .

ولما كان هذا الفصل يتخصص رسم الجوهر ورسم العرض والانباء عن معنى الكلي والحرقي وكانت هذه المعاني من اقوى نعمد في تصحيح الاراء المنطقية والفلسفية ما

نتحقق علينا إيراد رسومها وإيضاحها . ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول :

إن أرسطو طاليس يريد بقوله في هذا الموضع «جوهراً» ما ليس هو البتة في موضوع ما . ويريد بقوله «عرض» : ما هو في موضوع . ويريد بقوله «في موضوع» : الموضوع «في شيء» لا كجزء منه وليس يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه « (من غير الذي هو فيه) . وقد ينبغي أن نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا . ونبدأ أولاً بشرح معنى قول أرسطو طاليس في الجوهر أنه «الذي ليس البتة في موضوع ما» بأن نقصص ما كنا قلناه من ذلك في مقالنا في صورة أسرار . فنقول . إن قوماً قالوا إن أرسطو طاليس يريد بقوله «إن الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما» أي أنه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة . ولست أعلم كيف صرف هؤلاء كلام أرسطو طاليس إلى ما صرفوه إليه إذ كان لم يقل به أحد من المتعلمين ولا رآه أحد من المتأخرين وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء أرسطو طاليس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه والمفسرون مجمعون على خلافه . فأما المحال الذي يلزمه فهو أنه إذا كان معنى الجوهر أنه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع المصنوعات (بمراعاة ما ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع . وإيضاً فإنه يلزم ألا يكون من الأمور شيء جوهر إلا الفيولي الأولى فقط إذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات . وأما أنه لا يطابق آراء أرسطو طاليس في هذا الموضع فظاهر لآله لما قسم الأمور إلى ما في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع وكانت هذه القسمة قسمة تقابل وكان العرض معناه أنه الذي هو في موضوع والجوهر معناه أنه الذي ليس هو البتة في موضوع ما ينبغي أن يكون إذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع . وهو معنى العرض ، أن يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر . ولما كان أرسطو طاليس قد شرح مراده بقوله «في موضوع» وقال «أني أريد بقولي «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه» أن يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر وهو أنه الذي ليس بموجود في شيء إلا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه . وقولنا هذا وقولنا إن الجوهر هو الذي ليس بعرض . واحد . والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن أن يكون قوامه خلواً مما هو فيه . فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر . فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر أصناف الجوهر ما كان منها بمعنى الفيولي ، أو بمعنى الصورة ، أو بمعنى المركب فإن كل واحد من

هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزم منه ولا يمكن ان يكون قوامه حلواً مما هو فيه .
ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذلك هو معنى العرض ما يكون كل واحد من هذين
معلوماً عندما اذا شرحنا ما معنى القول : انه موجود في شيء لا كجزم منه ولا يمكن ان
يكون قوامه حلواً مما هو فيه .

(عدد احواء الشيء في الشيء وهي ١١ =) مع العرض)

فقول : ان قولنا في جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه اعني انهم يقيمون ما يصح
مقام الامر بعدم الجنس ان شئت فقل ودقي ما اورد مصداقاً الى هذا الامر العام من الالفاظ
هي فصول تعصل العرض مما يشاركه في هذا الامر العام فقول شيء يفصله من . ا . -
وجود الكل في الأجزاء فإن الكل وجوده في أشياء . وقولنا لا كجزم منه يفصله من
الأشياء الموجودة في شيء كجزم منه مثل . ب الجزء في الكل . ح . والجزء
في النوع . د . والنوع في الجنس . هـ . والصورة في الميولي فإن كل واحد من هذه
هيما هو موجود فيه ليس الجزء بل كجزم . وقولنا : وليس يمكن ان يكون قوامه
حلواً مما هو فيه : يفصله مما هو في شيء لا كجزم قد يمكن ان يكون قوامه حلواً مما
هو فيه اما في الفكر واما في الوجود . اما في الوجود فمثل . و . الشيء في الفاعل . -
ر . الشيء في الكمالات . ح . والشيء في الألفاء . واما في الوهم فمثل وجود الشيء في .
ط . المكان . ي . والزمان . فان الشيء الموجود في الزمان والمكان ان رفعنا في الوهم
ما هو موجود فيهما وهو الزمان والمكن بقي موجوداً . واما العرض فان رفعنا في الوهم ما
هو موجود فيه وهو الجوهر لم يوجد . والمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر . واريد
بقولي : المقابل : اي ما هو لا عرض .

فأما ان المفسرين فهموا من كلام أرسطاطس قوله : هو الذي ليس البتة في
موضوع ما : غير الذي فهمه هؤلاء ، فذلك ظاهر ، لانه قال من يعتقد بقوله منهم وهو
امويوس ان قول أرسطاطس ان : من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة
في موضوع ما : ويريدته لفظة : ما : اشارة منه إلى انه انما يريد بالموضوع ها هنا الشيء
المشار اليه والواحد بالعدد . فان هذا هو الموضوع للأعراض . ونعم ما قال هذا المفسر لان
لفظة : ما : التي قرأها نقوله : موضوع ، انما هي لتحصيل والتعيين . وذلك ان أرسطاطس
ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي : موضوع ، على الميولي الاولي وعلى الجسم خير المكيف
وعلى الجسم المحسوس - على ما قد بين في صدر المقالة الثانية من كتاب الكون والقصاد

فقله « ليس هو البتة في موضوع ما » أي ليس هو في الموضوع الفلاني ويريد بالفلاني
 ها هنا الذي العرض موجود فيه . والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء . والذي
 له جزء فإن بقوله ان العرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه دل على ان العرض
 موجود في شيء له جزء . وبالجوهر ، د هو مقابل للعرض هو الذي ليس هو البتة في شيء
 له جزء . أي في الشيء الذي له جزء . وما يريد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن
 فرفوربوس وهذا هو :

قال فرفوربوس « نقول ان الموضوع يقال على صريين - على ما يراه الرواقيون
 والدين هم أشد نقاداً الأول منهما الميولي الأولى التي هي غير مكيفة وهي التي يقول أرسطوطاليس
 انها بالقوة . والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل المشار اليه بهذا الجسم فيه أشياء ما
 بإصافتها إلى الموضوع الأول أعني الميولي فهي بما في موضوع كالألوان والأشكال
 وبالجملة الكميات . فان هذه بإصافتها إلى الميولي الأولى هي بما في موضوع اذا كانت
 موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامها حلواً بما هي فيه . فأما اذا
 اضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فاما ليست كلها بما يقال في موضوع إلا اذا كانت غير
 مسممة لجوهر الشيء ولا مقومة له فاما اذا كانت كذلك كانت بما في موضوع . وادام
 بكر كذلك أعني اذا كانت مقومة له ومنصمة فاما ليست بما في موضوع مثل النياص
 فانه اما في الصوف فاما هو في موضوع اذا كان ليس مقوماً لذات الصوف ، واما في الثلج
 فاما ليس في موضوع اذا كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر . وعلى هذا
 المثال ايضاً الحرارة فاما اما في النار فجزء من الجوهر واما في الحديد فاما في موضوع
 أعني عرض اذا كانت توجد وتبطل مع الحديد من غير مساده . فأرسطوطاليس يريد
 بقوله الموضوع الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عثر عنه بقوله
 « لا على موضوع ولا في موضوع » . فكل ما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على
 انه جوهر في له بل كالعرض فهو بما يقال في موضوع بمرتلة الحرارة في الحديد . فكل
 ما يحمل عليه على انه مقوم لذاته بمرتلة الحرارة في النار فاما اما للنار فهي جزء واما بالاضافة
 إلى الميولي الأولى فاما في موضوع وعرض .

قال الجسم : فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوربوس . فقد بأن ما معنى
 قولنا جوهر وما قولنا عرض . وسمعتيوس يطمع فيما قاله فرفوربوس ويقول : « انه
 قد يمكن الانسان فيما اظن ان يرد هذا القول يقول . « انه اذا كان الذي في موضوع

والذي يكون ويظل من غير فساد الموضوع له فقط ما يكون ارسطوطاليس لم يحصر بقوله « الذي في موضوع » والذي « لا في موضوع » سائر المقولات لانه اذا كان الذي « لا في موضوع » يدل على الجوهر والنسي « في موضوع » ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دحيلة فقط ، — ما يلزم ان يكون لم يحصر بهذه المقسمة سائر الاجناس .

قال الحسن : الجواب على هذا ان الكيفيات التي ليست دحيلة على الجوهر بل هي مقومة لجوهر الشيء لانه جزء منه هي جواهر اذ كان قد بين ارسطوطاليس ان اجزاء الجواهر جواهر . فاذا كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجواهر المقومة لجوهر الشيء . فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض ولما كان كل واحد من هذين اما ان يكون عاماً ومحمولاً على أشياء اخر عما هي ولما الا يكون محمولاً البتة ، حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات اعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي . فاذا تركبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنهما الجوهر الكلي وهو الذي عثر عنه بقوله « في موضوع » وليس على موضوع فانه اراد بقوله « في موضوع » العرض « وليس على موضوع » الجزئي وكان عنهما العرض الكلي وهو الذي عثر عنه بقوله « ليس هو في موضوع » ولا يقال على موضوع . فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الاجمال .

(٣٦) الحسن كان يقول . « ان من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الاجناس والانواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست اعرافاً » واما قال « يقال » ليعرفنا ان وجود هذه الجواهر اما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الاشخاص ، فذلك قال « يقال » .

وفرغوريوس يقول . ان رسم ارسطوطاليس الكلي بأنه « يقال على موضوع » يبين منه انه تصور واحتراع للنفس . طذلك قل « يقال على موضوع » . فهذا ما يقوله فرغوريوس . واخلق ان يكون كما يقول لان المشائين لا يرون وجود الامر الكلي إلا في النفس ، فإن رئيس تخطيطهم يقول ان الكلي اما الا يكون موجوداً واما ان يكون وجوده أنحيراً . وتيقن هذا إلى أن تعلم ان ليس من الصور ما هو معارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الامر كله .

(٣٧) اي ان من الموجودات ما هو كلي . فان قوله « على موضوع » اما هو اشارة إلى الكلي . وقوله « ما » للتحسين والتخصيص . وقوله وليست التة في موضوع ما اي وليست اعرافاً البتة .

- (٣٨) سقراط .
 (٣٩) اي وليس هو في سقراط على انه في موضوع .
 (٤٠) اي الاعراض .
 (٤١) جزئي .
 (٤٢) ولا كان هو المخترع لهذا الاسم اعني « قوله في موضوع » احد ان يشرحه .
 وهذا هو رسم العرض .
 (٤٣) في السرياني : كتابة ما
 نحو سيويه مثلاً عند العرب وسوسيانس عند اليونانيين .
 (٤٤) اي في نفس سيويه .
 (٤٥) اي انه ليس يحمل على شيء من الاشياء حملاً جوهرياً .
 (٤٦) هنا هو العرض العام .
 (٤٧) هذا هو العرض الجزئي .

(٤٨) قال الحسن بن سوار : لا شرح أرسطوطاليس معنى قوله « في موضوع » وقال : « اني اريد نقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزمه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الذي هو فيه » وذكر ما الذي يريد بقوله « لا على موضوع » وقال ان الذي لا على موضوع هو الجزئي . — احدى ان يشرح ما معنى قوله « على موضوع » وما الشيء اللزم له . على انه ظاهر فيما قيل مما تقدم انه يريد بقوله « على موضوع » الكلي ، اعني المحمول بالتواطؤ وذلك انه اذا كان الجزئي لا على موضوع فان الذي على موضوع هو الكلي . واذا كان انما يريد بقوله « على موضوع » بالتواطؤ فإن الذي يلزم هنا ويخصه ان كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فانه محمول على موضوعه بصفة مثال ذلك : ان الانسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الانسان الحيوان ايضاً بالتواطؤ وعلى الحيوان الجسم بالتواطؤ فان هذه كلها محمولة على الانسان بالتواطؤ وعلى زيد . والفصل بجي اختار ان يغير ترتيب هذا الفصل لتتخل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل ما يقال على المحمول على الموضوع ايضاً . ولما قال أرسطوطاليس هذا أخذ يورد عليه مثلاً وكلامه فيه مفهوم مستغنى عن شرحه

على جهة أخرى الحمل صفتان : حمل على الموضوع ، وحمل ما في الموضوع . وحمل ما في الموضوع هو على ضربين : اما على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا ، الانسان

يتحرك ؛ وأما على طريق المشتقة اسماءها مثل ان نقول : الانسان نحوي . ففرض
 ارسطوطاليس ان يعرفنا حمل ما على الموضوع لينتصل به من حمل ما في الموضوع لانه
 يحتاج ان يستعمل اصناف هذه المحمول في هذا الكتاب وفيما بعده . فهو يقول ان
 حمل ما على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الاشياء التي من
 طبيعة واحدة اعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الانسان والحيوان والتمتعس . فان
 هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي جوهر والاعلى منها يحمل على ما تحته حمل
 على . فاما حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة اعني من مقولة واحدة فأنا
 اذا قلنا ان الفقس ايضاً فطبيعة انفسى بحمة لطبيعة البياض ، ولذلك صار حمل البياض
 على فقس مما هو في موضوع محمها على الموضوع يعطي اسمه وحده لما يحمل عليه
 وحمله ما في الموضوع لا يعطي حده التة . فاما اسمه فقد يعطي احياناً ولا يعطي احياناً .

(٥٠) قال ارسطوطاليس - نقل اسحق الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً
 تحت بعض فان مصورها ايضاً بالنوع مختلفة

نقل حنين إلى السرياني ونقل إلى العربي الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً
 تحت بعض مختلفة بالنوع ومصورها ايضاً

نقل يعقوب الزاهد نقل إلى العربي الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت
 بعض مختلفة النوع والمصوَر ايضاً

نقل يوحنا الراهب نقل إلى العربي الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت
 بعض مختلفة في النوع والمصوَل ، من ذلك ان فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر دو
 الرحين والسابع وفصول العلم ليست شيئاً من هذه فانه ليس يخالف علم علماً بأنه
 دو رجلين . فاما الاجناس التي بعضها مرتب تحت بعض فليس مانع يمنع من ان تكون
 فصول بعضها فصول بعض بأعيانها فان فصول والاجناس التي بعضها تحت بعض لا
 شيء يمنع ان تكون فصولها واحدة بأعيانها وتلك التي هي أعلى تحمل على الاجناس التي
 تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع ، اذ الاجناس
 التي فوق تحمل على الاجناس التي تحتها . فاداً بأي عدد كانت فصول التي تحمل هكذا
 تكون موجودة فصول الموضوع .

(٥١) حيث .

- (٥٢) اسم بلد .
- (٥٣) يعني ما سوى الخواهر الاول .
- (٥٤) مثل سقراط .
- (٥٥) مثل دلية .
- (٥٦) فصيح .
- (٥٧) يعني ان الجزء موجود في الأصل .
- (٥٨) يعني ان الموضوع التي تقال عليه الخواهر الثواني ليس هو واحد .
- (٥٩) يعني من طريق ما هو ذو دراعين .
- (٦٠) يعني من طريق ما هو انسان .
- (٦١) هكذا في الدستور بخط اسحق : مصا بالالف .
- (٦٢) يعني ما يسب إلى الكم .
- (٦٣) يعني القول .
- (٦٤) يعني انها فيه بالقوة .
- (٦٥) يعني من الكم .
- (٦٦) هكذا في الدستور بخط اسحق مصا بالالف .
- (٦٧) يعني من الكم .
- (٦٨) يعني ما يسب إلى الكم .
- (٦٩) يعني البسيط الذي ذلك الياض موجود فيه .
- (٧٠) يعني ان نفهم من خارج وعن نشر إلى زمانها .
- (٧١) هذه هي العلة في وضعهم ان الأعلى صد الأسفل .
- (٧٢) اي السماء .
- (٧٣) يعني المصاهير احدهما إلى الآخر .
- (٧٤) يعني الاول إلى الثاني .
- (٧٥) يعني اسراج واختراع .
- (٧٦) يعني نشق .
- (٧٧) يعني على الأوّل .
- (٧٨) المضافات اذن .
- (٧٩) الاعراض .
- (٨٠)

- (٨١) اللازمة .
- (٨٢) اللازمة ، العارضة .
- (٨٣) يعني ان صحة هذا القول بيّنة في اكثر المصنف وان كانت في اليسير منه غير بيّنة .
- (٨٤) ينبغي ان يفهم من قوله : لا يتعمل شيئاً : لا يتعمل انفعالاً ما .
- (٨٥) ينبغي ان تفهم زيادة في هذا القول انما هي الآفات العارضة .
- (٨٦) ينبغي ان يفهم من خارج ما يجري هذا المجرى
- (٨٧) كأنه قال اللون البدن
- (٨٨) يعني مثل اللون العارض .
- (٨٩) افهم من الانفعال هنا - عارض ما .
- (٩٠) افهم من انعمل شيئاً : عرص له عارض .
- (٩١) يعني في النفس .
- (٩٢) يعني الناس الذين يكون مدحهم .
- (٩٣) يعني الكيفية .
- (٩٤) يعني بالقوى
- (٩٥) يعني بالكيفية
- (٩٦) يذهب إلى أن للعادة لم تجري في نفس اليوناني بمثل ما جرت في غيره ان يقال من الفصيحة فاصل ، لكن انما يقال مكان مجتهد .
- (٩٧) يعني في ذوات الكيفية .
- (٩٨) يعني انه ان كان احد انحدبين داخلين في الكيفية، مثلاً، فيجب ان تعلم ان الآخر انما يدخل في الكيفية ايضاً وذلك انك ان تصعحت سائر النعوت خلا الكيفية لم تحده بدخل في شيء منها .
- (٩٩) من البلاغة
- (١٠٠) من الصحة
- (١٠١) حد رسم
- (١٠٢) يعني في ذلك الشيء الذي قبله حدّه .
- (١٠٣) حد . رسم .
- (١٠٤) ينبغي ان يفهم من خارج يقال من المصنف .

- (١٠٥) يعني العلوم الجزئية
- (١٠٦) يعني المتخابلة على طريق المتضادة .
- (١٠٧) مكان ان يقول بعض الحيوان .
- (١٠٨) يريد ان قياس العمى إلى البصر هو قياس الأعمى إلى البصير
- (١٠٩) يعني ماهية كل واحد منهما .
- (١١٠) ينبغي ان نفهم من قوله في هذا الموضوع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى للبصر فان هذا قد يجوز ان يقل بل ان العمى شيء هو للبصر على طريق الاعطاء والمنكحة .
- (١١١) ينبغي ان نفهم من خارج التي انا قائلها .
- (١١٢) في الدستور بخط اسحق : المضاف والذي يجب ان يكون المضادة على ما ألبتاه .
- (١١٣) مكان ان يقول : قد قلنا ، يقول : كانت .
- (١١٤) يعني الصدين .
- (١١٥) يعني المتضادين
- (١١٦) مكان : قد قلنا
- (١١٧) يعني الصدين .
- (١١٨) يعني الحيوان .
- (١١٩) يعني احد القولين .
- (١٢٠) يعني احد المتضادين .
- (١٢١) مثل ان يكون في عينه ما يحتمس ان يقدح . فلي ان يقدح هيس يقال في سقراط لا انه بصير ولا انه اعمى .
- (١٢٢) والردامة .
- (١٢٣) في شيء واحد بعينه .
- (١٢٤) يعني بالاستقدمات اصول البرهان أي مقدماته ، وليس بالرسوم والاشكال القياسية التي بالمقدمات تقع رسومها .
- (١٢٥) يعني لمعنى المتقدم .
- (١٢٦) يعني احدهما على الآخر .
- (١٢٧) يعني الاضمارات .

(١٢٨) الانقلاب .

(١٢٩) يعني معشر الناس .

(١٣٠) هذا إنما قاله على حسب عادة اليونانيين . قد يقولون مكان ما يقوله العرب

« عليه ثوب » له ثوب وكذلك مكان « عليه حاتم » له حاتم .

— هذا إنما قاله على حسب عادة اليونانيين . فإن اليونانيين قد

يقولون مكان ما يقول العرب « عليه حاتم » له حاتم

— قال الحسن بن سوار وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة

الفاصل يحيى ويحطه مكتوباً بالحمرة وأحلق أن يكون موجوداً أيضاً

محط اسحق ناقلاً هذا الكتاب لأن الفاصل يحيى قابل بالنسخة

المذكورة دستور اسحق الذي بخطه وصححها عليه واحتهد في

المقالة حتى أنه توحى أن تكون مسحة منقوطة بحسب ضبط

الدستور وقد يطرأ أنه مكرر وليس كذلك فإن العلامات التي على

الحروف تدل على أن اسحق قصد لاثاته ثابته وإنما قصد لاثاته

فيما أحسن ليكون أحد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الحاتم

(١٣١) الذي كليل ما مكان ما يقول العرب أن الكليل فيه كذا ، والذي فيه كذا ،

يقول اليونانيون . الكليل له كذا ، والذي له كذا

كتاب العبارة
نقل إسحق بن حنين

الطبعة الأولى: ١٩٨٥



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « هاري أرمينياس » أي « في العبارة »

- ١ -

[١٧٩أ] > القول والفكر والشيء . - الحق والباطل <

قال - ينبغي أن نصنع أولاً ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نصنع بعد ذلك /١٦/ أ/ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌ على الآثار التي في نفس ؛ وما يكتب دالٌ على ما يَخْرُجُ بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه الجميع ، كذلك ليس ما يَخْرُجُ /هـ/ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌ عليها أولاً - وهي آثار النفس - واحدةٌ بعينها للجميع ، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدةً للجميع . لكن هذا المعنى من حق صناعة عبر هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس »^(١) . وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ، وربما /١٠/ كان الشيء معقولاً قد تَزِمه ضرورة أحد هذين

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

الأمرين ، كذلك الأمر فيما يتخرج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفُسُها تُشَبِّهُ المعقول من غير تركيب ولا تفصيل : مثل ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَتَنَ (١) معه بشيء ، فإنه ليس هو بعدُ حقاً ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به ، فإن قولنا أيضاً عَسْرٌ - أيّ قل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بعدُ حقاً ولا كذباً ما لم يُسْتَتَنَ معه بوحود أو غير وجود مطلقاً ، أو في زمان .

- ٢ -

[١٧٩ب] في الاسم > الأسماء البسيطة والمركبة. الأحوال .

/٢٠/ فالاسم هو لفظ دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أحزائها دالاً على الأفراد . وذلك أن قلبس إذا أفرد منه « اِبْس » لم يدل بانفراد على شيء ، كما يدل في قولك « قالوس اِبْس » ، أي . قرّس فارّه - وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن /٢٥/ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلاً ، وأما الاسم المركب فمضى شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك : « فيومسوفس » ، أي مؤثّر الحكمة . - فأما قولنا : « بتواطؤ » فمضى قيل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكْتَبُ بعدها فتدل (٢) ، مثل أصوات الهاء ، إلا أنه ليس شيء منها اسماً

(١) أي : لم يضاف إليه شيء .

(٢) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا نكتب بعدها قد تدل على شيء ، فإنها ليست أسماء .

٣٠/ وما قولنا « لا - إنسان » فليس باسم ، ولا وُضِعَ له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سألبة ، فليكنُ اسماً غير مُحْتَصِلٍ ^(١) . فأما الاسم إذا نُصِبَ أو حُفِضَ أو غُيِّرَ تعبيراً مما أشبه ١٦/ ب/ ذلك ، فليس يكون اسماً ، لكن نصريفاً من تصارييف الاسم . وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّفْ - ^(٢) بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أُصِيفَ إلى الأسماء المُصَرَّفة - كان ، أو يكون ، أو هو الآن - لم تُصَدَّقْ ولم تُكْذَبْ . والاسم إذا أُصِيفَ إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ، ومثال ذلك « فلان » بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

- ٣ -

في الكلمة ^(٣)

[١١٨٠]

وأما الكلمة فهي ما يدل - مع ما تدل عليه - على رمان ، وليس واحداً من أحرائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلٌ ما يقال على غيرها ومعنى قولنا أنه [تدلُّ] مع ما تدل عليه تدل على رمان هذا المعنى الذي أنا واصفه . أما قولنا « صحة » فاسم ، وأما قولنا « صَحَّ » إذا عنيّا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذي قبل ١٠/ فيه إنه « صَحَّ » في الرمان المحصر - والكلمة دائماً دليل

(١) أي غير محدد ، (لأنه ينطبق على أي شيء كان . على ما هو كائن وغير ما هو كائن) ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مصافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بالترجمة العربية هذه إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يدل على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .
 وأما قولنا « لا صحح » ، أو قولنا « لا مترص » ، فليست أسميه كلمة ،
 فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان فكان أيضاً « دالاً »
 دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فليُسمَّ كلمة
 غير مُحَصَّلَة ، /١٥/ وذلك أنها يقال على شيء من الأشياء موجودا كان
 أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا « صحح » الذي
 يُدَلُّ به على زمان ^(١) المُصَيِّ ، أو « يتصحح » الذي يدل به على الزمان
 المُستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق
 بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما
 أشبههما تدل على الزمان الذي حوله

وأقول إن الكلم إذا قيات على امرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل
 /٢٠/ على شيء ، وذلك أن الفاعل لها يقف بعده عليه ، وإذا سمعه منه
 السامع قسَّع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء « هو » أو ليس هو ،
 فإنه ^(٢) ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دلَّمتنا على المعنى . وكذلك قولنا
 « لم يكن » أو « لا يكون » ، فلا لو قلنا « إنه » ^(٣) ، مجرداً على حياله ،
 دللنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه
 على تركيب ما ، وهذا /٢٥/ التركيب لا مسيل إلى فهمه دون الأشياء المتركة .

— ٤ —

[١٨٠ب] في القول

وأما القول فهو لفظ دالٌّ ، الواحد من أحواله قد يدل على

(١) ص : الزمان .

(٢) ص : إن .

انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أصيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد /٣٠/ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حيثئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالة ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

وكل قول عدال^٢ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا على طريق /١٧/ المواظاة . وليس كل قول مجازم ، وإنما الجزم القول الذي وحده الصدق أو الكذب ، وليس ذلك بوجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب — فأما سائر /٥/ الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر^(١) في الخطب أو الشعر . وأما القول المحارم فهو قصدنا في هذا النظر .



< القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القول الواحد الأول المحارم هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقاويل كلها وإنما تصير واحداً برباط يرتبطها .

/١٠/ وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كامة أو عن تصريح من تصارييف كامة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يستثنى معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيء من نظائر هذه فليس هو بعد جازماً . وإنما صار قولياً : حي مشاء ذو رجلين ، واحداً لا كثيراً

(١) أي أولى بالخطب أو الشعر — راجع « بوطيغا » (في الشعر) ١٩ ، ص ١٤٥٦ ب ١١ .

لأنه يدل على واحد لا من قِبل أنه قبل على تقارب بعضه على أثر بعض ،
إلا أن هذا المعنى / ١٥ / من غير ما قصدنا ^(١) له .

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد أو كان بالرباط
[١٨١ أ] واحداً ، ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ،
ولم يكن مرتبطاً — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظة
فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به :
/ ٢٠ / إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يبتدؤه من تلقاء نفسه .
وأما الحكم البسيط الكاثر من هذه فمترلة لإيقاع شيء على شيء ، أو انتزاع
شيء من شيء . والمؤلف من هذه فمترلة القول الذي قد صار مركباً .
والحكم البسيط لفظ دال على أن شيء موجود أو غير موجود على حسب
قيسة الأزمان .



في الإيجاب والسلب ؛ تقابلهما >

وأما الإيجاب فإنه الحكم شيء على شيء ، والسلب هو الحكم بشيء
/ ٢٥ / شيء عن شيء . — وإذا كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود
الآن بأنه ليس موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو
موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس موجود ، وفي الأزمان
أيضاً الخارجة > عن الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد / ٣٠ /
يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يستلَب ، وفي كل ما سلَّبه أن يُوجب .
فمن البين إذاً أن لكل إيجاب ستلَب قُبَلته ، ولكل سلب إيجاباً قُبَلته . —

(١) أي أنه ينسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى ما بعد الطبيعة ، مقالة الدلائل ،
ف ٦ ، والزيتا ، ف ١٢ ، ولايتا ، ف ٦ ، والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة
التعريف .

فليكن التناقض هو هذا : أعني ^(١) إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، /٣٥/ وسائر ما أشبه ذلك مما استثياه كلاً لمطاعن المغالطين .

- ٧ -

< الكلي والجزئي - تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضها كلاً وبعضها جزئياً ، وأعني بقولي « كلاً » /٤٠/ ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحتمل على أكثر من واحد ، وأعني بقولي « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن قولنا « إنسان » من /١٧ ب/ المعاني الكلية ، وقولي « ريد » ^(٢) من الجزئيات - فواجب ضرورة متى حكما بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية

متى كان الحكم كلياً على كل بأن له شيئاً موحوداً أو غير موحود ، كان /٥/ الحكمان متضادين ، وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلى مثل قولك : « كل إنسان أبيض » وقولك : « لا إنسان واحداً » ^(٣) أبيض . - ومتى كان الحكم على معنى كلى ولم يكن هو كلاً لم يكن الحكمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : « الحكم غير الكلي على المعنى الكلي » مثل قولك : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » . فلا قولنا « إنسان » ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلياً .

(١) ص : إيجاب .

(٢) في نص أرسطو : « كالباس » .

(٣) ص : واحد .

وذلك أن : « كل » تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً . —
وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلباً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً
> حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمولٍ كلي^(١) > مثال ذلك /١٥/
قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض »
متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .
ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ليس كل إنسان أبيض .
ولا إنسان واحداً^(٢) أبيض . — قد يكون إنسان واحد أبيض . /٢٠/
ويكونان متقابلين على طريق « انتصاد » متى كان فيهما الإيجاب الكلي
والسلب الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً^(٢) أبيض
كل إنسان عادل . — لا إنسان عادلاً^(٣) .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فاما
المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ، /٢٥/
« ليس كل إنسان أبيض » و « قد يكون إنسان واحد أبيض » . — فما
كان من المناقضات الكلية كلياً مواجب ضرورة أن يكون أحد الحكمين

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يختلف فيتس (Weitz) هذا الكتاب (ط ٢٣٧٢ — ٣٣٨) على أساس أنه بعينه
مثل المثال التالي ، ولكن في بشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا
يرد إلا الأول ، وقد أضفنا نحن الثاني .

من كل مناقضة منها [١٨٢ أ] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص : ومثال ذلك « يريد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . — /٣٠/ وما كان منها في معان كلية وليس بكلّي فليس أبدأً يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولاً صادقاً معاً إن « الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، وإن « الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلاً » . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ، وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن /٣٥/ هذا خلط ، من قسّل أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على هذا القول أبيضاً وهو : ولا إنسان واحداً ^(١) أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورة معاً .

ومن التّين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن /٤٠/ السلب إنما يجب أن يسلّب ذلك الشيء بعينه الذي أوجه الإيجاب ، ومن /١٨/ شيء واحد بعينه . من المعاني الحزليّة كان أو من المعاني الكلية ، وكلّياً كان أو حزئياً ، وأعني بذلك ما لنا مثله . « يريد أبيض » ، « ليس يريد أبيض » . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدال آخر ^(٢) غيره . والمقابل لقولنا : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ولقولنا . « إنسان /٥/ ما أبيض » و « لا إنسان واحداً أبيض » ، ولقولنا : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » .

فقد حصل من قولنا : أن الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلب واحد ، وذكرنا ما هما ، وأن المتضادين غيرهما ؛

(١) من : واحد .

(٢) أي لسلب آخر مختلف .

وأنه ليس /١٠/ كل منقضة فهي صادقة أو كاذبة، ومن قبل أي شيء،
ومتى تكون صادقة أو كاذبة.

— ٨ —

< وحدة القضايا وتعددتها — القضايا المشتركة وتقابلها >

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل شيء واحد على شيء واحد :
إما كلي على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ، مثل ذلك : « كل
إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ، « الإنسان هو أبيض » ، /١٥/
« الإنسان ليس هو أبيض » ، و « لا إنسان واحداً ^(١) أبيض » ، « قد يكون
إنسان ما أبيض » — هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحد .
فإذا كان قد وضع لعنبر اسم واحد فـ قبل المعنيين اللذين [١٨٢ ب]
لهما صار ليس بواحد لا يكون . الإيجاب واحداً ^(١) مثل ذلك أنه إن وصع
واصع للمرء والإنسان اسماً واحداً كقولك « ثوب » مثلاً ، فإن قوله /٢٠/
حيث إن « الثوب أبيض » لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك
أنه لا فرق حيث بين هذا القول وبين قوله : « المرء والإنسان أبيض » .
ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « المرء أبيض » « والإنسان أبيض » .
وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكأنا أكثر من واحد ، فمن
البيّن /٢٥/ أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألا يكون يدل
على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجب ألا يكون في
مثل ذلك أيضاً أحد ما في المناقضة صادقا والآخر كاذباً .

(١) ص : واحد .

< تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعاني الموحدة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب^١ ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما /٣٠/ في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب /٣٥/ في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البين أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ، وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجب ضرورة أن يكون هو /١٨/ ب/ أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجاباً أو سلباً فيه صادقاً : وإن لم يكن فكاذباً ، وإن كان كاذباً فليس هو ؛ فواجب إذاً ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق /٥/ أو بأحد [١٨٣ أ] الأمرين اللذين لا يخلو شيء منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مزمع^(١) بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن

(١) مزمع بأن يكون = سيكون في المستقبل ، أي ممكن مستقبل .

الموجب يصدق فيها أو السالب. ولو لم تكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد. وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر، ولا يصير كذلك.

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر، فقد كان /١٠/ القول فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقاً، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكوّن — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً. وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ولا يصير موجوداً. وما كان لا يمكن ألا يصير موجوداً فمن المحال ألا يصير موجوداً. والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فوجب ضرورة أن يكون. فجميع /١٥/ الأشياء إذاً المرعية ^(١) بالوجود فواجب ضرورة أن تكون. فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورة ^(٢).

وأيضاً فليس يحور أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً، كالك
قلت: القول بأن الشيء سيكون، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولاً فلا أنه يزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سائبه /٢٠/ غير صادق، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صادق. ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً، فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعاً. وإن كان لقول فيه بأنه يصير كذلك في غده صادقاً، فواجب أن يصير كذلك في غده. وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك وليس لا يصير كذلك في غده حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق. [١٨٣ب]

(١) الأشياء المرعية بالوجود = الأشياء المستقبلة، أي التي ستوجد في المستقبل، وهي المستقلات الممكنة.

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدقة.

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا ألا تكون .

فهذا ما يلزم من الأمور الشنعية وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب /٢٥/ ومنسب - إما مما يقال كلياً على معنى كُثي ، وإما مما يقال جزئياً فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها /٣٠/ واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بها حاجة إلى أن نروى في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أهبة ، كأننا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نعمل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يجمع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً ، ويقول آخر إنه لا يكون . فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون /٣٥/ صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقصة وبين ألا يقال ، وذلك أنه من البين أن الأمور تجري بحاريها وإن لم يوجب موجب شيئاً منها ولم يسببه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون ، من قبل أنه قد لوحظ أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمة بعد ١٩ /الزمان آخر كم كان مقدار . فإن كانت حاله في الزمان كله حالاً يصدق فيه معها أحد القولين دون الآخر فواجب ضرورة أن يكون ذلك الصدق حتى يكون كل واحد من الأشياء التي تكون حاله أبداً حال ما يكون ضرورة . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس /٥/ يمكن ألا يكون ، وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذا كانت هذه الأشياء محالاً ، لأنها قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الروية فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد يجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل /١٠/ دائماً الإمكان لفعل شيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا

أشياء كثيرة^(١) بَيِّنُ من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ أ] /١٥/ يتمزق ، فإنه لم يكن البلى يسبق التمزيق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة) ، فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورة^(٢) ، بل بعض الأشياء /٢٠/ يجري على أيّ الأمرين اتفاق^(٣) ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ، وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر^(٤) إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنقول الآن إن الوجودَ للشيء إذا كان موجوداً ضروري ، وإذا لم يكن موجوداً فنفي الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود فوجوده ضروري ، /٢٥/ ولا كل ما ليس بموجود معدّم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورة إذا وحده هو القول بأن وجوده ضرورة على^(٥) الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضاً . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجب ضرورة^(٦) ، ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجب ضرورة . غير أنا إذا فصلنا قلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورة ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب /٣٠/ ستكون عداءً أو لا تكون ، واجب ضرورة . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجب ضرورة . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجب ضرورة . لكن الواجب ضرورة إنما

(١) في الممكنات المتكافئة (مثل ملاقة صديق)

(٢) في الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كثر) .

(٣) معنى هذه الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وُجِدَ ، فهو بالضرورة هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، به موجود بالضرورة .

هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجري على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان منها يجري على أي الأمرين اتفق وتحتل الضدين فواجب ضرورة أن تكون / ٣٥ / المناقضة أيضاً تجري فيه ذلك المجري . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فقده دائماً . فإن ما جرى هنا المجري فواجب ضرورة أن يكون أحد جرئي التقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق ، وربما كان أحد المتناقضين أخرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً . فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة / ١٩ ب / والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجري الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجري فيه على ما وصفنا .



<التقابل في القضايا ذات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلاً على أن شيئاً يقف على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدم ، فقلنا إننا لا نسمي قولنا « لا إنسان » اسماً ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضاً / ١٠ / إنما يدل من وجه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا « لا صح » ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة . وليس يكون إيجاب ولا سلب نحلياً من كلمة ؛ فإن قولنا « كان » أو « يكون » أو « سيكون » أو « يصير » أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما

قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

/١٥/ فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » ؛ وأيضاً : « كل إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل إنسان » ، « كل لا إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل لا إنسان » . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول ^(١) الزمان الحاضر .

[١٨٥ أ] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولاً إلى ما يحمل ، فإن التناقض حينئذ يدل على ضلّين . ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان / ٢٠ / عدلاً » ، فقوله « يوجد » شيء ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكونان حائليهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ، والاثنان > الآخران < ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا « يوجد » إما أن يُقرَن ويصاف / ٢٥ / إلى قولنا « عدل » أو إلى قولنا « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير أربعاً .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رسمياً هنا :

< ١ >

< أ > < ب >

يوجد إنسان عدلاً سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان عدلاً

< ج > < د >

يوجد إنسان لا عدلاً سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان لا عدلاً

(١) حول = خارج ، عدا

فإن قولنا في هذا الموضوع « يوجد » و « لا يوجد » قد أضيف إلى /٣٠/ قولنا « عدل » و « لا عدل » . فهذه الأكاويل نُسِقت في هذا الموضوع على ما يقال عليه في كُتُبنا في التحليل بالقياس ^(١) .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

< ٢ >

< أ > < ب >

كل إنسان يوجد عدلا سلب هذا القول : ليس كل إنسان يوجد عدلا

< ح > < د >

/٣٥/ كل إنسان يوجد لا عدلا ليس كل إنسان يوجد لا عدلا

خير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على القطر ، وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان ^(٢) . وما هنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا « لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

< أ > < ب >

/٢٠/ يوجد لا إنسان عدلا ليس يوجد لا إنسان عدلا

< ح > < د >

يوجد لا إنسان لا عدلا ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

(١) التحليلات الأولى م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب ص ٢٦ - ص ٥٢ أ ص ١٧ .
راجعه بعد في ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) أي المتقابلتين في اللوحة التي أمامنا وهي في ص : متقابلتين .

وليس ها هنا ماقيضات أكثر من هذه . وهاتان المتقابلتان ^(١) هما مفردتان بأنفسهما غير ما قيل من قبل ^(٢) ، لأن الذي استُعملَ فيها اسمٌ غير مُحصَّل وهو قولنا « لا إنسان »

[١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمشي » فإن هذا المصنف من الكسائم يتفعل فيها إذا وضع هذا / هـ / الوضع ذلك الفعل بعينه نذري كان بدعاه حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قرُنَ بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشي » ، « ليس كل إنسان يمشي » ، « كل لا إنسان يمشي » ، « ليس كل لا إنسان يمشي » . فإياه ليس يجوز أن يقال « ليس كل إنسان » من إما يسغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا « إنسان » ، فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان / ١٠ / يمشي » ، « الإنسان ليس يمشي » ، « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن المرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس احكم فيها كلاً فقد بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يريدان على أن يدلّا أن الإيجاب والسلب للاسم كنه ، فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة / ١٥ / فيه واحدة بعينها .

ولما كان السلب الدان على أنه « ولا حيوان واحداً » ^(٣) يوجد عدلاً ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلاً » فمن البين أن هذين لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمر واحد بعينه . فأما المقابلان لهما ^(٤) فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس

(١) أي التي يكون موضوعها غير محصل .

(٢) أي التي موضوعها محصل .

(٣) ص . واحد .

(٤) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشراح باسم الداحتين تحت التصاد .

كل حيوان يوجد عدلاً ، و قد يوجد حيوان ما عدلاً .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه ^(١) : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلاً » ، فإنه يلزمه قولنا : « ولا إنسان واحداً » ^(٢) يوجد عدلاً ، وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلاً » ، فيه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلاً » ، وذلك أنه يجب ضرورة أن يوجد واحداً .

ومن البين أيضاً أننا في الأشخاص ^(٣) إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة /٢٥/ بالإيجاب وبالسلب ، « صدقت قضية موجهة كذلك » . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإننا نقول : « سقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول /٣٠/ كذب ، والقول الصادق إنما هو : « ليس كل إنسان إذاً حكيماً » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قبيل الأسماء والكلم غير المُحصَّلة — ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦ أ] إنسان » أو « لا عدل » فإنه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجب /٣٥/ ضرورة في السلب أن يصدق أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب بمن قال « إنسان » ما لم يصف إلى قوله شيئاً بل هو حونه في ذلك .

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) من طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) من : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلاً » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلاً » . فأمّا قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلاً » فإنه يدل / ٤٠ / على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلاً » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أماكنها فدلالته تبقى بحال واحدة بعينها .
 / ٢٠ ب / ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلاً » ، « يوجد عدلاً إنسان » فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوالب أكثر من واحدة . غير أننا قد بينّا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد ، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلاً » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » .
 / ٥ / فأمّا سلب قولنا « يوجد عدلاً إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلاً » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلاً لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلاً إنسان » ، لكن الأول منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلاً لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » — فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان^(١) . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت / ١٠ / أماكنها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه

- ١١ -

< القضايا المركبة >

فأمّا إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً / ١٥ / واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذي من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً

(١) ص : سلبين .

«حي» ، ذو رجلين ، آس » ، ^(١) فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحداً أيضاً . فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشي » فليس /٢٠/ هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب موجب هذه شيئاً واحداً أن يكون القول [بحالاً واحداً] ١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حيثل يكون واحداً ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن /٢٥/ يكون الجواب عن هذا واحداً ؛ إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع » ^(٢) .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المستول أحد جزئي المناقضة — أيها شاء — ~~حي~~ يحكم به . وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجري حتى يقول : هل الإنسان كذا ، /٣٠/ أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تحمل فرادى ، بعضها تحمل اذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذو رجلين ، ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان /٣٥/ كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه

(١) أي متمدين .

(٢) راجع « الطوبىقا » (في المواضع) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضاً « السواسطيقا » م ٦ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ، ٣٠ ، ص ١٨١ أ ص ٣٦ وما يليه .

بأنه طبيب حقاً فواجب أن يكون طبيباً بصيراً وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً — لزوم من ذلك أشياء كثيرة شتى . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً (١) ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه إنسان — أبيض — أبيض . . . ويمر ذلك بلا نهاية ، وقد يقال أيضاً عليه . /٤٠/ بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجب أن نقا [١٨٧] هذه /٢١/ عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسان وكان ذا رجلين فهو /٥/ إنسان ذو رجلين . فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب وجوده على الإطلاق ، فقد يدرمه من ذلك أن يقول أشياء شتى .

فمن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع القول .

إن ما كان من المعاني التي تُحتمل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه /١٠/ ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحداً ، وذلك أنهما جميعاً عَرَضَانِ لشيء واحد . وإن كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحداً . ومن قبيل ذلك /١٥/ صار طبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حتى ذو رجلين . وذلك

(١) ص ٠ صادق .

أن هذين ليسا بطريق العَرَض ، ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حي أو ذو رجلين . وذلك أن قد حَصَرْنَا في قولنا إنه إنسان أنه حي ، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . /٢٠/ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تنازعه مناقضةً فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان الميت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك ^(١) ، فقد يصدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ، ومتى لم يوجد فليس /٣٥/ أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجود شيئاً ما » ، كأنت قلت : شاعراً ^(٢) . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العَرَض . وذلك أننا قلنا إنه « موجودٌ شاعراً » ولم نحمل « موجوداً » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان محتملاً يحمل ليس بوجوده فيه تضاد متى قبلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العَرَض ، /٣٠/ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس بموجود فليس القول بأنه « شيء موجود » من قبيل قولنا فيه إنه يوجد مُتَوَهِّماً قولاً صادقاً . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود .

(١) مثلما في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً : بدل من : « شيئاً ما » .

< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد تلخصا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف /٣٥/ الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك موضع للشك .

وذلك أنه إن كانت المقاضات في الأتقابل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنياً على قولنا : موجود ولا موجود - /٢١/ ب/ ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان » ، وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلاً » قولنا « ليس يوجد إنسان عدلاً » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلاً » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الخشبة /٥/ القول بأنها توجد إنساناً لا عدلاً . فإذا كانت المقاضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأتقابل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلب قولنا « إنسان يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون /١٠/ أيضاً سلب قولنا « يمكن أن يوجد » قولنا « يمكن ألا يوجد » لا قولنا « لا يمكن أن يوجد » . غير أنه قد يظن أن قولنا « قد يمكن أن يوجد » وقولنا « قد يمكن ألا يوجد » معنى واحد بعينه . وذلك أن كل ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فيمكن ألا ينقطع وألا يمشي . والحجة في ذلك أن كل

ما كان ممكناً على هذا النحو فليس أبداً يفعل ، فلذلك قد يكون له /١٥/ السلب أيضاً . وذلك أنه قد يمكن ألا يعطي المشاء وألا يرى الراي (١) . إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا سلب قولنا « قد [١٨٨] يمكن أن يكون » قولنا « قد يمكن ألا يكون » لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد /٢٠/ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة الواحق التي يصيرها القول إيجاباً أو سلباً ليس « أن » تلحق (٢) قولنا « يكون » أو « يوجد » أو قولنا « لا يكون » أو « لا يوجد » . فإذا كن الأول من هذين ممسحاً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً (٣) .

فالسالب إذا لقولنا « يمكن أن يوجد » إنما هو قولنا « لا يمكن أن يوجد » وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً « يحتمل أن يوجد » . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا « لا يحتمل أن يوجد » والأمر /٢٥/ في الباقية يجري على هذا النحو ، أعني في الواجب (وفي الممتنع) فكما أن في تلك كان ما يُلحق (٤) غيراد منها قولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » - فأما المعاني الموضوعات فكانت مرة « الأبيض » ومرة « الإنسان » - كذلك يصير الأمر /٣٠/ ها هنا ، فيصير قولنا « يوجد » كالموضوع فأما قولنا « يمكن » و « يحتمل » فيصير زيادات تلحق ليجدد بها كما حدث في تلك بقولنا « يوجد » و « لا يوجد » الصدق والكذب ؛ كذلك يجدد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا « يمكن أن يكون » قولنا « لا يمكن أن يكون » . فأما سلب قولنا « يمكن ألا يكون » فإنه قولنا « لا

(١) ص : المرئي .

(٢) ص : ملحق .

(٣) لوقها : مقبولا ، مختاراً .

(٤) ص : ملحق .

يمكن /٣٥/ ألا يكون . ولذنت قد يرى أنه يلزم بعضها بعضاً من قبيل أن ما كان ممكناً أن يوجد فمممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا « يمكن /٢٢/ أن يوجد » وقولنا « لا يمكن أن يوجد » فلا يصدقان معاً في شيء واحد بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ، ولا قولنا أيضاً « يمكن ألا يوجد » ولا « لا يمكن ألا يوجد » يصدقان معاً في حال من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً أن يوجد » ليس هو /٥/ قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » بل قولنا : « ليس واجباً ضرورةً أن يوجد » . وأما سلب قولنا « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » فإنه قولنا : « ليس واجباً ضرورةً ألا يوجد » ، وأيضاً سلب قولنا « ممتنع أن يوجد » ليس هو قولنا « ممتنع ألا يوجد » بل قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » . فأما سلب قولنا « ممتنع ألا يوجد » فإنه قولنا « ليس ممتنعاً ألا يوجد » .

وبالجملة ، فإنما ينبغي أن قلنا أن يتنزل قولنا « يوجد » و « لا يوجد » منزلةً الموصوع . ويلزم الإيجاب والسلب هذه المعاني [١٨٨ ب] : ثم نقرر /١٠/ بقولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد »

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاعدة :

مممكن .. لا مممكن .

ممحتمل .. لا ممحتمل

مممتنع ... لا مممتنع

واجب ^(١) .. لا واجب

حق ... لا حق .

(١) فوقها : ضروري .

< نسق الموجهات >

فأما اللوآرم فهكذا يجري نسقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا « ممكن أن يوجد » - قولنا « محتمل أن يوجد » /١٥/ (وهذا يعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضاً قولنا « ليس محتملاً أن يوجد » وقولنا « ليس واجباً أن يوجد » ويلزم قولنا « ممكن ألا يوجد » وقولنا « محتمل ألا يوجد » - قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » وقولنا « ليس محتملاً أن ألا يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن أن يوجد » وقولنا « لا محتمل /٢٠/ أن يوجد » - قولنا « واجب » ^(١) ألا يوجد ، وقولنا « ممتنع أن يوجد » ويلزم قولنا « لا يمكن ألا يوجد » وقولنا « لا محتمل ألا يوجد » - قولنا « واجب أن يوجد » وقولنا « ممتنع ألا يوجد » .

فلنتأمل ما يصعبه من هذا الرسم الذي رسمه .

< الترتيب الأول >

- | | |
|--------------------------|---------------------------|
| (١) ممكن أن يوجد . | (١) ليس ممكناً أن يوجد . |
| /٢٥/ (٢) محتمل أن يوجد . | (٢) ليس محتملاً أن يوجد . |
| (٣) ليس محتملاً أن يوجد | (٣) ممتنع أن يوجد |
| (٤) ليس واجباً أن يوجد | (٤) واجب ألا يوجد . |

< الترتيب الثاني >

- | | |
|---------------------------------|---------------------------|
| (١) ممكن ألا يوجد . | (١) ليس ممكناً ألا يوجد . |
| (٢) محتمل ألا يوجد . | (٢) ليس محتملاً ألا يوجد |
| /٣٠/ (٣) ليس محتملاً ألا يوجد . | (٣) ممتنع ألا يوجد . |
| (٤) ليس واجباً ألا يوجد . | (٤) واجب أن يوجد . |

(١) ناقص في الاصل وأصلحه پولك (Isidor Pollak) في نشرته .

فقولنا «ممتنع» وقولنا «لا ممتنع» يلزمان قولنا «محتمل» وقولنا «لا محتمل» وقولنا «ممكّن» وقولنا «لا ممكّن لزوم»^(١) المتناقضة، إلا أن ذلك على القلب^(٢)؛ وذلك أن الذي يرم قولنا [١٨٩ أ] «ممكّن أن يوجد» سلب «٣٥/ قولنا «ممتنع أن يوجد» والذي يلزم سلب ذلك إيجاب هذا. وذلك أن الذي يلزم قولنا «ليس ممكناً أن يوجد» إنما هو قولنا «ممتنع أن يوجد» فإن قولنا «ممتنع أن يوجد» هو إيجاب «وقولنا «ليس ممتنع» سلب».

فأما الواجب، نغني الصروري، فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه. فإنه من البين أنه ليست هذه حاله، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد. فأما المتناقضة فعلى حيلها^(٣) وذلك أنه ليس سلب قولنا «واجب ألا يوجد» ٢٢/ ب/ قولنا «ليس واحداً أن يوجد» وذلك أنه قد يحور أن يصدق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه: فإن ما كان واجباً ألا يوجد فليس واجباً أن يوجد والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب فإن كان الممتنع والواجب قوتيهما واحدة ٥/ بعينها — وذلك أن ما كان ممكناً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد، بل ألا يوجد، وما كان ممتنعاً ألا يوجد فواجب أن يوجد فقد يجب، إن كانت تلك تحري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكّن ولا ممكّن، أن تكون هذه على الضد، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه، غير أن ذلك على حجة القلب.

أو بقول: إنه ليس يجوز أن توضع المتناقضات في الواجب هذا الوضع ١٠/ الذي وضعناه؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فممكّن أن يوجد؛

(١) لزوم: معقول مطلق لقوله «يلزمان».

(٢) أي عكس الوضع.

(٣) عوقها: يعني متعرقاً.

وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذي هو واجب ^(١) إذاً أن يوجد ممتنع أن يوجد ، /١٥/ وذلك تخلف ^(٢) . وأيضاً فإن قولنا « ممكن أن يوجد » يلزمه قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » ويلزم هذا قولنا « ليس واجباً أن يوجد » فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » « ليس واجباً أن يوجد » وذلك تخلف . — وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ولا قولنا « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران /٢٠/ جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء « وألا يوجد » [١٨٩ ب] وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا « ممكن أن يوجد » إنما هو قولنا « ليس واجباً ألا يوجد » . فإن هذا قد يصدق أيضاً مع قولنا : « واجب أن يوجد » . وذلك أنه /٢٥/ يصير بقيصاً للقول اللازم ^(٣) لقولنا « ليس ممكناً أن يوجد » فإنه قد يلزم هذا القول قولنا « ممتنع أن يوجد » وقولنا « واجب ألا يوجد » الذي سلكه « ليس واجباً ألا يوجد » . — هذه المناقصات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه ، وإذا « وُضِعَتْ » كذلك لم يلحق ذلك شيء « مُحال » .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يشعه ^(٤) وهو قولنا /٣٠/ « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : اللازم .

(٤) ص : فيقتضيه يتبعه .

ذلك ، فواجب أن يقول إن يقبضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير ^(١) أننا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن > أن < يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ، فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا /٣٥/ أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أي في قوته أن يوجد أو أن يمتشي ، فقد يقدر على ما هو مقبل لذلك ، بل ما هي أشياء لا يصدق فيها الممايل ، وأول ذلك في الممكنة ^(٢) التي ليست قواها بنطوق ^(٣) ، ومثال ذلك « النار » تستحق كل ما يقبضه ، وقوتها ليس بنطوق . فالقوى التي تكون بنطوق هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فاما القوى التي /٢٣/ ليست بنطوق فليس كلها كذلك ، لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك أنه ليس ممكناً أن تحترق وألا تحترق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً . إلا أن بعض الأشياء بما قوته بعين نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات . وإما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان ^(٤) فهو للأشياء المتقابلة /٥/ ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً ^(٥) في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق ^(٦) ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي ممكن له لأنه يمشي وبالجملة قولنا في الشيء إن [١٩٠ أ] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل /١٠/ بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من

(١) ص ٠ عندنا ، وقد أخطأ بولك Polak حينما أصلحه هكذا : عندنا .

(٢) نخط أحمر فوقها . القدرة ، القوية .

(٣) أي عاقلة ، فهي يميز بين القوى المعاقلة والقوى غير المعاقلة ، راجع « الميتافيزيقا » ، مقالة « الثبنا » ص ٢ .

(٤) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوة

(٥) ص : مشترك

(٦) فوقها بالأحمر : أي على معنى فرد

شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما داك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه يمكن أن يمشي وأنه يمشي صادقان فيما /١٥/ هو دائب ^(١) يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : - فإذا كان الكللي لاحقاً ^(٢) بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مدوفاً كنها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس /٢٠/ واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم يسمي أن نتأمل كيف <يكون> لروم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فيجب من ذلك إذا كانت الأشياء الأثرية أقدم - أن يكون أيضاً بالفعل أقدم من القوة ^(٣) . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة ، ومثال ذلك الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشد تأخرأ ، وبعضها ليس في حال من الأحوال /٢٥/ بالفعل ، بل إنما هي قوة فقط .

- ١٤ -

< تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب

(١) ص : رأيت ، وقد أصلحها بولك هكذا رأيت ، لكن السياق يرجح ما افترضناه .

(٢) ص : لاحق .

(٣) فوقها بالأحمر : الإمكان .

ضد الإيجاب ، وهل قولنا « كس ، سان عدل » هو ضد قولنا [و] « لا
 إنسان واحداً ^(١) عدل » ، وإنما هو ضد قولنا « كل إنسان جائر » ، كأنت
 قلت : /٣٠/ « سقراط ^(٢) عدل » ، « سقراط ^(٣) ليس بعدل » ،
 « سقراط ^(٤) جائر » — أي الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان
 في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضد ومثال ذلك أن اعتقادنا
 أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر — فواجب ضرورة
 /٣٥/ أن يكون أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان [١٩٠ ب] بالصوت
 على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الصد هو الصد لم يكن أيضاً
 الإيجاب هو المصاد للإيجاب ، بل السلب الذي وضعناه . فقد ينبغي إداً أن
 نبحت ونسطر : أي اعتقاد حق هو المصاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا
 سلبه ، أو اعتقادنا وجوده ضد ؟

/٤٠/ وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد ^(٥) صادق في خير ، وهو
 أنه خير ، /٢٣ ب/ وعقد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير ، وعقد غيره
 وهو أنه شر — أي هذين ، ليت شعري ، هو صد العقد الصادق ؟ وإن
 كان واحداً (أي إن كان معهما واحداً ^(١)) فالمضادة في أيهما
 هي . فنقول : إن طسا أ العقدتين المتصادمتين إنما يُحدَّان بأنهما
 لسبين متصادمين ، باطل ، وذلك أن الاعتقاد في خير أنه /٥/ خير ، والاعتقاد
 في شر أنه شر خلقي أن يكون واحداً ^(٢) بعينه ، بل هو حق : واحداً كان

(١) ص : واحد .

(٢) في النص اليوناني : كالياس .

(٣) عقد : حكم .

(٤) بين قوسين في النص .

(٥) ص : واحد .

أو أكثر من واحد ؛ بل من ^(١) قيل أنهما بحال تصاد : — فإذا كان ها هنا اعتقاد في خير ، أنه خير ، واعتقاد أنه ليس بخير ، واعتقاد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد . فليس ينبغي أن يوصف الصديق واحداً من /١٠/ تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أبصاً التكون . والتكون إنما يكون من المتغيرات فمن هذه إذا تدخل الشبهة .

فإذا كان الشيء الخير هو حيراً ^(٢) وليس بشر ، وكان الأول له بذاته ، والثاني /١٥/ بطريق العرص ، وذلك أنه إنما عرص له أن يكون ليس بشيء ، وكان الاعتقاد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقاً ، أو بالكذب متى كان باطلاً . وكان الاعتقاد في الخير ما أنه ليس بخير عقداً باطلاً لأمر ذاتي ، والاعتقاد فيه أنه شر عقداً باطلاً لأمر عرصي — فقد يجب من /٢٠/ ذلك أن يكون اعتماد السلف في الخير سلفاً في الكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده [١٩١ أ] ، وذلك أن الصديقين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضد هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادة ، فمن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون /٢٥/ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة حليق أن يتحطّر ببالة أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكر ، أن يجري الأمر على هذا المثال ،

(١) أي على الرغم من أنهما بحال تصاد

(٢) ص : حير .

فقد برّى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الصدق في كل موضع ؛ وإما ألا يكون في موضع من /٣٠/ المواضع ضدّاً . والأشياء التي ليس يوجد فيها الصدق أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقد المعاكس للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسان أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظناً كاذباً . فمن كان هذان الاعتقادان هما الصدقين ، فماتر الاعتقادات إنما الصدق فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير /٣٥/ بخير يجران على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد "حق" ، أي عقد ، ليت شعري ، هو صدقه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن صدقه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصدقاً معاً من قسرك أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك /٤٠/ الشيء أن يكوناً صادقاً معاً ، ولا صدقه أنه ليس بشر ، فإن هذا أيضاً /٢٢٤/ صدق فقد بقي إذاً أن يكون صدق العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل فيجب من ذلك أن يكون صدق العقد فيما هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير

ومن السبب أنه لا فرق في ذلك ، وإن ^(١) جعلنا الإيجاب كلياً ، وذلك أن /٥/ الصدق يكون حيث السلب الكلي . ومثل ذلك أن صدق العقد : أن كل ما هو خير فهو خير - العقد أنه ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير - الذي يعقد الخير على المعنى الكلي - هو العقد بعينه في أي خير كان أنه خير ، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن ^(٢) كل ما كان خيراً فهو خير .

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كلياً .

(٢) ص ٠ فان .

وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى ، وكان الإيجاب والسلب / ٢٤ ب/ في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن البين أن ضد الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك ، أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » أو قولنا : « كل إنسان فخير » قولنا : « ولا خير / ٥/ واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه « فهو » قولنا : « ليس كل خير » أو « ليس كل إنسان » « حيرا ^(١) » .

ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق . لا رأي لرأي ، ولا نقيض لنقيض ، فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . خير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضد أن ليس يمكن أن يوجد معاً في شيء واحد بعينه .

[ثم كتاب أرسطو طاليس « يوري أرمينيس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق بخطه . قول به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقاً] .

(١) تضاف إلى المثالين السابقين أيضاً .



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

كتاب التحليلات الأولى

نقل تداري

بسم الله الرحمن الرحيم



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تداري

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

- ١ -

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

إن (١) أول ما ينبغي (٢) أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحَصَّنَّا هاهنا والغرض (٢٤/١٠١) الذي إليه قَصَدْنَا . فأما الشيء الذي عنه يفحص فهو

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرح أولا بغرضه فيه لتبين منفعة ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله هاهنا : ينبغي ، أنه أورده على العموم على المقدمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .

البرهان (١) ، وغرضنا العلم لبرهاني (٢) .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدمة ، وما الحد ، وما السلوجسموس (٣) ،
وأى السلوجسموسات (٤) كامل ، وأيها غير كامل .

/١٥/ + ومن بعد ذلك : ما المحمول ^{٦٠٠٠} على كل شيء (٥) ، أو
ليس بمحمول (٦) على شيء منه (٧) + .

فالمقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء (٨) .

(١) ت : اللينوس . البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يجرى بالصوت ، والعلم
البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فعرصه في هذا الكتاب
البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٢) ت : في القول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الحدلية أن المقدمة
البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ، فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ،
بل يقتضيه اقتضاباً (خوفها) . فأجد أحداً ، وأن الحدلية هي مسألة عن التناقض .
(٣) فوقها : القياس الجامع (ص : الجامعة) .

(٤) فوقها : القياسات ، وبالأحرز فوق : كامل ، أي تام .

(٥) ت : ما بين هاتين العلامتين + ... + :

هو في القول السريانية على هذه الحكاية . ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن
هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شيء ، أو ليس بمحمول
على شيء منه .

(٦) ت : نسخة . ما القول في كل شيء ، أو ليس بمقول في شيء منه .

(٧) ف (= فوقها) : القول كامل أي تام .

(٨) ف : شيء .

(٩) ف : بمقول .

(١٠) ف : لله .

(١١) ف : وهو .

وهي إما كلية ، وإما جزئية ^(١) ، وإما مهمة ^(٢) . وأعني بالكلية ما قيل على كل شيء أو لم يُقَلَّ على واحد منه ^(٣) . والجزئية ^(٤) ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يُقَلَّ على بعضه ، أو لم يقل على كل شيء ^(٥) . والمهملة ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عيَّلم الأصداد واحد ^(٦) ، / ٢٠ / وكقولك إن اللذة ليست خيراً ^(٧) .

والفرق ^(٨) بين ^(٩) المقدمة الأفردية وبين المقدمة البرهانية ، وبين المقدمة

(١) ص : كل : جزئي ... مهمة .
(٢) قال الفاضل يعجبى بن عدي لعل أرسطو عدلس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها . وقول القائل . المقدمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل . الشاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم وهذه إنما هي المستولية على القياس التي بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلية ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

(٣) كل الشيء منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .
(٤) ت : نقله تافيلاً هكذا الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل .
(٥) ف : شيء .
(٦) ف بالأحمر : يعني أن علمهما يدرك معاً .
(٧) ف : بخير .
(٨) ت : إنما أورد الفرق بين المقدمات ليأخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .
(٩) ت : والفرق الذي شأن البرهان إنما يأتي بالمقدمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي تناقص كقولك : الإنسان حي . فأما الذي =

الديالكتيكية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن
 المُبرهنين ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن
 الجدلية هي مسألة عن حرثي التناقض . وليس^(١) بين المقدمة البرهانية
 والمقدمة الجدلية فرق في أنه /٢٥/ قد يكون من صنف كل واحد
 منهما سليجسموس^(٢) . وذلك لأن المرهن والسائل قد يقيس^(٣) كل واحد
 منهما إذا^(٤) أخذ شيئاً ، مقولاً على شيء أو غير مقول ، فيكون إذاً على نحو
 ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة^(٥) موجبة^(٦) شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن
 شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق^(٧) /٣٠/ مأخوذة من الأوائل ،
 وتكون المقدمة الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جرثي /٢٤/ ب /١٠/ التناقض ؛

= شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض - وهكذا الشيء . أم ليس
 هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين . أصح الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ،
 فيجعله مقدمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من
 الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذه صاحب الجدل
 ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه
 طريق برهاني .

- (١) ت : نقل حين في السرياني . لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .
- (٢) ف : قياس .
- (٣) فوقها بالأحمر أي يؤلف قياس .
- (٤) ت : نقل تاويل إذا أخذ شيئاً (فوقها . أحد شيء) مقولاً على شيء إما
 بالإيجاب وإما بالسلب .
- (٥) ف : على الإطلاق .
- (٦) ت : نقل حين . إيجاب أو سلب مقولاً على شيء على النحو الذي قلنا . (ونحتها
 شرح للقول الأخير - يعني إما كني ، وإما جزئي ، وإما غير محدود - وفوق
 اللفظ الأخير : مهمل) .

وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأي^(١) المحمود^(٢) كما قد بين في كتاب «طوبىقا» ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما ستأنف^(٣) من القول ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة اقياسية والمقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية ، ونستقصي القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت ١٥/ فقد نكتفي بما قلنا^(٤) من ذا^(٥) .

(١) ف : البيان المحمود .

(٢) ت : يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا بما تقدم بالبرهان من هذه الأوائل ، والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس (والإشارة في «طوبىقا» إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ ٢٩٩ ، وم ١ ف ١ ص ١٠٤ ٨١) .

(٣) ف بالأحمر : أي من الكتب المنطقية .

(٤) بالأحمر ف : الآن .

(٥) ت : قال الحسنى عرص أرسطوطاليس من لخداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل وهو قوله وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه أن يسكلم في عشرة معاني هي كالأصول والمبادئ لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية . ١ فالأول منها هو انشيء الذي نحص عنه ، ٢ والثاني الفرض والقصد في الشيء الذي نحص عنه ما هو ، ٣ والثالث المقدمة ، ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نحص ما هو ، فدل إنه البرهان ثم أعدنا الفرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال . العلم البرهاني ، ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً (ص : مؤلف) من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، احتاج إلى أن =

فالذي نسميه^(١) الحدد هو ما إليه تنحل^(٢) المقدمة، وذلك كالمقول^(٣) والذي يقال عليه المقول^(٤) : إما بزيادة ولا توجد ، أو بانقسام^(٥) .
 « يوجد » « ولا يوجد »^(٦) .

٢٠/ وأما القياس^(٧) فهو قول^(٨) إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد
 لزم شيء ما آخر من الاضطرار بوجود تلك الأشياء الموضوعة بلداتها .

— يقول ما احدد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية . إما موحدة وإما سائلة . احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن وسابع وعاشر فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردناها في صلب كتابه .

(١) ت . إنما قال هنا لأنه وحده سمي الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المعاني

(٢) هـ : تنقسم .

(٣) أحرف : مثل المقول .

(٤) ت . نسخة بزيادة « يوجد » — إذ يتفقان يوجد — أو بانقسامهما (أو مع انفصالهما) .

(٥) ت . يعني يفصل بهما

(٦) ت : نسخة . فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متي ألقت وجب منها بلداتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير أرسطوس : لوجود تلك الأشياء .

(٧) ت . في القول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم (فوقها بالأحمر . عرص) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر . يعرص) ، وأعني من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرص) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة ما هو من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٨) ف : في .

وأعني : « بذاتها »^(١) ، أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ٢٥/ ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد^(٢) أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلّفَ منها ، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة^(٣) .

وإنما يقال^(٤) إن الشيء مفولٌ على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوع ٣٠/ شيء لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه^(٥) .

- ٢ -

< عكس القضايا المطلقة >

وكل^(٦) مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل ٢٥/ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة^(٧) والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما هائلة

(١) ف : بقول - أي : بقولي « بذاتها » ..

(٢) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان استنباط اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين

(٣) ت : في القول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه . وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا - هو واحد بعينه .

(٤) فوقها بالأحمر : ونقول .

(٥) ت : الكلام في عكس المقدمات .

(٦) ت : في القول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .

(٧) فوقها بالأحمر : و (الموجبة)

ومن المقدمات المطلقة ^(١) - فإن السالبة لكافية تنعكس بمحدودها وكهيتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير ^(٢) أنها لا تنعكس كهيتها كلية ، ولكن حربية . فإنه إن كان (٦٧) : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه /١٠/ إن كان بعض اللذة خيراً ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان . فتتكن أولاً السالبة الكلية مقدمة (١) (فرس) بـ (إنسان) ، فإن كان لا شيء من أـ (إنسان) بـ (فرس) فلا شيء من أـ بـ ، /١٥/ لأنه ^(٣) إن كان بعض أـ (فرس) بـ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلاً ^(٤) حـ (الناس) ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بـ أـ لأن حـ هي بعض أـ . وإن كانت كل بـ أـ فإن بعض أـ بـ ، لأنه إن كان لا شيء من أـ بـ ، فإنه لا شيء /٢٠/ من بـ أـ ، وقد كان الموضوع ^(٥) أن كل بـ أـ . وكذلك إن كانت المقدمة حربية ، لأنه إن كان بعض بـ أـ فإن بعض أـ بـ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من أـ بـ فلا شيء ^(٦) من بـ أـ . فإن كان بعض بـ ليس أـ فليس بالضرورة أن بعض أـ ليس بـ . كما أنه إن كان في موضع بـ : « حي » وفي موضع أـ : « إنسان » ، فإنه : ليس كل حي إنساناً ، وكل إنسان حي .

(١) ف : أي الوجودية .

(٢) ف : إلا .

(٣) وردت في الأصل مكررة .

(٤) ف : في المثل .

(٥) أي المقترض .

(٦) ف : فإنه لا شيء .

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فاما الموجتان ^(١) فكل واحدة منهما تنعكس حرثية ، لأنه إن كان /٣٠/ باضطرار : لا شيء من بـ آ فاضطرار : لا شيء من آ ب - لأنه إن جار أن يكون بعض آ ب فقد يجور أن يكون بعض بـ آ . وإن كان باضطرار أن كل بـ آ أو بعضها آ ، فاضطرار بعض آ ب ، لأنه ^(٢) إن كان بعض آ ب بلا اضطرار ^(٣) ، فمن بعض بـ آ بلا اضطرار

وأما السالبة الحرثية فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم /٣٥/ فاما المقدمات الممكنة فلا ^(٤) الممكن يقال على صروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق ^(٥) وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموحدة ^(٦) في جميع هذه الصروب التي يقد عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بـ آ < هو > أو بعض بـ آ < هو > /٤٠/ بالإمكان ، فإن ^(٧) بعض آ ب بإمكان ، لأنه إن كان لا

(١) ب . الموجات منها

(٢) ت . وجدت هذا النص في نقل ترويل هكذا . وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء بـ آ له ، وقد كان موضوعاً أن آ على كل بـ لا على بعضها .

(٣) ف : لا من الاضطرار .

(٤) ف . فان

(٥) ف نسخة : المطلق (يعني بدلاً من على المطلق) . وعليها تعليق هو تاوفيل : والذي ليس من الاضطرار .

(٦) ف : الواجبة .

(٧) مكررة ، والأولى صروب عليها .

شيء من \bar{a} > هو < \bar{b} ، / ٢٥ ب / ولا شيء من \bar{b} > هو < \bar{a} : وقد [٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبيات فليس انعكاسها على مثال ^(١) ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بوجود ^(٢) أو مما هو بالإطلاق ^(٣) ليس بوجود ^(٤) — / ٥ / فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من الناس قرصاً ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض — فإن أحد ^(٥) هذين القولين باضطرار ليس بوجود ^(٦) . وأما الآخر فبالاضطرار ^(٧) وعلى نحو ما تقدم تنعكس ^(٨) المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس / ١٠ / قرصاً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

/ ١٥ / فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف ^(٩) فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء ^(٨) الطبيعية ^(٩) على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ،

(١) ف : مثل .

(٢) ف : موجود .

(٣) ت : في السرياني . أو فيما ليس من الاضطرار موجود < \bar{a} > .

(٤) ت : قوله : ممكن ألا . . . فإن أحد . سرياني < في > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر وفيما يمكن على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس .

(٥) ف : عن اضطرار .

(٦) ت : نقل نأويل : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٧) ف : وصفت .

(٨) ت : ليس في السرياني : الأشياء الطبيعية .

(٩) ت . أعني الأشياء التي في الكون والفساد

ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس ^(١) . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل /٢٠/ ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك « ممكن » في شكل قولك : « يوجد » . وكل قول يضاف إليه : « يوجد » ، فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا ^(٢) هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . /٢٥/ وأما في الانعكاس فهن شبهات بتلك الآخر .

- ٤ -

< القياس الحملي من الشكل الأول >

فإذ قد ^(٣) حددت هذه الأشياء ، فسفر بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد ^(٤) ذلك ينبغي أن نعظم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى بأن يُقدّم من أحل ^(٥) أكد القياس أصم من البرهان ، لأن البرهان هو /٣٠/ قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً ^(٦) .

(١) ت . في ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجح قد أخطأ .

(٢) فوقها : ليس .

(٣) ف : فقد .

(٤) ف : ومن بعد .

(٥) ف : لأحل .

(٦) ت : نقل ثاوفي : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس ، وأولا يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أصم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً - وهذا موافق لنقل أنالس ، وحين موافق لثذاري .

فإذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض [٢٦٨ أ] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً ^(١) في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حيث من الرأسين قياساً كاملاً ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء ٢٥/ وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن ^(٢) إن كانت مقولة ^(٣) على كل ب وكانت ب تفاد على كل ح ، فمن الاضطرار أن يقال أ على كل ح . وقد وصفا ما يقال ٤٠/ على كل الشيء فيما تقدم .

٢٦/ أ/ وأيضاً إن كانت أ غير مقولة على كل شيء من ب وكانت ب تفاد على كل ح ، فإن أ لا تفاد على شيء من ح .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياساً لأنه ^(٤) لا يتوَلَّف منها شيء باضطرار . ٥/ وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون مهماً قياساً باضطرار ، لا حرثي ولا كلي ^(٥) محدود ١٠/ الموجود في الكل : أخي والإنسان والمرس ؛ وحده ما ليس بموجود في شيء : أخي والإنسان والآخر . والحياة ^(٦) في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل . والحياة موجودة في كل الخيل ، وأيضاً

(١) ف ب

(٢) ت نقل أئالس على كل شيء من ب — يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكبهما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبت إلى الأوسط

(٣) ت . هكذا هو في سائر التفول السريانية .

(٤) ت في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه . فلهذا لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياساً .

(٥) الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقعتين) ثم أجده في شيء من التفول السريانية

الحياة في كل إنسان ، والإنسية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة ^(١) وكذبت إذا لم يوجد الأول في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون قياس فحدود الموجود في الكل : النطق ^(٢) والمرس والإسكان ، وما ليس بموجود : النطق والمرس والحمار فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل /٢٥/ الأول ^(٣) فقد يتناهي يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفا وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

[٦٨ ب] وأما إذا وجد أحد الحدود كلياً والآخر جزئياً ، وكان ^(٤) الكل هو الرأس الكبير موجياً كان ذلك أو سالماً ، وكان الحرثي هو الرأس الصغير وكان موجياً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا ^(٥) كان /٢٠/ الكل هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس والرأس الكبير ^(٦) هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط ومثال ذلك أن موجودة في كل ب ، وب في بعض ح . فإن ^(٧) كان ما قيل أولاً في الحدود الكلية

(١) ت : الفصل المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقيين) لم أجده في شيء من القول السريانية

(٢) ت : في السرياني : العدم والخط والظ ، وما ليس بموجود العلم والخط والوحدة .

(٣) تحتها : قد .

(٤) ت : في السرياني : وكان الحرثي عند الأخير

(٥) ت : ثاويل : ومتى كان الكل عند الطرف الأصغر أو سالماً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن ، أي أن يكون قياساً

(٦) فوقها : الأكبر .

(٧) ت : ثاويل : فإذا كان المقول على لكن المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون موجودة لبعض ح - موافق لنقل أنالس في المعنى .

جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون آ موجودة لبعض حـ . وأيضاً إن لم تكن آ موجودة في شيء من /٢٥/ بـ وكانت بـ موجودة في بعض حـ ، فمن الاضطرار أن تكون آ غير مقولة على بعض حـ

وقد (١) حُدّ القولُ فيما لا يقل على شيء ، فيكون هذا إذاً قياساً كاملاً (٢) . - وعلى هذا المثل أيضاً إن كانت بـ حـ مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في بحرئية والمهملة واحد : وذلك (٣) أنه إن كانت /+/ آ موجودة في كل بـ ، وكانت بـ في حـ وغير محدودة ، فإن آ في حـ /+/ وغير محدودة . - وأيضاً إن كانت آ غير موجودة في شيء من بـ ، وكانت /+/ بـ في حـ وغير محدودة ، فإن آ لا في حـ وغير محدودة . فالقياس إذاً /+/ سواء ، سواء استعملت غير المحدودة أو الجزئية (٤)

/٣٠/ فأما (١) إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالماً ، وكان الرأس الأخير (٥) غير محدود أو جزئياً : سالماً كان أو موجباً ، فليس (٦) يكون قياس . ومثال ذلك أن آ موجودة في بعض بـ ،

(١) مضمومة لهاء في الأصل

(٢) من : قياس كامل :

(٣) ت . هذا الفصل المعلم على أوله وآخره بهذه العلامة (أي ما بين الرقمين) وقد علم عليه في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من الأقول السريانية .

(٤) ت . هذا الفصل هو شديد الاختلاف في الأقول السريانية ، وهي في نقل ثاويل وأتالس على هذه الصفة . « فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر : موجباً كان أو سالماً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئية » وهو في نقل حبيب على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير . موجباً كان أو سالماً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة » .

(٥) ف : الآخر .

(٦) ف : فلن .

وبّ في كل حدّ ، فحدود الموجود في الكل : الخير والقيّة^(١) والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير ونفسية والجهل . وأيضاً إن كانت بّ غير موجودة لشيء من حدّ و أ موجودة لبعض بّ أو غير موجودة لبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من /٣٥/ ذلك قياس . فحدود الموجود : الأبيض والفرس وقنّوس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب وكذلك إذا كانت آ بّ غير محدودة .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلي هو [٦٩ أ] الرأس الكبير : /٢٦ ب/ موجباً كان أو سالباً ، وكان لرأس الصغير سالباً جزئياً ، — كان الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أن أ موجودة في كل بّ ، وبّ غير موجودة لبعض حدّ أو غير /٥/ موجودة لكل حدّ ، فحدود ذلك : الحي والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض بما لا يقال عليه الإنسان ، فليكن ذلك قنّوس والثلج . فالحي مقول على كل هذا وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إداً قياس . وأيضاً آ غير موجودة في شيء من بّ ، وبّ غير موجود في بعض حدّ ، /١٠/ فحدود ذلك : غير النامي والإنسان والأبيض^(٢) . ثم ليؤخذ من الأبيض^(٣) ما لا يقال عليه الإنسان مثل قنّوس والثلج ، فيصير غير النامي مقولاً على كل هذا وغير مقول على شيء من ذلك ، فلذلك لا يكون قياس . ولأنّ لواضحة أن بّ ليست بموجودة لبعض حدّ، فهي غير محدودة^(٣) ، لأنه جائز أن تكون /١٥/ التي ليست بموجودة لبعض

(١) القنية : الحالة المكتسبة

(٢) ف : البياض .

(٣) ت : يعني بقوله غير محدودة أنها ليست نرم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففي المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فأما في المادة الممتنعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي قبيض الإيجاب الجزئي .

ليست بموجودة لشيء شئ^(١) ، أو ليست بموجودة لكثرة . وقد تبين فيما تقدم^(٢) من القول أنه إذا كانت حدود كهذه^(٣) الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، هل يكون قياس . فحينئذ إذا /٢٠/ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياساً أيضاً . — وقد يستدل على ذلك الذي تقدم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين حريتين . موحدتين كانتا أو سائتين ، أو إحداهما موحدة والأخرى سالمة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، هل يكون قياساً ألبتة . فالحدود العامة^(٤) لجميعها . أم لا هو موجود في الكل : فالحي والأبيض /٢٥/ والإنسان ، وأم لا ليس هو موجوداً^(٥) في شيء : فالحي والأبيض والحجر

فقد استبان أن جميع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ، /٣٠/ لأن جميعها تبين من المقدمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإتينا سمي ما كان كذلك الشكل الأول .

— ٥ —

< الشكل الثاني >

وإذا كان شيء واحد^(١) بعينه مقولاً^(٢) على شيء بكيته وغير مقول

(١) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ أ .

(٢) أي أن تكون الصغرى سالمة كلية .

(٣) ف : فحدود الموجود العامة .

(٤) ص : موجودا .

(٥) ف : محمولا .

على آخر /٣٥/ ألبنة أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإني
أسمى ما كان مثل هذا : الشكل الثاني ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ،
والذين يقال هذا عليهما : الرأسين ، وأمر من الكبير من الرأسين الموضوع^(١)
عند الأوسط ، والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً^(٢) في
الموضع^(٣) على الرأسين . وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبنة ،
وقد يوجد فيه القياس إذا /٢٧/ كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير
كلية

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل
أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود
القياس والحدود كلية على غير هذا من يكون . ومثال ذلك أن ب ليست
موجودة في شيء من أ وموجودة في كل شيء من ح ، فليست أ في شيء
من ح . /٥/ ومن أجل أن ب معروضة ليست في شيء من أ والسالب الكلي
بكافاً في الرجوع ، فليست أ في شيء من ب ، وب معروضة في كل
شيء من ح ، فليس أ في شيء من ح . وقد وضع هذا عما قدّمناه من القول
في الشكل الأول . وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل شيء من أ وغير
موجودة في شيء من ح ، فإن ح عبر موجودة في شيء من أ لأن ح عبر
موجودة في شيء من ب ، وب موجودة في كل أ فليس ح في شيء /١٠/
من أ ، وقد رجع هذا أيضاً إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي قد

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : مقدم .

(٤) ف : الوضع .

يتكافأ ، فتصير \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{c} . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

> ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى المحال < .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠أ] الحدود على ما قلت .
/١٥/ ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من الآتي في البدء . فلما قيلت \bar{b} على كل شيء من \bar{a} ومن \bar{c} ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحي والإنسان - وغير الموجود : الجوهر والحي والحجر ، والأوسط منهما الجوهر . - وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن \bar{b} مقبولة على شيء من \bar{a} ، ولا من \bar{c} . فحدود الموجود : الخط والحي والإنسان - وغير الموجود : الخط والحي /٢٠/ والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووجد القياس ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياساً باضطرار

/٢٥/ فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما - موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله (أهني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً ، وإن كان /٣٠/ الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياساً جزئياً . مثال ذلك أنه إن كانت \bar{b} غير موجودة في شيء من \bar{a} ، وموجودة في بعض \bar{c} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{c} ، لأن \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} ، و \bar{b} في بعض \bar{c} ، فلن يوجد \bar{a} في بعض /٣٥/ \bar{c} : فترجع هذا القياس^(١) أيضاً إلى الشكل الأول .

وأيضاً إن كانت \bar{b} موجودة في كل شيء من \bar{a} وغير موجودة في

(١) مضمومة السين في الأصل .

بعض حـ ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض حـ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذا أ موجودة في كل حـ ، وقد فُرضت ب موجودة في كل أ . فقد وجب إذا أن تكون ب موجودة في كل حـ ، وقد كان ٢٧/ب/ فرض أن ب غير موجودة في بعض حـ . وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل أ وغير موجودة في كل حـ فقد يكون قياس "أن أ غير موجودة في كل حـ" [٧٠ ب] . والبرهان على ذلك مثل الذي قبله . فإن كانت ب غير موجودة في كل أ وموجودة في كل حـ ، لم يكن قياس . فحدود ٥/ الموجود : الحى والجوهر والغراب - وحدود غير الموجود : الحى والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت ب موجودة في بعض أ وغير موجودة في شيء من حـ فحدود الموحد : الحى والجوهر والحجر - وحدود غير الموجود : الحى والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلى من الرأسين مخالفاً ^(١) الجزئى في شكله ، فقد تبين متى يكون قياس " ، ومتى لا يكون ، فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن ١٠/ يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياس " آلبة فليكونا أولاً سالبين وليكن الكلى هو الرأس الكبير ، فتكون ب غير موجودة في شيء من أ وغير موجودة في بعض حـ ، فلن يكون قياس " ، لأنه قد يُستطاع أن تكون أ ١٥/ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموحد : الأسود والثلج والحى ، وأما حدود الموجود في كل ^(٢) فلن يوجد ، إذ صارت ب غير موجودة في بعض حـ

(١) ص : مخالف .

(٢) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمات سالتان كبرى كلية وصغرى جزئية ، ويتبع منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قيل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت آ توجد في كل حـ وقد فُرضت بـ غير موجودة في شيء من آ لكانت بـ غير موجودة في شيء من حـ ، ولكن بـ قد يجوز . إذ كانت بـ مبرومة غير موجودة في بعض حـ — أن تكون موجودة في بعض حـ ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن (١) /٢٠/ يستطاع أن يؤتى بمحدود الموجود في كـ ، ولكن يُعترف أنه لا يكون قياس من قبل أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بـ موجودة في بعض حـ وغير موجودة في شيء منها ، وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياس . فبين أنه لا يكون لأن أيضاً قياساً باصطرار .

فليكونا موجبتين وليكن الكمي هو الرأس الكبير أيضاً [١٧١] فتكون بـ موجودة في بعض حـ على يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون آ موجودة في كل حـ وغير موجودة في شيء منها . محدود غير الموجود : البياض /٢٥/ وقُقُس والحجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للنسب الذي ذكرنا عليه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكمي هو الرأس الصغير وكانت بـ غير موجودة في شيء من حـ وغير موجودة في بعض آ ، فقد يُستطاع أن يوجد آ في كل حـ وألا يوجد /٣٠/ في شيء منها . محدود الموجود . الأبيض والحلي والغراب ، وما ليس بموجود . الأبيض والحجر والغراب — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبتين ، محدود الموجود . الأبيض والحلي

(١) تـ إلى لم يمكن أن توجد حدود تنبئ بها هذه القرينة التي من سالتين : العظمى كلية والصغرى جزئية - لشئتين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهماً للـ ليس كل بعض ، جاءت نتيجة هذا صد طلبنا ، أعني أن : لا كل ، وهو النتيجة ، فقيص كل ، الذي نحن في طلبه ، والآخر أنا إذا وضعنا فقيص قولنا . وهو أنه تنهياً حدود نتيج كل ، ووضعنا آ على كل حـ ، وألما من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولو جسموس ، فإنه ينتج فقيص لمقدمة الصغرى على هذا المثال

والفَقْنَس ، وما ليس بموجود : الأبيض والحلي والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمات متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياس "أبته" ، لا ولا يكون أيضاً /٣٥/ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل ^(١) واحد من الراسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً ^(٢) في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود وحده الموجود العامة في كلها : الأبيض والحلي والإساق - وحده غير الموجود : الأبيض والحلي وغير النامي .

/٢٨/ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجِدَ القياس من الاضطراب أن توجد الحدود على ^(٣) ما وصفنا وإن وجد في الحدود كذلك من الاضطراب أن يكون قياس وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، /٥/ وإنما يكمل إذا ألحق ^(٤) فيها أشياء . إما بما يوجد باضطراب من الحدود الموصوعة ، وإما من شريطة ^(٥) توصع عدد استعمال ^(٦) البرهان على جهة الخلف وقد عُرِفَ أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة . الكمية منها والجزئية [انقضى الشكل الثاني] .

(١) ف . من .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف . كما

(٤) مصبوبة الهمة في الأصل .

(٥) ت يعني أنا بشرط عندما يريد تبين نتيجة القياس بالخلف - بأن نقول : إنه

إن كانت كذباً فليوضح أن نقبضها صدق ، وهذا هو اشتراط

(٦) ت . يعني عندما نلتزم أن بين نتيجة القياس السابق إلى الكنت

< الشكل الثالث >

/١٠/ فإن كان جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فبني أسمى هذا : الشكل الثالث . - والأوسط هو الذي يقالان عليه ، ولرأسان < هما > المقولان ، والكبير منهما أبعد من الأوسط ، والصغير /١٥/ أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أحيراً في الوضع - وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ، وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا ما كانت الحدود عند الأوسط كلية أو غير كلية .

فإذا كانت كلية وكانت α و β موجودتين في كل β ، فمن الاضطرار أن تكون α في بعض β ، لأن الموجب قد يرجع ، فتكون β موجودة في بعض /٢٠/ α وقد كانت α موجودة في كل β ، فمن الاضطرار أن تكون α موجودة في بعض β ، وقد صار للقياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما تصح^(١) . فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل β وأحدهما بعض β وهو β ، فإن α و β موجودتان^(٢) /٢٥/ فيه فقد صارت α موجودة في بعض β ^(٣) .

وإن كانت β موجودة في كل β و α غير موجودة في شيء منها ،

(١) ف : وولافتراس - ترجمة بكلمة $\epsilon\lambda\theta\epsilon\sigma\iota$ وهي عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين .

(٣) ت : في نسخة الفاضل يحسبها ما علط من أصل الكتاب - > لا تدري أين العلط ، إذ هو مطابق للنص اليوناني ومعلوم - الناشر < .

فإنه قد يكون قياس "أن آ غير موجودة في بعض حـ اضطراراً . وقد يبين (١)
ذلك إذا قلبت مقدمة حـ ب . ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا
يمكن ، بمتزلة ذلك الأول (٢) .

فأما إن كانت حـ غير موجودة في شيء من بـ و آ موجودة في
كل شيء /٣٠/ منها ، فلن يكون حيثه قياس . فحدود الموجود في الكل :
الحي والفرس والإنسان - وما ليس بموجود [١٧٢] في شيء : الحي وغير
النامي والإنسان . وكذلك أبصاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بـ
فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحي والفرس وغير النامي - وما
ليس /٣٥/ بموجود : الإنسان والفرس وغير النامي . والأوسط منها غير
النامي .

لقد وضع أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا
كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون
قياس ، إذ الرأس الأول موجود في بعض الرأس الأخر ، فأما إذا كانا
بـ /٢٨/ سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً
وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس أن الرأس الأول ليس
بموجود /٥/ في بعض الرأس الأخر . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن
قياس . وإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط - أيهما كان - والآخر جزئياً ،
وكانا كلاهما (٣) موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن
كانت حـ موجودة في كل بـ و آ موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار

(١) ف نجد .

(٢) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة (كل حـ هي آ) كبرى في قياس من الصرب الأول
في الشكل الأول ، يتج : كل حـ هي آ ، كل بـ هي حـ ، ∴ كل بـ هي آ -
وهذه النتيجة تفيض الكبرى : لا واحد من حـ هو آ .

(٣) ص : كليهما .

أن يكون \bar{a} في بعض \bar{c} ، لأنه قد يرجع الموجب \bar{a} فتكون \bar{b} موجودة في بعض \bar{a} وقد كانت $\bar{c}/10/$ موجودة في كل \bar{b} ، فتكون \bar{c} في بعض \bar{a} إذاً موجودة في بعض \bar{c} ويصاً إن كانت \bar{c} موجودة في بعض \bar{b} وكانت \bar{a} موجودة في كل شيء من \bar{b} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} ، وبيان ذلك هو بيان الذي قبله بعينه . وقد يستين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيننا فيما تقدم

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو $\bar{a}/15/$ الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فيكون قياس . وذلك إن كانت \bar{c} موجودة في كل \bar{b} وكانت \bar{a} غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} [٧٢ب] غير موجودة في بعض \bar{c} فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلنكن موجودة في كل شيء منها و \bar{c} موجودة في كل \bar{b} ، و \bar{a} إذاً موجودة في كل \bar{b} ، وليست كذلك . وقد يستين ذلك من غير رفع الكلام إلى $\bar{a}/20/$ الإحالة ^(١) إذا أخذ شيء هو بعض \bar{b} مما لا يوجد في \bar{a}

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت \bar{c} موجودة في كل \bar{b} و \bar{c} غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس محدود الموجود في كل ^(٢) الهمي والإنسان والحي ^(٣) . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن نوجد ، إذ صارت \bar{c} قد توجد في بعض $\bar{b}/25/$ ولا توجد في بعض . وإذا كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} و \bar{c} موجودة في بعضها ، فإن \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} ، فلن يحور إذاً أن توصف أنها

(١) ب . الاستحالة .

(٢) ف : الكل . - أي في الحمل الكلي .

(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ . سقط « تركت الحدود » . - (لا وجاهة لهذا التصحيح - الناشر) .

غير موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها /٣٠/ غير محدودة . فقد وَضَحَ أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان الكبير منهما هو السالب فقد يكون قياس . وذلك إن كانت أ غير موجودة في شيء من ب و ح موجودة في بعضها ، فإن أ غير موجودة في بعض ح . ويتبين ذلك وبصير إلى /٣٥/ الشكل الأول إذا قُلِبَتْ مقدمة ح ب - وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس ^(١) . فحدود الموحود : الحى والإنسان والمائى ، وحدود غير الموجود الحى والعدم والمائى ^(٢) ولن ^(٣) يكون قياس إذا كانا كلاهما ^(٤) ساليين وأحدُهما كنى والآخر جرئ . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً /٢٩أ/ عن الأوسط ^(٥) : الحى والعلم والمائى ، وحدود الموحود : الحى والإنسان والمائى ^(٦) ، وحدود غير الموحود إذا كان الكبير منهما هو الكلى : الغراب والثلج والياض وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت ح /٥/ قد توجد في بعض ، ولا توجد في بعض ، وإذا كانت أ موجودة في كل ح و ح موجودة في بعض ب [٧٣أ] نصير أ موجودة في بعض ب وقد وُضِعَتْ بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة كما وَضَعْنَا .

وإذا كان كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين

(١) ص : تكون قياسية - ويصح أيضاً .

(٢) ف : البحرى (وفي الاصل اليونانى البرى - النشر)

(٣) ف : ولا .

(٤) ص : كلاهما .

(٥) أي عمولاً على الأوسط حملاً كلياً

(٦) ت : سريانى البرى (وهو الأقرب إلى اليونانى - الناشر)

أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود أو كان أحدهما موجوداً في بعض والآخر ليس بموجود في الكل، أو كانا غير محدودين^(١)، فلن يكون قياس ألبتة. فحدود الموجود العمة لها - الحي والإنسان والبياض، وحدود غير الموجود: أخي وعير النامي والبياض^(٢). /١٠/

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون، وتبين أنه إذا كانت الحدود على ما وصفت فمس الاضطرار أن يكون قياس. وإذا كان قياساً فالحدود على ما وصفت اضطراراً. وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة، وأنها قد تكمل إذا ما زيد^(٣) فيها^(٤). /١٥/ وتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي: لا مالم، ولا موجب.

٧ -

<الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة. رد الأقيسة>

وقد وصّح^(٥) في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن انقياسات التي قد وصفنا - موجبين وكان الحدان العالين^(٦) جزئيين، أو ساليين فلن يجب شيء^(٧). /٢٠/ باضطرار. فإنه إذا كان كلا^(٧) الحدين مهمليين أو

(١) ف: موجودين.

(٢) ف: الأبيض.

(٣) ت: يريد. إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض.

(٤) ت: بنظر أبي بكر: شيء آخر.

(٥) ت: يريد أنه وصّح في التصريح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون

قياس. موجبتين كانت المقدمتين أو مالمتين، إذا كانا جزئيتين أو مهمليتين؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانا كليتين أو إحداهما كلية !!

(٦) ص: الحدين العالين.

(٧) ص: كلي.

سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس باصطرار ؛ وإيه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالبُ كيباً فيه قد يكون قياسٌ في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير ، وذلك إن كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} أو بعضها ، و \bar{b} غير موجودة / ٢٥/ في شيء من \bar{c} ، فإن المقدمتين إذا قُلبتا صارت \bar{c} غير موجودة لبعض \bar{a} اضطراراً . - وعلى هذا المثال الشكلان الآخران (١) .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

/ ٣٠/ وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول (٢) حزم [٧٣ ب] وإما بالخلف . وكما لها بالقول الجرم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكما لها بالخلف كما تكمل بوضع / ٣٥/ الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير . إن كان \bar{a} و \bar{c} موجودتين في كل \bar{b} ، فإن \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض \bar{c} فهي غير موجودة في شيء منها ، و \bar{c} موجودة في كل \bar{b} فتصير \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياسُ إلى لشكل الأول وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل / ٢٩ ب/ الأول ، لأنه قد وضح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها

(١) من : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جرم (القول الجرم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر عن القضايا . أي أنه يقصد الرد المباشر . - الناشر) .

إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت /٥/ \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{B} موجودة في شيء من \bar{C} ، فإن \bar{A} موجودة لبعض \bar{C} ، لأنها إذا لم توجد في شيء منها وكانت موجودة في كل \bar{B} ، فإن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} و \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} ، فإن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من \bar{C} ، وهي غير موجودة في شيء من \bar{B} ، فتصير \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} . فهذا /١٠/ أيضاً إمعاناً عُرِفَ من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ أ] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل (١) الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني . /١٥/ فبين إذاً أن هذه الجزئية ترتفع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية /٢٠/ فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفِعَت إلى الكلية من الشكل الأول .

/٢٥/ فقد أثبت على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نقي شيء ، وبيناً ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكل غير الشكل الذي هو منه (٢) .

[انقضى الشكل الثالث وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ

(١) ف : من الشكل ...

(٢) ورد هنا بالفلم الأحمر . قال الحسن بن سوار . وجدت في نسخة المصنف يحيى وبخطه في هذا الموضع ما هذه حكايته . استتمعت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقيت من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولي العدل ورواه العقل كما هو عليه ومستحقه بإعانه على جميع حلقه .

الحدث من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذوات الجهة]

- ٨ -

< في تأليف القياسات >

< القياسات ذوات الجهة : الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين >

ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يحالف بعضها بعضاً -
/٣٠/ وذلك أن أشياء كثيرة موجودة غير أن وجودها من غير اضطرار ،
وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن
أن تكون - فتبين أن المقاييس المؤلفة من صف من هذه المقدمات مختلفة ،
وليس حدودها واحدة ، ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية
/٣٥/ [٧٤ ب] والمطلق من حدود مطبقة ، والممكن من حدود محتملة .
أما الاضطرارية ففريدة من المطلقة ، لأنها بحتم واحدة من ترتيب
الحدود التي في المقدمات الاضطرارية . والمطلقة تتكون قياساً ^(١) أو لا
تكون . والفرق بينهما ^(٢) أن في الاضطرارية يتراد اسم الاضطرار على
الحدود . وأما المطلقة فإنها /٣٠/ تقل من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحد
واحد يحد فيهما المقول على الكل ولا على شيء ^(٣) ، وفي سائر أنحاء
الأشكال تبين بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تبينه فيها
نتيجة القياس /٥/ المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية

(١) من : قياس .

(٢) تحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي الخامس بخط أبي بكر رحمه الله .

واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبين نتيجة القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ؛ فيعرض منه حد لا يكون المحمول مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه ، / ١٠ / لأنه يكون اضطرارياً^(١) على هذه المقدمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فرض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله

- ٩ -

< تأليف الوجودي^(٢) والاضطراري في الشكل الأول^(٣) >

/ ١٥ / وقد يعرّض أن تكون النتيجة أحياناً اضطرارية إذا كانت إحدى المقدماتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبري ، كالقول بأن \bar{a} باضطرار في كل b ، أو ليس في شيء^(٤) منها ، و b في كل \bar{c} . فإذا أخذت المقدمات هكذا ، تكون \bar{a} باضطرار في كل \bar{c} ، أو ليس في^(٥) [٧٥] / ٢٠ / شيء منها . فلأن \bar{a} باضطرار في كل b أو ليس في شيء منه ، و \bar{c} واحد من b — هو بين أن \bar{a} باضطرار يقال على \bar{c} أولاً يقال . فإن لم تكن مقدمة \bar{a} باضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية لأنه إذ كانت / ٢٥ / هكذا ، يعرّض أن تكون \bar{a} في بعض b بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأول والثالث . وذلك

(١) فوقها : هذه .

(٢) الوجودي = التقريري .

(٣) موجودة بالهامش

(٤) فوقها فيه (شيء منها) .

(٥) فوقها ، فيه .

كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون \bar{a} من الأشياء التي يمكن ألا تكون \bar{a} في شيء منها ، وأيضاً هو بين من الحدود أن النتيجة $/30/$ ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان \bar{a} متحركاً و \bar{b} حياً وحاً إساناً فإن [كان] ^(١) الإنسان هو حي بالضرورة ، والحي متحرك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحركاً بالضرورة .

وكذلك يعرضُ إن كانت مقدمة \bar{a} \bar{b} سالبة ، والرهان في ذلك هو هذا الرهان الذي تقدم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ، فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : $/30/$ واجبة كانت الكلية أو سالبة — فليكن أولاً الكلية اضطرارية بأن تكون \bar{a} في كل \bar{b} باضطرار ، و \bar{b} في بعض \bar{a} مطلقاً . فإذن \bar{a} بالضرورة في بعض \bar{a} ، لأن \bar{a} موضوعة ل \bar{b} ، و \bar{a} هي في كل \bar{b} باضطرار $/40/$ وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والرهان في ذلك هو ما تقدم . فإن $/30/$ ب/ كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من أقول أنها ليست اضطرارية — محال ، كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، $/50/$ وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود ^(٢) : فمتحرك وحي وأبيض .

(١) في الهامش : والقاضل يحیی قل : أحده . كل إسان .

(٢) ص : حیا .

(٣) فوقها : فهي متحرك .

> أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المقدمتين

اضطرارية والأخرى وجودية <

[٧٥ ب] فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة السالبة اضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، وإن كانت لواحية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فليكن أولاً السالبة صطرارية . وليكن كون α في كل /١٠/ شيء من β غير ممكن ، وليكن أيضاً α في كل γ مطلقاً — فلأن السالبة ترجع ، فإن β غير ممكن أن تكون في شيء من α ، وأما γ في كل γ ، فإذا β ليس يمكن أن تكون في شيء من γ ، لأن γ موضوعاً لـ β . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة γ سالبة ، لأنه إن تكن α في شيء /١٥/ من γ فإنه لا يمكن أن تكون γ في شيء من α . وأما γ فهي كل β فلا بد ليس يمكن أن تكون γ في شيء من β ، لأنه أيضاً يكون الشكل الأول فلا بد ولا β يمكن أن تكون في شيء من γ ، لأن السالبة ترجع

فإن كانت المقدمة الواحية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . /٢٠/ فليكن α في كل β بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من γ ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول ، وقد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فلا هذه المقدمات تكون النتيجة صطرارية . على أنه إن وُضع أنها /٢٥/ اضطرارية يعرض لـ γ بالضرورة أن لا تكون في بعض α ، لأنه إن كانت β بالضرورة ليست في شيء من γ ، و γ بالضرورة ليست في شيء من β ، وبـ γ في بعض α بالضرورة إذ كانت α هي في كل β بالضرورة /٣٠/ فلا بد γ بالضرورة ليس هي في بعض α . ولكن ليس ممتمع أن تكون α من الأشياء التي يمكن أن تكون γ في كلها ، وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها

تحدث^(١) عن المقدمات باضطرار . فلتكن \bar{A} حيا ، و B إنساناً و \bar{C} أبيض ؛ وليكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات $\bar{A} \rightarrow B$ ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ، فإذا : الإنسان ليس في شيء / ٣٥ / من [٧٦] الأبيض ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس^(٢) ما دام الحي في شيء من الأبيض فإذا نُنظمت هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية . فأما وحدها^(٣) ، فلا . / ٤٠ /

وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الحرية . لأنه إذا كانت / ٣١ / المقدمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جرتية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن / ٥ / أولاً السالبة كلية واضطرارية ، وذلك أن تكون $\bar{A} \rightarrow B$ باضطرار ليس في شيء من \bar{B} ، وفي بعض \bar{C} . فلأن السالبة نرجع ، فإنه لا يمكن أن تكون \bar{B} في شيء من \bar{A} و \bar{A} في بعض \bar{C} فإذا \bar{B} بالضرورة ليس في بعض \bar{C} . — وأيضاً لتكن الواحة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدمة $\bar{A} \rightarrow B$ الواحة ، فإن كانت \bar{A} في كل \bar{B} بالضرورة ، و \bar{A} ليس في بعض \bar{C} ، فيبين أن \bar{B} ليس في بعض \bar{C} ، لكن ليس باضطرار^(٤) . والحدود

(١) فوقها تجب

(٢) ت يعني قوله . ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — أن طبع الأمور التي حملت حدوداً ليست ضرورية . لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٣) ف : على الإطلاق .

(٤) فوقها : بضرورة .

التي بها يتبين /١٥/ ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً إذا كانت السالبة اضطرارية وجزئية النتيجة اضطرارية .
وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت

- ١١ -

> أقيسة الشكل الثالث

التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية <

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كلية واجبة ، فلإنها إذا كانت اضطرارية ^(١) فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة ، /٢٠/ وكانت السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواحدة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فلنكن أولاً كلاً ^(٢) لمقدمتين /٢٥/ واجبتين ، وذلك أن نكون أ و ب في كل حـ ، ولنكن مقدمة أ حـ اضطرارية ، ^(٣) فلا ب في كل حـ ، فإن حـ في بعض ب من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئية واجبة . فلإذن ، إن كان آ في كل حـ بالضرورة ، وحـ في بعض ب ، كان آ بالضرورة في بعض ب - لأن ب موضوع أ حـ ويكون [٧٦ ب] /٣٠/ الشكل الأول . كذلك يبين إن كانت مقدمة ب حـ اضطرارية ، لأن مقدمته حـ آ ترجع جزئية وتصبح حـ في بعض آ و ب في كل حـ بالضرورة . فلاذن ب في بعض آ بالضرورة ولنكن أيضاً مقدمة آ حـ

(١) ت : أي إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالا .

(٢) ص . كلي .

(٣) ت : إذا كان إحدى المقدمتين ضرورياً (ص : ضروري) - عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا هل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل

سالبة ، ومقدمة بـ حـ واجبة ، ولتكن سالبة اضطرارية ، فلأن حـ ترجع /٣٥/ على بعض بـ و أ بالضرورة ليس في شيء من حـ ، فلاذن أ بالضرورة ليس في بعض بـ ، لأن بـ موضوع أ حـ فإن كانت الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة بـ حـ واجبة واضطرارية ، ومقدمة أ حـ سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون حـ في بعض /٤٠/ بـ بالضرورة . فإن كانت أ ليست في شيء من حـ ، وحـ في بعض بـ بالضرورة ، فإن أ ليس في بعض بـ ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه /٣١/ بـ قد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن المقدمة السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأبضاً قد يتبين ^(١) ذلك من الحسود . فلتكن أ خيراً وبـ حياً وحـ فرساً . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ، ولكن /٥/ ليس بالضرورة : بعض الحي ليس خيراً – إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كل حي خيراً ، فليُصَبِّرْ الحدَّ إما دائماً /١٠/ وإما مستيقظاً ، لأن كل حي قابل لهُذين .

هــد بان إذن أنه إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانا موجهتين ^(٢) ، فإنه إن كانت /١٥/ الكلية اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدّم ، لأن الجزئية الموجهة ^(٣) ترجع . فإذا كان بـ في كل حـ بالضرورة ، وأ موضوع أ حـ ، فلاذن بـ في بعض أ بالضرورة . وبالرجوع تكون أ في بعض بـ بالضرورة وكذلك إن كانت مقدمة أ حـ كلية واضطرارية ، /٢٠/ [١٧٧] لأن بـ موضوع أ حـ . فإن كانت الجزئية

(١) لحسها : تبين .

(٢) فوقها : واجبتين

(٣) فوقها : الواجبة

اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية . فلتكن مقدمة ب ح جزئية واضطرابية ، ولتكن آ في كل ح لا بالضرورة . فإذا رَحِّمَتْ مقدمة ب ح يكون /٢٥/ الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرابية ، والجزئية اضطرابية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرابية . فإذا : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرابية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن آ مستيقظاً وب دا رجلين /٣٠/ وح حيا - وب بالضرورة في بعض ح وآ في كل ح ، وليس آ في ب بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرجلين مستيقظاً . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة آ ح جزئية واضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية ، وإن كانت إحدى المقدمتين واحدة ، والأخرى /٣٥/ سائلة ، وكانت الكلية سائلة و اضطرابية فالنتيجة اضطرابية ، لأنه إن كانت آ ليس يمكن أن تكون في شيء من ح وب في بعض ح فإن آ بالضرورة ليس في بعض ب . فإن كانت المقدمة الواحدة اضطرابية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السائلة اضطرابية ، فليست النتيجة اضطرابية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرابية هي : يقظان وحي وإس ، والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت /٤٠/ الجزئية الواحدة اضطرابية ، فالحدود هي : يقظان وحي وأبيض ، لأن الحي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، /٣٢/ وليس بالضرورة يقظان ليس في بعض الحي . فإذا كانت الجزئية السائلة اضطرابية ، فنستعمل من الحدود مثل : ذي الرجلين والمتحرك والحي . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين ^(١) .

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان .

> مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية <

فهو ^(١) بَيَّنَّ ^(٢) أنه ^(٣) لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من /٥/ غير أن تكون كلتا المقدمتين مطمئتين . فإن القول الاضطراري قد ينتج قياسي^٤ توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية ، وأنه في الاضطراري والمطلق ^(٤) : واجبة^٥ /١٠/ كانت ^(٥) المقاييس^٥ أو متالبة ، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة - أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة مطلقة ، وإن كانت اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذا هو بَيَّنَّ أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي في أن تعزم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق ، وما الفصل بينهما .

(١) ت قال الفاضل بحسبى وحدث في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية . وقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة ، إذ لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين . فأما المصطرة فقد تكون .

وفي نقل آخر : وظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود كما هو موجود .

(٢) ت . وأيضاً فظاهر إذن أنه أما وجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المقدمتين (ص : كلي)

(٣) ت يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجهة إلا أن تكون المقدمتان كلتاهما موجبتين

(٤) ت : يعني في هذا الموضع بقوله : « المطلق » : الموجب ، وإعنا هذا القول خبيره بالشكال الثلاثة .

(٥) ص : كلي .

< في الممكن >

/١٥/ فلتتكلم ^(١) الآن على الممكن متى يكون ^(٢) عليه قياس ، وكيف ^(٣) ، وبماذا ^(٤) .

فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطرابي ، ومتى وُضِعَ أنه موجود /٢٠/ لم يتعرض من ذلك محل ، لأن الاضطرابي إنما سمي ممكناً باشتراك الاسم . فأما أن يكون هذا الذي حددناه هو الممكن فإنه يتبين من القصايا الموحدة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحال أن يكون ، واضطرابي ألا يكون . إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذن والقول المناقض لهذا . وهو يمكن أن يكون ، /٢٥/ وليس بمحال أن يكون ، ولا اضطرابي أن لا يكون . إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما السالبة . فإذن ^(٥) الممكن غير اضطرابي ، وما هو غير اضطرابي فإنه ممكن .

وقد تعرض بجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، لست /٣٠/ أعني : الواجبه منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رجعت

(١) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أولاً الممكن .

(٢) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٣) ت : يعني . بأي تركيب

(٤) ت : يعني . بأي شرائط .

(٥) فوقها فإذا

[١٧٨] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن^(١) ألا يكون . وأما القول بأنه ممكن أن يكون في كل شيء ، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن /٣٥/ غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون - فَيُصَبِّرُ^(٢) إذن أنه إن كان يمكن أن يكون أ في ب ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يتعرّض في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي /٤٠/ /٣٦ب/ واجبة غير سالبة ، لأن قول^(٣) القائل : « يمكن » ، يُصَبِّرُ القضية موجبة على نحو ما يُصَبِّرُها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً^(٤)

فإن قد حدثت هذه الأشياء ، فلنا بقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين : /٥/ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار ، مثل أن يثيب الإنسان أو يتسمي أو يتنقص - وفي الجملة ما كان مطبوعاً^(٥) أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باق أبداً . فأتا الإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع^(٥) فيه إما أن يكون اضطرارياً، وإما أن يكون على الأكثر والضرب /١٠/

(١) فوقها : يمكن .

(٢) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ ب ٢١ (ص ١٤٧ ص ١٤ في هذا الكتاب) .

(٣) ص : أول .

(٤) فوقها : طبعياً .

(٥) فوقها : الطبيعي .

الآخر هو ^(١) غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشي الحيوان ، أو . إذا مشى حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه هذه الحال أولى من كونه بصددها .

فكل واحد من صفتي الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة . /١٥/ غير أن ذلك ليس على جهة واحدة نعيمها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يثبت الإنسان فأما غير المحدود فينعكس على الممكن ^(٢) الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المظوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والمحصن ^(٣) من مثل هذا الممكن /٢٠/ وأما الصرف الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعتمد > إلى < طله . وستحدد ذلك فيما ستألف تحديداً أكثر ، وأما الآن فهو . متى يكون قياس من المقدمات الممكنة ، وما هو . فلا أن القول أنه يمكن الشيء في الشيء - /٢٥/ قد يوجد على صريين : إما بأن يكون موحوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ

(١) ب قال الحس . وجدت في نسخة العاصم يحيى ومخطه قد صرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المصروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسحت من نقل والذي وإنما نقله < ^(٥) > أعمره الله من < السر ^(٥) > في وعارصت < النقل ^(٥) > السرياني هو جدته فيه ، فيبهي أن يقرأ ولا يسقط .

(٥) تمزيق في الورق .

(٢) ت . يريد الكلام والـ < محصن > في الصاعحات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق بمحصن فيه عن الممكن المطلق .

يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن أ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن يقال عليها . فهو /٣٠/ يبين أن قول القائل إن أ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضريين . فنقول " أولاً " . إن كان بَ ممكناً في حَ وأ ممكن في بَ - أي قياس يكون^(١) /٣٥/ وما هو ؟ فإنه إذا أخذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ، وأما إذا كانت بَ موجودة في حَ وأ ممكنة في بَ تكون المقدمة الواحدة مطلقاً والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاككة مثل ما فعل في المقاييس الآخر .

- ١٤ -

< تأليف الممكن في الشكل الأول >

فإذا كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ يكون قياساً /٤٠/ تاماً أن أ ممكنة في كل حَ . وذلك يبين من أحد الممكن ، لأنه على نحو /٣٣/ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [١٧٩] . وكذلك إن كانت أ لا يمكن أن تكون^(٢) في شيء من هذه بَ وبَ ممكنة في كل حَ ، فإن أ يمكن ألا تكون في شيء من حَ ، لأنه أن تكون أ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنة هو أن تنفى أ عن جميع ما هو بإمكان موضوع لـ بَ .

/٥/ فإن كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ ، فإنه ولا قياس واحداً^(٣) يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رجعت في الإمكان مقدمة بَ حَ ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا /١٠/ تكون في شيء من حَ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَ .

(١) نحنها : كان .

(٢) فوقها بالأحمر : يمكن ألا يكون .

(٣) ص : واحد .

وذلك قد قيل فيما تقدم . فإذا إذا كانت بـ في كل حـ ، وأ في كل بـ يكون ذلك القياس الأول . وكذلك إن كانت المقدمات سالتين ممكنتين ، أعني ^(١) أنه إن كانت آ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ ، وبـ ممكنة ألا تكون في شيء /١٥/ من حـ ، لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحد ^(٢) يكون . فإذا رجعت المقدمات يكون القياس . فهو يتبين أنه إذا وضعت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبة أو كلتا ^(٣) المقدمتين : < و > ^(٤) إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام ، لأنه إنما يجب النتيجة عنه من الرجوع ^(١) /٢٠/ .

فإن أخذت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياس تام ، لأنه إن كانت آ ممكنة في كل بـ ، وبـ ممكنة في بعض حـ ، فإن آ ممكنة في بعض حـ وذلك يتبين أيضاً من حدة الممكنة . وأيضاً إن أمكن ألا تكون أ في شيء من بـ ، وأمكن أن /٢٥/ تكون بـ في بعض حـ ، فإنه ضرورة [٧٩ب] يمكن ألا تكون أ في بعض حـ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم . فإن أخذت المقدمة الجزئية سالبة والكلية موجبة ، وكان وضع الحدود على نحو ما تقدم ، كمثل أن آ ممكنة في كل بـ ، وبـ يمكن ألا تكون في بعض حـ ، فإنه لا يكون /٣٠/ قياس من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعت المقدمة الجزئية ووضعت بـ ممكنة في بعض حـ ، فإنه < تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدم .

(١) فوقها بالأحمر : مثل .

(٢) ص : واحد .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت . في السرياني . إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام ، وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري

فإن كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف /٣٥/ الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مترسّلتين ^(١) ، فإنه لا يكون قياس "أثبتة" ، لأنه ليس شيء /٤٠/ يمنع أن تفضل بـ على آ وتقال على أكثر مما يقال عليه آ . فليكن ما به /٣٣ب/ تفضل بـ على آ > هو < حـ ، فـ آ ليست بممكنة في كل حـ ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه ، ولا بممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذ كانت المقدمات الممكنة ترجع وكانت بـ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه آ . وأيضاً هو يتبين من الحدود أنه /٥/ إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحد الأول أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحياناً في كله باضطرار بالحدود التي تنعم هذه كلها أما لما هو باضطرار . فحي ، وأبيض ، وإسان ، وأما لما لا يمكن أن يكون : فحي ، وأبيض ، وثوب . فيتبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياس "أثبتة" ، لأن كل قياس إما أن يكون /١٠/ لما هو ، وإما أن يكون موحوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو يتبين أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياس "لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار" ، لأن القياس الواجب يُبطل القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، وقد بقي [٨٠أ] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن ^(٢) ، وذلك /١٥/ أيضاً محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأول أحياناً يكون بالاضطرار في كل الأخير ^(٣) ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياس "لما هو ممكن" ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً .

(١) الرسالة هي مهمله السور ، وشأها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حين دلسريانية وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالدسريانية فهو نقل اسحق

(٣) فوقها : الآخر .

وهو يتبين أنه إذا كانت الحدود "كبيرة" في المقدمات الممكنة ، أبداً يكون قياس "في الشكل الأول" : موجبة" كانت أو سالبة . خير أن القياس /٢٠/ يكون عن المقدمات الموجبة تماماً ، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ ^(١) الممكن في غير الاضطرابات ، ويكون ذلك على نحو ما حددنا ^(٢) : لأنه قد يُغفل ذلك أحياناً

- ١٥ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول >

فإن كانت إحدى المقدمات مصفوفة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة /٢٥/ عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامة وتكون النتيجة ممكنة على نحو ما حددنا الممكن فإذا كانت المقيدة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، تكون المقاييس كلها غير تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حددنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من /٣٠/ الأصغر بالضرورة وليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فلتكن أ ممكنة في كـ ب ، ولتكن ب موجودة في كل حـ ، فلأن حـ موضوع لـ بـ و أ ممكنة في كل بـ هو يتبين أن /٣٥/ أ ممكنة في كل حـ ، والقياس في ذلك تام وكذلك إن كانت مقدمة أ بـ سالبة وكانت مقدمة بـ حـ موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة /٤٠/

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ١٨٢ (ص ١٧٤ من ٤ ها) .

مطلقة فإن [٨٠ب] القياس يكون تاماً أن أ يمكن ألا تكون في شيء من /١٣٤/ ح. وهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نُبيِّن أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَع الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما يُبيِّن أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات الموجودة ^(١) فقط .

فيبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أ موحودة ، فبالضرورة ب موجودة . /٥/ فأما ^(٢) < إن > كانت أ ممكنة فإن ب بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت ^(٣) من النظام فلتكن أ ممكنة وب غير ممكنة . فإذا كان الممكن في وقت ما هو ممكناً ^(٤) يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت أ ممكنة وب في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه /١٠/ يمكن أن تكون أ من غير أن تكون ب . وإن أمكن أن تكون أ من غير أن تكون ب فيجوز أن تصير أ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان في وقت ما كان هو موحوداً ^(٥) فيبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الِكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال فيه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحدٌ وليس بيبغي أن /١٥/ يُفهم من قولنا إنه إذا كانت أ موجودة فإن ب تكون موحودة أن أ شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجب شيئاً آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون متبوع بزمه التابع .

(٤) ص : ممكن .

(٥) ص : موجود .

وجود شيءٍ أحدٍ^(١) ، ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قبلت في انقياس ، لأنه إن كانت حـ مقولة على دـ ، ودـ مقولة على ر ف حـ مقولة على ز بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين /٢٠/ فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صيّر أحد المقدمتين^(٢) [١٨١] أ والنتيجة بـ ، فإنه ليس فقط إذا كانت أ اضطرارية تكون بـ اضطرارية ، لكن وإذا كانت أ ممكنة تكون بـ ممكنة .

وإذا قد أثبتنا على ذلك فهو بَيِّن أنه إذا وُضِعَ كذبٌ غيرُ مُحالٍ فإن /٢٥/ الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال ، مثل ما إن كانت أ كذباً غير محال ، وبوجود أ توجد بـ فإن بـ أيضاً كذب غير مُحال . فلهذا قد تَسَنَّن أنه إذا كانت أ موحودة فتكون بـ موحودة ، وإذا كانت أ ممكنة /٣٠/ تكون بـ ممكنة . وموضوعاً أن أ ممكنة فـ بـ إذن ممكنة ، لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكناً وغير ممكن .

فإذا قد حَدَّدْتُ هذه الأشياء . — لتكن أ موحودة في كل بـ ، وبـ ممكنة في كل حـ ، فإذن بالضرورة أ ممكنة في كل حـ ، وإلا فلتكن أ غير ممكنة /٣٥/ في كل حـ ، ولنوضع بـ موحودة في كل حـ ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محال . فإن كانت أ غير ممكنة في كل حـ وبـ موجودة في كل حـ ، /٤٠/ فإن أ ليس ممكنة في كل بـ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن أ ممكنة في كل بـ ، فإذن بالضرورة يمكن أن /٣٤ب/ تكون أ في كل حـ ، لأنه لما وُضِعَ كذبٌ غير محال عَرَضَ منه محال . وقد يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن بـ موحودة في كل حـ ، لأنه إن كانت بـ

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

موجودة في كل حـ وأ ممكنة في كل بـ ، /٥/ فإن أ ممكنة في كل حـ .
ولكن قد كان موضوعاً أن أ ليست ممكنة في كل حـ ، وينبغي أن تؤخذ
المقدمات الموجودة في الكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان
[٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مرسل^(١) ، لأن /١٠/ يمثل هذه المقدمات
تعمّل المقاييس ، لأنه إن أخذت المقدمات موجودة في وقت محدود لا
يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في
كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ،
ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من العرس . وأيضاً ليكن /١٥/ الطرف^(٢)
الأول حياً ، والأوسط متحركاً ، والآخر إنساناً ، ولتكن المقدمات
هذه الحدود مثل التي قبلها ، فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن
الإنسان بالضرورة حياً ، فهو نسي أن ينبغي أن يوجد^(٣) الكل في زمان
مرسل . فلتكن أيضاً الكلية السالبة أ بـ ، ولتؤخذ أ غير موجودة في
شيء من بـ /٢٠/ ، ولتكن بـ ممكنة في كل حـ ، فإذا أ ممكنة ألا تكون
في شيء من حـ ، وإلا فلتكن^(٤) ممكنة . ولتوضع بـ موجودة في
كل حـ مثل ما فعلنا آنفاً^(٥) ، فإذا أ بالضرورة موجودة في بعض بـ .
والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذا يمكن ألا يكون أ
في شيء من حـ ، لأنه لَمَّا /٢٥/ وضع كذب غير محال عرض منه
محال . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حددنا الممكن ، ولكن
تكون أ ليس بالضرورة في شيء من حـ ، لأن هذه نقيض المقدمة التي

(١) مرسل = بدون تحديد زمني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

(٣) ت : نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل

(٤) ت . أي بالضرورة أن يكون في البعض بضع نقيض النتيجة .

(٥) ت : يريد نقوله مثل ما فعل آنفاً ، أي نقده من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذباً

غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من وجهين .

وضعت ، لأنه وضع أ بالضرورة في بعض حـ ، /٣٠/ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيض^(١) المقدمة الموضوعة . وهو أيضاً يتبين من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن أ غراباً وب مفكراً و حـ إنساناً ، و أ ليس في شيء من بـ ، لأنه ليس مفكر واحداً غراباً . وأما بـ فممكنة في كل حـ لأن المفكر^(٢) في كل إنسان . /٣٥/ ولكن أ بالضرورة ليس في شيء من حـ . فليس إذن النتيجة ممكنة ولا أبداً اضطرارية . وبيان ذلك أن يكون أ متحركاً وب عالماً و حـ إنساناً ، /٤٠/ فـ أ ليس في شيء من بـ ، وب ممكنة في كل حـ ، والنتيجة [١٨٢] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنساناً واحداً متحركاً ، ولا بالضرورة : /٣٥/ إنساناً ما متحرك فهو يتبين أن النتيجة هي أن أ ليست بالضرورة في شيء من حـ . ويبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه . فإن صيِّرت السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا /٥/ يكون من هذه المقدمات قياساً ألتة ، فإذا انعكست المقدمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدمة ، ولتكن أ موجودة في كل بـ وب ممكنة ألا تكون في شيء من حـ . فإذا كانت الحدود على /١٠/ هذه الحال ليس يتعرض شيء بالضرورة . فإن انعكست مقدمة بـ حـ وأحدثت بـ ممكنة في كل حـ يكون قياساً مثل ما تقدم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدمتين^(٣) سالبتين وكانت مقدمة أ بـ مطلقة ومقدمة بـ حـ ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باسطرار . فإذا /١٥/ انعكست المقدمة الممكنة يكون قياساً . فتؤخذ أ غير موجودة في شيء من بـ ، وبـ

(١) تحتها : نقيضة .

(٢) فوقها : الضكر .

(٣) ص : كانتا كلتي المقدمتين ..

ممكنة ألا تكون في شيء من حدّ ، فمن هذه ليس يكون شيء باضطراب .
 فإن أخذت بـ ممكنة في كل حدّ إذ كان حقا وتبركت مقدمة أ ب على /٢٠/
 حالها ، يكون أيضا القياس الذي تقدّم فإن وضعت ب غير موجودة في
 شيء من حدّ أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياس "ألينة : سالبة"
 كانت مقدمة أ ب أو موجبة ^(١) . والحدود التي توجب ^(٢) ما هو
 بالضرورة : أبصر وحى وثلج . وأما ما يتبع ما لا يمكن أن يكون : فأبيض
 وحى وقير . فهو بين أنه إذا كانت الحدود كلية ^(٣) ، وكانت إحدى
 المقدماتين /٢٥/ مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ب] المقدمة التي
 عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياس "أبدأ . غير أنه أحيانا تكون
 النتيجة من المقدمات المأخوذة ، وأحيانا إذا انعكست المقدمة . وأما متى
 يكون كل واحد من هذين ، ولأي علة ، فقد قلنا . فإن أخذت إحدى
 المقدمات جزئية ، /٣٠/ والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند
 الطرف الأكبر ممكنة : سالبة كانت أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ،
 يكون قياس "تام" على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية والبرهان
 على ذلك هو كالذي تقدّم /٣١/ .

فإن صيرت المقدمة عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ،
 وصيرت المقدمة التي عند الطرف لأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت
 المقدمات أو ^(٤) موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون
 بالضرورة قياسات غير تامة . إلا أن منها ما يتيسر برفع الكلام إلى
 المحال ، ومنها بانعكاس /٤٠/ الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدّم من

(١) فوقها : واجبة .

(٢) فوقها : نتيج .

(٣) تحتها : الكلية .

(٤) كذا "أو" ، بدلا من "إما" ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

المقاييس . وأما القياس الذي يثبت / ٣٥ب / بالانعكاس فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت موجودة في كل ب ، أو غير / ٥ / موجودة في شيء منه ، و ب ممكنة ألا تكون في بعض ح ، وارتفعت مقدمة ب ح - في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدمة ب ح جزئية سالبة مطلقة > فـ ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة / ١٠ / مطلقة موجبة ^(١) : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان ^(٢) ^(٣) من مقدمات مهمل .

إن صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة - فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياس ^{النتيجة} . ولا إذا كانت / ١٥ / مقدمات جزئية أو مهمل : ممكنة [٨٣] كانت أو مطلقة ، يكون قياس ^{النتيجة} والبرهان في ذلك هو البرهان فما تقدم . والحدود التي تنتج اضطرابية موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج ما لا يمكن أن يكون ، / ٢٠ / فحي وأبيض وثوب . فهو بيس ^{أنه} إذا صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأكبر ، أبداً يكون قياس . وأما إذا صيرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء ^{النتيجة} .

(١) فوقها . واجبة .

(٢) ت . يعني أن البرهان يؤخذ من أن مقدمات مهمل .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها - وهو : حي - مسلوب من الأصغر - وهو الثلج - من الاضطراب ، - قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدمات مهمل ، أي تصدق مع المقدمة وتضيقها فذلك هي عبر محدودة ومهمل .

< تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول >

فأما إذا كانت إحدى المقدمات اضطرابية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفاً ، ويكون تاماً إذا صُيِّرَت المقدمة الاضطرابية عند الطرف الأصغر ، وأما النتيجة فتكون /٢٥/ ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة : كلية كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدمات موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرابية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كلية كانت المقدمات /٣٠/ أم غير كلية . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدم أولاً ، وليس يكون النتيجة الاضطرابية السالبة قياس تجيب النتيجة عنه . والذي « ليس هو باضطراب » غير الذي « باضطراب ليس هو » وهو بين أنه إذا كانت /٣٥/ المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرابية . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} بالضرورة في كل B ، و B ممكنة في كل \bar{C} ، فيكون قياس غير تام : $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ /٤٠/ أن \bar{A} ممكنة في كل \bar{C} . وأما أنه غير تام فهو بين من البرهان ، لأنه على نحو /١٣٦/ ما بين فيما تقدم يكون بيان ذلك . فلنكن أيضاً \bar{A} ممكنة في كل B ، ولتكن B بالضرورة في كل \bar{C} ، فيكون من ذلك قياس تام [٨٣ ب] $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ /٥٠/ أن \bar{A} ممكنة في كل \bar{C} ، لا موجودة . وذلك بنين من المقدمات الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلة في الكيفية ، فلنكن أولاً السالبة اضطرابية بأن تكون \bar{A} غير ممكنة في شيء من B و B ممكنة في كل \bar{C} ، /١٠/ فيجب ألا توجد \bar{A} في شيء من \bar{C} . وإلا فلتوضع \bar{A} موجودة : إما في كل \bar{C} وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن \bar{A} غير ممكنة في شيء من B ، فلأن السالبة تنعكس هو بين أن B غير ممكنة في \bar{A} و \bar{A} موجودة

في كل حـ أو في بعضها . فإذا بـ غير ممكنة أن تكون في شيء من حـ أو غير /١٥/ ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن بـ في كل حـ ، وهو بَيِّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موحود . فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن تكون أـ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ وبـ بالضرورة موجودة في كل حـ . /٢٠/ والقياس في ذلك تام . غير أن النتيجة ليست مما ^(١) ليس هو موجوداً ، ولكن مما ^(٢) يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أخذت . وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وصفت أـ غير موجودة في شيء من حـ ، وقد وُضِع أن أـ ممكنة ألا تكون في شيء من بـ /٢٥/ فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صيرت المقدمة السالبة عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي : أبيض وحي وثلج . [١٨٤] وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، /٣٠/ أعني نتيجة مطلقة سالبة . فأبيض وحي وقير . وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موحوداً ، أعني سالبة مطلقة مثل أنه إن كانت أـ غير ممكنة أن تكون في شيء من بـ وبـ ممكنة أن تكون في بعض حـ ، فإن أـ يجب أن /٣٥/ تكون ليست في بعض حـ ، لأنه إن كانت أـ موجودة في كل حـ وأـ غير ممكنة في شيء من بـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من أـ . وإذا كانت أـ موجودة في كل حـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من أـ . وإذا كانت أـ موجودة في كل حـ ، فإن بـ غير ممكنة في شيء من حـ ؛ ولكن قد كان

(١) فوقها . بما .

موضوعاً^(١) أن بَ ممكنة في بعض حَ . وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة في القياس السالب اضطرارية مثل مقدمة بَ و حَ ، أو كانت الكلية التي /٤٠/ في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة آ بَ ، > فـ > ليس تكون النتيجة [٣٦ ب] مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . فإن صيِّرت الكلية عند الطرف الأصغر . : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حي /٥/ وأبيض وإسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية . فهي وأبيض وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة . فهي وأبيض وعراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فهي /١٠/ وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فهي وأبيض وقُقُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني سالبة اضطرارية ، : فهي وأبيض وثُلج . وكذلك لا يكون قياس إذا أخذت المقدمات مهمة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة /١٥/ موجبة : فهي وأبيض وإسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فهي وأبيض وغير متنفس . لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه /٢٠/ النتائج . فهو بَيِّنٌ مما قد قبل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في

(١) ص : موضوع .

المقاييس التي السالبة فيها اضطرارية فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو يبيّن أن /٢٥/ هذه المقاييس ^(١) كتبها غير تامة ، وأنها تم بالمقاييس ^(٢) التي دُكرت قبلها .

- ١٧ -

< تأليف الممكن في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا ^(٣) المقدماتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ . موحتين كانتا أم سالنتين أم كبتين أم حزئيتين . وأما إذا كانت [٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكادت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون استة قياسٌ . وأما إذا كدت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس /٣٠/ يكون أسداً . وكذلك أبصاً يعرض إذا كانت واحدة اضطرارية والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم أن ^(٤) الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم .

وينبغي أن يُبيّن أن المقدمة للكلية السالبة الممكنة ليس تعكس ، مثل /٣٥/ أنه إن كانت اممكنة ألا تكون في شيء من بـ ، فليس بالضرورة بـ ممكنة ألا تكون في شيء من أـ . وإلا فيوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون بـ في شيء من أـ فلأن المقدمات المرححة الممكنة ترجع على المقدمات السالبة : /٤٠/ المتصادمة معها والمتناقضة ، وكادت بـ ممكنة ألا تكون في شيء من أـ .

(١) تـ : يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط

(٢) فوقها : بالأشكال .

(٣) ص : كلي .

(٤) تـ : أي مهم أنه يريد الممكن الذي < هو > لا اضطراري ، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

فإنه / ١٣٧ / يتبين أن بـ ممكنة أن تكون في كل آ ، وذلك كذب ، لأنه ليس — وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع — يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذاً ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بممتنع ^(١) إذا أمكن آ ألا تكون في شيء من بـ أن تكون بـ بالضرورة / ٥ / ليس في بعض آ ، مثل أن لأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً ^(٢) أن يقال أن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض وقد تبين أولاً أن الاضطراري [٨٥ب] ليس ممكناً . وأيضاً ليس / ١٠ / يتبين ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد هذه القضية أنه إذا كان القول أن بـ يمكن ألا تكون في شيء من آ كذباً ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بـ في شيء من آ صدقاً ، لأن إحداهما ^(٣) موجهة والأخرى سالبة ^(٤) . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بـ بالضرورة في بعض آ ، فإذاً . و آ بالضرورة في بعض بـ ، ولكن ^(٥) هذا محال / ٢ / ١٥ / لأنه ليس إذا كانت بـ ليست ممكنة ^(٦) ألا تكون في شيء من آ ، فإنه بـ بالضرورة في بعض آ . لأن القول أن بـ ليست ممكنة ^(٧) ألا تكون في شيء من آ على ضربين : أحدهما أن بـ في بعض آ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض آ ليس في كل آ يمكن ألا يكون ،

(١) فوقها : بممتنع .

(٢) ص : صدق .

(٣) ص : أحدهما .

(٤) فوقها : أي متناقضين .

(٥) ت : يعني هذه الطريق التي ساقط إلى الخلف محال

(٦) ص فوقها . كان ... ليس بالإمكان ...

(٧) فوقها : ليس بالإمكان .

كما أنه ولا الذي في بعض لشيء بالضرورة /٢٠/ هو ممكن في كله . فإذا كانت بالقضية بأنه إذا كانت حـ غير ممكنة في كل دـ فإنها بالضرورة ليست في بعض حـ كذباً ، لأنه قد يوجد ر > بأن تكون حـ في كل دـ ، ولكنها في بعضها بالضرورة من أجل ذلك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذا القول إن الشيء يمكن في كل شيء يوافق /٢٥/ أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يوافق هاتين الحريتين . فهو تبين أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حدثنا لا يعني أن توجد (١) القبيضة أن : الشيء [١٨٦] في بعض الشيء بالضرورة ، ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه . فإذا أخذ ذلك ليس يعرضُ محالُ التَّـ فإذا ولا قياس يكون . فهو تبين /٣٠/ مما قد قيل أن الكلية السالبة لممكنة ليس تعكس

فإذا قد تبين ذلك ، فلتوضع آ محكية ألا تكون في شيء من بـ ، وممكنة أن تكون في كل حـ ، فإذا فُعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس تعكس ، ولا نوضع القبيضة أيضاً يكون قياس ، لأنه /٣٥/ إن وضع أن بـ ممكنة (٢) في كل حـ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن آ يمكن أن تكون في كل حـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الحصة ، إن كان قياس فهو تبين أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدماتين أُحْدَتْ مطلقة وهو إما أن يكون موحاً أو سالماً ، وليس /٤٠/ يمكن أن يكون واحد منهما ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبين من الحدود أن /٣٧ب/ النتيجة اضطرارية سالبة وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن آ أبيض وب إنساناً و حـ فرساً ، و أ هي ممكنة /٥/ أن تكون في أحد الحدين

(١) مهملات النقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع القبيضة بالحقيقة .

كلية ، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر . ولكن بـ ليس يمكن أن تكون في شيء من حـ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ؛ وهو يبيّن أن بـ محال أن توجد في حـ ، لأنه ولا فرس^(١) واحداً^(٢) إنسان^(٣) وهو أيضاً يبيّن أن بـ ليس يمكن ألا تكون في حـ ، لأنه بالضرورة : ولا فرس^(٤) واحداً^(٥) إنسان^(٦) .

وقد تبين فيما تقدّم أن الاصطراحي ليس هو ممكناً ، فليس يكون إذن /١٠/ قياس^(٧) . وكذلك يتبين وإن عيّر مكان^(٨) السالبة أو إن أُخِذَتْ كلتا^(٩) المقدمتين موجبتين أو سالتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود . > وإذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية^(١٠) ، أو إذا كانت كلتااهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أي نحو كن تعديل المقدمات ، كان البرهان بتلك الحدود <^(١١) .

/١٥/ فهو يبيّن أنه إذا كانت كت المقدمتين ممكنتين ، فليس^(١٢) يكون قياس^(١٣) البتة^(١٤) .

الحزب ١٨

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني >

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموصحة /٢٠/ مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياس^(١٥) أبدأ : كلية كانت المقدمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود .

(١) ص : واحد .

(٢) ص : أخذ كلتي .

(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني .

(٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقدمة 'الموجبة ممكنة' والسالبة 'مطلقة' ، يكون قياسٌ .
 وبيان ذلك أن تكون 'أ' غير موجودة في شيء من 'ب' وممكنة في كل 'ح' .
 /٢٥/ فإذا انعكست السالبة تكون 'ب' غير موجودة في شيء من 'أ' ، و'أ' ممكنة
 في كل 'ح' فيكون قياسنا مشكلاً الأول أن 'ب' يعكس ألا تكون في شيء
 من 'ح' . وكذلك يعرض إن صيرت السالبة 'صد ح' . وأما إن كانت كلتا^(١)
 المقدماتين سالبتين ، وكانت الواحدة^(٢) 'ممكنة' والأخرى مطلقة ، فإنه^(٣)
 ليس يجب /٣٠/ عن هذه المقدمات شيءٌ 'ناضطرار' . فإذا انعكست
 المقدمة الممكنة يكون قياسٌ أن 'ب' يمكن ألا تكون في شيء من 'ح' كما
 كان يعرض فيما تقدم ، لأنه يكون أبصاً الشكل الأول . فإن صيرنا
 كتابهما^(٤) موحيتين ، ليس يكون قياس /٣٥/ . أما الحدود التي تُنتج
 نتيجةً موجبة مطلقة فهي . صحة وحي وإسان . وأما التي تنتج نتيجةً
 سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الخزنية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة :
 كلية كانت أم جزئية ، > ف < ليس يكون قياسٌ 'النتيجة' . وذلك يتبين كما
 يتبين /٤٠/ في المقاييس التي قبل هذه وذلك^(٥) الحدود . [١٣٨]

وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقة > ف < يكون قياس بالانعكاس ،
 كما كان الأمر في المقاييس التي قبل . وأبصاً إن كانت كلتا^(٦) المقدمات
 سالبتين /٥٠/ وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات

(١) ص . كلتي .

(٢) فوقها : إحداهما .

(٣) تحتها : فإن .

(٤) ص . كليهما .

(٥) فوقها : ينك .

(٦) ص : كلتي .

المأخوذة شيء" باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس " ، كما يكون ^(١) فيما تقدم من المقاييس . فإن أخذت المقدمة السالبة المطلقة جزئية ، فإنه ليس يكون قياس " : موحدة [١٨٧] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس " إذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كتا أو سالتين. والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وبذلك ^(٢) الحدود .

- ١٩ -

< تأليف الممكن والضروري ^(٣) في الشكل الثاني >

فإن أخذت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت /١٥/ السالبة اضطرارية ، يكون قياس " ليس " أنه يمكن ألا يكون ، فقط ، ولكن ^(٤) " أنه ليس موحوداً ^(٥) فيه " ، فأما إذا كانت الموجبة اضطرارية فليس ^(٦) يكون قياس . ويبان ذلك أن تكون " بالضرورة غير موجودة في شيء من ب" وممكنة في كل حـ " فإذا انعكست السالبة تكون بـ ^(٧) بالضرورة غير /٢٠/ موجودة في شيء من أـ ، وأمكنة في كل حـ ، فيكون قياس " أيضاً بالشكل الأول أن بـ ممكنة ^(٨) ألا تكون في شيء من حـ .

(١) فوقها : كان .

(٢) فوقها : بتلك .

(٣) فوقها : الاضطراري

(٤) فوقها : ولكنه .

(٥) ص : موجود .

(٦) ص : ليس .

(٧) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهمة النقط .

(٨) فوقها : يمكن .

وهو بئس مع بيان ذلك أن بَ عبر موجودة في شيء من حَ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَ وآ عبر ممكنة في شيء من بَ . فإذا آ غير ممكنة في بعض حَ ، ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة في كل حَ . وعلى هذا النحو يتبين ذلك [فد] إن /٢٥/ صُيِّرَت السالبة عند حَ . ولتكن أيضاً الموجبة اضطرابية^(١) ولأخرى ممكنة^(٢) ، مثل أن آ يمكن أن^(٣) لا تكون في شيء من بَ ، ولتكن آ في كل حَ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياس^(٤) ألثة^(٥) ، لأنه قد يعترض أحياناً أن تكون بَ بالضرورة عبر موجودة في حَ . وبيان ذلك /٣٠/ أن تكون آ أبيض^(٦) بَ (إنساناً) حَ قُقُنُس^(٧) ، فلا أبيض في كل قُقُنُس بالضرورة ، ويمكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان^(٨) بالضرورة ليس في شيء من القُقُنُس . وهو بئس أنه ليس نجح عن هذا النظام نتيجة^(٩) ممكنة ، لأن الاضطرابي ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطرابية /٣٥/ ، لأن الاضطرابية إما أن نجح عن مقدمتين اضطرابيتين^(١٠) أو إذا كانت السالبة [٨٧ب] اضطرابية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه للحدود ، وتكون بَ موجودة في حَ ، لأنه ليس شيء يجمع أن تكون حَ /٤٠/ موضوعاً لـ بَ وتكون آ ممكنة^(١١) في كل بَ وموجوده في كل حَ بالضرورة ، مثل أنه إن كانت حَ يقطان ، وبَ حباً وآ متحركاً ، فالتحرك في كل /٣٨ب] يقطان بالضرورة وممكن في كل حي ، وكل يقطان حي فهو يتبين أنه ليست تكون نتيجة^(١٢) سالبة مطلقة^(١٣) من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحياناً موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المتناقضة لهذه /٥/ السوالب نجح ، فإذا ليس يكون قياس^(١٤) ألثة^(١٥) .

(١) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن آ ممكنة إلا ...

(٢) نجحها : والأبيض إنسان بالضرورة ...

(٣) ص : وإما .

وكذلك يثين [و] إن حوّلت المقدمة الموجبة . فإن كانت المقدمة متان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبدأ إذا انعكست المقدمة الممكنة ، كما كان يعرض فيما تقدم . وبيان ذلك أن توجد آ غير ممكنة في ١٠ ب ، وممكنة ألا تكون في حـ . وإذا انعكست المقدمة متان حتى تكون بـ غير ممكنة في شيء من آ ، وآ ممكنة في كل حـ يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدمة آ حـ . — من وضعنا المقدماتين موجبتين فليس ^(١) يكون قياس ، /١٥/ لأنه بئس أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبة اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت آ أبيض /٢٠/ وبـ قفقس و حـ إنسان ولا واحدة من السوالب الماقضة لهذه الموجبات ^(٢) تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن بـ بالضرورة ليس في شيء من حـ ، فإذا ليس يكون قياس آلة

وكذلك يعرض في المقاييس الجبرئية : لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياس أبدأ أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . /٢٥/ وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدمة الموجبة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس آلة ، لأن ذلك يثين على نحو ما يثين في المقاييس الكلية [١٨٨] وبذلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس ، [و] إذا أخذت /٣٠/ المقدمات متان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدم في المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا ^(٣) المقدماتين سالبتين وكانت إحداهما ^(٤) كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باصطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون

(١) ص : ليس .

(٢) هوها بالأحمر . ولا واحدة من الموجبات الماقضة لهذه السوالب

(٣) ص : كلتي .

(٤) ص : إحداهما .

قياس كما كان يكون فيما تقدم . - وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدماتان مهملتين / ٣٥ / أو حزينتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدم وتلك الحدود فهو بَيِّنٌ بما قيل أنه إذا وصفت المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس ^(١) أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أي سالبة ممكنة ، لكن / ٤٠ / لما هو غير موجود ، أي سالبة مطلقة . فأما إذا ^(٢) وضعت الموجبة اضطرارية فلا ^(٣) يكون قياس "أبنة" .

وهو بَيِّنٌ أنه ^(٤) ترتيب ^(٥) واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون . وهو بَيِّنٌ أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

- ٢٠ -

< تأليف الممكن في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الأخير منه يكون قياس إذا كانت المقدماتان ممكنين ، / ٥ / أو كانت إحداهما ^(١) ممكنة فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحري النتيجة ^(٢) ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما ^(٣) ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صيرت إحداهما ^(٤) اضطرارية وكانت

(١) فوقها : قياس .

(٢) فوقها : وإذا .

(٣) ص : لا .

(٤) ص : أن .

(٥) مهمة النقط كلها في الأصل .

(٦) ص : إحداهما .

(٧) هاتان الكلمتان مطبوعتان شيئاً .

(٨) ص : « إحداهما » ، وفوقها : « الواحدة » .

(٩) ص : إحداهما .

موجبة ، فإن النتيجة ليست /١٠/ تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة ^(١) كما كانت تكون فيما تقدم . وينبغي أن يؤخذ العكس في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أولاً فيها .

فتكن المقدمات أولاً ممكنة بأن يكون كلا A ب ممكماً أن يوجد /١٥/ في كل C . فلأن الواجبة تعكس [٨٨ب] جريئة وكانت ب ممكناً أن توجد في كل C ، فإن C ممكنة ^(٢) في بعض A فإذن إن كانت A ممكنة في كل C و C ممكنة في بعض A ، فإن A ممكنة في بعض B لأنه يكون الشكل الأول . فإن كانت A ممكنة ألا تكون في شيء من C وكانت ب /٢٠/ ممكنة في كل C ، فإنه يجب أن تكون A بمكى ألا تكون في بعض A ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس . فإن وصفت المقدمات سالتين ، فإنه ليس يجب عليهما ^(٣) شيء ضرورة . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدم . لأنه إن كان كلا A ب ممكماً ألا يكون في شيء من C /٢٥/ وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدمات كلية والأخرى جريئة ، فإن القياس يكون أولاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المصنفة . وبيان ذلك أن تكون A ممكنة /٣٠/ في كل C و B ممكنة في بعض C ، فيكون أيضاً الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجريئة ، لأنه إن كانت A ممكنة في كل C و C ممكنة في بعض B ، فإن A ممكنة في بعض B . وكذلك يعرض إن صيررت مقدمة ب C كلية . وكذلك يعرض إن صيررت مقدمة A C سالبة ،

(١) فوقها : ممكنة .

(٢) ص : ممكناً .

(٣) فوقها : عليهما .

(٤) ص : كلي .

ومقدمة بـ حـ موجبة ، /٣٥/ لأنه يكون أيضاً الشكل الأول بالانعكاس .
 فإن صيرت المقدمات سالبتين وكانت إحداهما ^(١) كلية والأخرى جزئية ،
 فإنه لا يجب عنهما شيء ناضطرار [٣٩ب] فإذا انعكست المقدمات يكون
 قياس كما كان يكون فيما تقدم .

وأما إذا أخذت المقدمات مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون
 قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون آ بالضرورة في كل ب وغير ممكنة في
 شيء منها . /٥/ أما حدود النتيجة الموجبة : فهي وإنسان وأبيض . وأما
 حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .
 [١٨٩] .

- ٢١ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدمات مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة
 تكون ممكنة غير مطابقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما
 تقدم /١٠/ من ترتيب الحدود فنسكن أولاً المقدمات موجبة ، ولنكن آ
 موجودة في كل حـ ، وبـ ممكنة أن توجد في كل حـ . فإذا انعكست مقدمة
 بـ حـ يكون الشكل الأول ونكون النتيجة أن آ ممكنة في بعض بـ ،
 لأنه حين كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت
 تكون النتيجة ^(٢) ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدمة آ حـ سالبة ، وكانت
 مقدمة بـ حـ واجبة ، /١٥/ وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون
 ممكنة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى
 المقدمات ممكنة في هذا الشكل ، /٢٠/ تكون النتيجة ممكنة . فإن صيرت

(١) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : إحداهما .

(٢) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بـ حـ مطلقة وكانت آ حـ ممكنة .

المقدمة السالبة ممكنة عند الطرف الأصغر ^(١) ، أو صيرتا كليهما ^(٢) سالتين ، فإنه يكون من هذه المقدمات الموضوعية قياس . وأما إذا قلبت الصعري فيكون ^(٣) كما كان يكون فيما تقدم ^(٤) . فإن كانت إحدى /٢٥/ المقدمات كلية والأخرى جزئية . واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها ^(٥) كلها تم بالشكل الأول /٣٠/ فإذاً هو بَيِّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن ب موجودة في كل ح ، ولتكن [٨٩ ب] آ ممكنة ألا تكون في بعض ح . فإذاً هو واجب ضرورة أن آ ممكنة ألا تكون في بعض ب . /٣٥/ لأنه إن كان آ في كل ب بالضرورة ، وكانت ب موجودة في كل ح ، فإن آ بالضرورة في كل ح ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن آ ممكنة ألا تكون في بعض ح . [١/٤٠]

فإن أُجِدَّتْ المقدمات مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبذلك الحدود .

(١) ت . مصلح من السرياني .

(٢) ص : كليهما .

(٣) ص : يكون .

(٤) ت . وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : « وإن صيرت المقدمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدم . وبيان ذلك بثلاث الحدود بأعيانها » .

(٥) ص : لأن .

< تأليف الممكن والضروري ^(١) في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدماتين صطرابية والأخرى ممكنة وكانت كـ ^(٢)
 ٥/ المقدمتين موجبتين ، فيكون ^(٣) قياساً أبدأ أن النتيجة ممكنة . فإن
 كانت إحدى المقدمتين موجبة ولأخرى سالبة ، وكانت الموجبة
 اضطرابية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . وإن كانت السالبة اضطرابية
 تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرابية فليس
 يكون عليها قياس . كما أنه ١٠/ لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .
 فننكر كلنا المقدمتين أولاً موجبتين بأن تكون أ في كل ح بالضرورة ،
 وبممكنة في كل ح ، فلأن أ بالضرورة في كل ح ، وح ممكنة ١٥/
 في بعض ب ، فإن أ تكون بالإمكان في بعض ب ، لا بالإطلاق فيها ،
 لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبين إن وصفت مقدمة
 ب ح اضطرابية ومقدمة أ ح ممكنة . فننكر أيضاً إحدى المقدمتين
 موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرابية بأن تكون أ ممكنة
 ولا في شيء من ح ، وب في كل ح اضطراباً ، فيكون أيضاً الشكل ٢٠/
 الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، - فهو بين أن النتيجة تكون
 ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [١٩٠] هكذا في الشكل
 الأول ، فإن النتيجة تكون ممكنة . - فإن كانت المقدمات ^(٤) السالبة ٢٥/
 اضطرابية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك
 أن تكون أ بالضرورة غير موجودة في شيء من ح وب ممكنة في كل ح .

(١) فوقها : الاضطرابي .

(٢) ص : كلتي .

(٣) ص : يكون .

(٤) فوقها : المقدمة .

فإذا اُرْتُجعت مقدمة بـ حـ الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه /٣٠/
المقدمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدمات فيه هكذا ،
كانت أ غير موجودة في بعض بـ وممكنة ألا تكون في بعضها . فإذا أ
غير موجودة في بعض بـ . — فإن صيرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر
سالبة . فلأنها إن كانت ممكنة تكون قياساً بالانعكاس المقدمة الممكنة ،
/٣٥/ كما كان يكون فيما تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون
قياساً ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون أ في كل ب بالضرورة وتكون
أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة
موجبة كلية هي : فرس وناثم وإنسان دثم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة
كلية : ففرس وبقطان وإنسان ناثم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدماتين كلية والأخرى جزئية ،
لأنه /٤٠/ إن كانت كلتا^(١) المقدماتين موحيتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة
لا مطلقة [٤٠ب] وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة
والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية
فإن النتيجة تكون سالبة /٥/ مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس
الكلية ، لأنه بالشكل الأول ضرورة تم هذه المقاييس . فإذا كما عرض
في تلك المقاييس ، كذلك /١٠/ وفي هذه بالضرورة يتعرض . فإن صيرت
السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فإنها إن كانت ممكنة تكون قياساً
بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس /١٥/ تكون قياساً . ويبين ذلك
على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبذلك الحدود .

فهو بيّن في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون^(٢) ، ومتى لا

(١) ص : كلتي .

(٢) م : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

يكون ، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ب] ممكنة ، ومتى مطابقة : وهذا أيضاً
يتبين أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتم بالشكل الأول .

[] [تم القول في تأليف القياسات]

- ٢٣ -

< التطبيق الكلي للأشكال . - الرد إلى الشكل الأول >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس
/٢٠/ الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل . وأما أن كل قياس ^(١) في
الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحد من هذه
الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود
وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جرمياً أو بشرطية .
/٢٥/ وأما لقياس الذي يكون برقع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس
الذي يكون بشرطية . فلتتكلّم أولاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت
هذه تبينت المقاييس التي تكون برقع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس
التي تكون عن شرطية .

إن احتيج أن يقاس أن ^أ مقول على ^ح أو غير مقول فيجب ضرورة
/٣٠/ أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن ^أ مقول على ^ب ،
يكون المأخوذ هو المطلوب أولاً . - فإن أخذت ^أ مقولة على ^ح غير
مقولة على شيء ، ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على ^أ ، فإنه لا
يكون قياس أثبتة ، لأنه بصفة ^(٢) شيء واحد على شيء واحد لا يعرض

(١) فوقها : مقياس .

(٢) صفة = حمل .

شيء باضطرار . / ٣٥ / فإذاً يجب أن تصاف إلى ذلك مقدمة أخرى .
 فإن أخذت مقولة على شيء آخر أو أحده شيء آخر مقولاً على أ أو على
 ح ، فإنه ليس شيء بمنع أن يكون قياس^(١) ؛ ولكنه لا يكون القياس على
 ب بهذه المقدمات المأخوذة . وكللك لا يكون قياس على [ب] و إذا
 كانت ح في شيء آخر ، وذلك الشيء / ٤٠ / في آخر ، وذلك أيضاً في
 آخر ، وكان ذلك غير متصل ب ب . لأننا نقول في الحملة إنه ولا قياس
 واحداً^(٢) يكون ألتة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما [٤١] وسيط^(٣)
 مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن لقياس المرسل^(٤) من مقدمات .
 فأما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدمات التي على ذلك الشيء
 [٤١] . / ٥ / وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدمات
 التي لهذا على هذا . فمحال أن توجد مقدمة على ب إذا لم يوجد شيء
 مقول عليها أو مألوف عنها . وأيضاً محال أن توجد مقدمات أ ب على ح
 إن لم يوجد شيء واحد / ١٠ / مشتركاً لهما ، ولكن لكل^(٥) واحد منهما^(٦)
 أشياء^(٧) يقال عليها خاصة أو يستلبي عنها . فإذاً ينبغي أن يؤخذ شيء

(١) ص : قياس .

(٢) ص : واحد .

(٣) فوقها : وسط .

(٤) ت : أي القياس المطلق إما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء
 بعينه من أي شيء كان فإنه يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء
 كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدمات التي
 لهذا على هذا .

(٥) ت : يعني أن يكون لكل واحد من الطرفين في المقلمة ما يقال عليه خاصة دون
 الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحصل على أحدهما
 موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٦) فوقها : منها .

(٧) فوقها : شيئاً .

واحد" وسيطاً بينهما يكون "مُوصَّلاً" بالصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورة أن يوجد شيء مشتركاً لهما وذلك يمكن على ثلاث جهات . لأنه يكون إما أن يحمل $15/1$ على $ح$ و $ح$ على $ب$ ؛ أو بأن تحمل $ح$ على كليهما ، أو بأن تُحمَل كلتا هما ^(١) على $ح$ ، وكان ذلك هو الأشكال التي ذكرنا - فهو يبين أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وُجِبَ بأوساط كثيرة أن $أ$ هي $ب$ ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون $20/$ كما يكون بوسط واحد .

وهو يبين أن المقاييس الحرة . لأشكال التي ذكرنا ثم . وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال وإنما ^(٢) تم بواحدة من هذه الأشكال فهو يبين مما نقول : كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجة "جزماً" ^(٣) ، وأما المطلوب الأول فتوجه شرطاً إذا عرض شيء "مُحال" $25/$ بوضع القيصمة ، مثل أنه ليس لاقطر والضلوع مقدار مشترك

(١) ص : كليهما . - ت . والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تبين أن الحيوان على كل إنسان ، فتضع فصوص المطلوب على حسب ما يفعل في برهان الخلف ، وهو . الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ويحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس فأخذ مقدمة مقراً (ص) مقرر (ها) وهي الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج هـ من . الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، وموجود في كل ناطق - من الصرب الرابع من الشكل الثاني - : الناطق غير موجود في بعض الإنسان - وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمي . والمطلوب الأول لما نطل ققيصة صح هو . فذلك شرط إذا كان متى يطل هذا صدق هذا .

(٢) ص : إنما .

(٣) ت . أما قوله جرماً ، فمعنى ذلك نتيجة لقياس جزمي ، أي حملي ؛ ومعنى الكذب .

من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد .
 فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج ^(١) مساو للمرد . وأما الذي يتبين شرطاً فهو
 أنه ليس للفطر والفضل مقدار مشترك ، لأنه يجب عن تقيضه هذا القول
 الكذب ، لأن /٣٠/ هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع
 إلى المحال أن ينتج شيء محال بالقبضة الموضوعية . فإذا القياس جزماً
 يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال . وأما المطلوب
 الأول [٩١ ب] فيتبين ^(٢) شرطاً . وقد قدا /٣٥/ فيما تقدم إن المقاييس
 الجزمية هذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون مائر المقاييس الشرطية
 كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدمة المحولة فيها /٤٠/ أبداً
 يكون القياس الخزم . وأما المطلوب الأول فإنه يجب إما عن اصطلاح
 [١١ ب] وإما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس
 إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل
 /٥/ قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية .

مقدمة ٢٤

< كيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجهة ومقدمة كلية ؛
 لأنه ^(٣) بلا مقدمة كلية [و] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون —
 غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب ، —

(١) جن : مساوي .

(٢) فوقها : فيبين .

(٣) ت . لم يبين أنه لا يكون قياس من سابين وهو القسم الأول من هذه الأقسام
 الثلاثة التي ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ، وأثبت
 ذلك بإلزامه كل ولا واحد .

فليكن الشيء α / ١٠ / المطلوب أن للذة الموسيقية فاضلة ، فإن قدم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد في قوله : « كل » — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التي مسفته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدمة . / ١٥ / وبين ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين التين عند القاعدة متساويتان . فلنخرج إلى المركز نخطي α ب . فإن أحد أحد زاويتي α + β مساوية لزاوية γ + δ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أصف السواثر متساوية ، وأيضاً إن أحد زاويتي γ مساوية لزاوية δ من غير أن تأخذ الزاوية ^(١) كلها التي تقطعه الدائرة ، وأنه إذا أخذ ^(٢) من زوايا متساوية بقى / ٢٠ / منها زوايا متساوية وهي γ ^(٣) و δ فإنه قد تقدم في قوله المطلوب الأول . فهو إذن بين ^(٤) أنه في كل قياس بسمي أن تكون مقدمة كلية وأن الشيء انكلي من مقدمات

- (١) ت . قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .
 (٢) ت : بين أن زاويتي γ و δ وهما على قاعدة مثلث α ب و متساويتان إذا أخذ أن كل زاوية أصف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتي لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية بقى الباقية متساوية . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها α و β هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي تغدها من الدائرة وهي التي عند مساوية للزاوية التي عند محيط بها قطري والقوس التي تفررها لأتت زاويتان من زوايا أصف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهي γ وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث α ب و وقوس δ و زاوية α و β وهي التي تحيط بها أيضاً قوس α وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأتت زاويتي قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتي γ و δ ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتان ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فونها : أي نقص .

(٤) ص : أن .

كلية يتبين ، فإن الجزئي قد يتبين من مقدمات كلية ، وقد يتبين من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذا إن كانت النتيجة كلية [١٩٢] فينبغي أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية قد يمكن /٢٥/ ألا تكون النتيجة كلية . وهو بَيِّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا ^(١) المقدمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي /٣٠/ أن تتفقد سائر الصفات ^(٢) وهو بَيِّن متى يكون قياس ^(٣) مرسلًا ^(٤) ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياس بالضرورة تكون /٣٥/ الحدود على نحو من الأنحاء التي ذكرها .

- ٢٥ -

< تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو بَيِّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر وإن لم تكن النتيجة الواحدة لتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تتبين ^(٥) بمقدمتي آ ب وبمقدمتي حـ د أو بمقدمتي آ ب وبمقدمتي آ حـ ، لأنه ليس /٤٠/ شيء يجمع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة فإذا كان ذلك ، فإن

(١) ص : كافي .

(٢) ت : يعني الممكن الذي ليس على الأكثر ولا أقل ، والمتساوي

(٣) ت . يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(٤) ت : أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق

(٥) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا

كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس

كل إنسان أبيض ، والأسود والإنسان لأسود هو الوسط

[٤٢ أ] المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من مقدمتي A بـ قياس — مثل أن تؤخذ مقدمة A بمقدمتي D — وأيضاً مقدمة B بمقدمتي R — أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً ^(١) والأخرى قياساً ولكن على هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي A بـ C . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس $/5/$ واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة واحدة محدود كثيرة . أما على نحو ما تنتج A بـ C من A بـ C محال ، وإلا فلتكن D نتيجة من A بـ C و E . فإذن بالضرورة بشي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياساً فالضرورة $/10/$ تكون المقدمات هكذا . فلتكن A و B على هذه النسبة ، فإذن تكون منها نتيجة إما D وإما إحدى C و E أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . فإن كانت النتيجة D فإن القياس يكون من مقدمتي A بـ C و C و E أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً $/15/$ منها نتيجة وهي إما D وإما إحدى A بـ C وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة D أو إحدى A بـ C ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط ^(٢) كثيرة . فإن كانت نتيجة غير D $/20/$ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإذن لم تكن نسبة C إلى D نسبة يكون منها قياساً ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذة من أجل شيء ما مثل التقاط ^(٣) أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكيل لهذه . فإن كانت من مقدمتي A بـ C نتيجة غير D ، ومن $/25/$ مقدمتي C و E إما إحدى A بـ C أو شيء غيرهما ، فإن للمقاييس

(١) التقاطاً : بالاستقراء .

(٢) فوقها : بحلول .

(٣) التقاط : استقراء .

تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ . فإن لم يكن من مقدمات هـ نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً /٣٠/ والآخر يكون قياساً على المطلوب الأول .

فإذن هو بيّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذا كان ذلك بيّناً فإنه بيّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن /٣٥/ الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتبع القياسات كما قيل فيما تقدم فهو بيّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً ^(١) وذلك أن بعض النتائج التي ذكرت قبل /٤٠/ قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئاً [٤٢ب] ، صطرار أو يكون فيه شيء لا يحتاج إليه في بيان المطلوب فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن (الحدود أكثر) من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد فإذا أنتج /٥/ [٩٣أ] الشيء المطلوب من مقدمات مألوفة من مقاييس قبلها أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل آ ب بأوساط حـ وـ فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ، لأن أحد الرائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها . وعلى كلتا ^(٢) الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود أفراد . وإذا /١٠/ كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضِعَ الحد . فإذا إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود

(١) فوقها : أي اثنين .

(٢) ص : كلتي .

أفراداً وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود /١٥/ والمقدمات كما كانت المقاييس الأنحر^(١) ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المراد ومن الحد الأنخير الذي قبله نتيجة^(٢) . وأما منه ومن سائر الحدود الأنحر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزداد حد واحد على حدود آ ب ح . فإنه إذا زيد /٢٠/ يمرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة آ ك ونتيجة ب ح ، وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت ح . فإن جعلت فوق آ حدثت نتيجة د ب و د ح . وإن جعلت بعد آ حدثت نتيجة آ ب ونتيجة د ب وكذلك الحدود^(٣) . فإن^(٣) زيد الحد^٤ في الوسط ، فإنه على هذا المثل تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ، خلا حداً واحداً^(٣) ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذن النتائج تكون لتكثر أكثر من الحدود /٢٥/ ومن المقدمات .

- ٢٦ -

< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عددا [٩٣ ب] موجودة ، وأما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضاً يتبين لما أي المطلوب يكون القياس به صعباً ، وأما يكون القياس به هيناً

/٣٠/ لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب .

(١) فوقها . يعني البسيطة

(٢) ت ما بين < الرقمين > (في لأصل : لمصروب عليه بحمرة) لم يوجد في السرياني بقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

والكلي الموجب يتبين بالشكل الأول فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛ /٣٥/ وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأول على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضرب .

[٤٣ أ] فهو بَيِّنٌ إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً ، وإبطاله هَيِّنٌ . وبالحملة لإبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي بطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي /٥/ يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكلي ففي شكلين . وكذلك يعرض في إبطال السالب الكلي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كلي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما لإبطال الجزئيات فهي ضرب واحد ، إما بأن تبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما لإيجاب المطلوبات الجزئية سهلاً^(١) ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالحملة ، لا ينبغي أن نعفل أن الإبطال قد يكون /١٠/ بعضها البعض ، أي لإبطال كلي بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلي . وأما لإيجاب الكلي فمحال أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما لإيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطال أسهل من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حد^٢ وكم مقدمة . /١٥/ وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ، وأيضاً أي مطلوب يتبين في أي شكل ، وأيضاً في أشكال كثيرة ، وأيضاً في أشكال قليلة .

(١) فوقها : تبين .

< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثاني

على اكتساب المقدمات

فيسفي الآن أن نقول كيف نكتسب أبدأ للشيء المطلوب الموضوع /٢٠/
مقاييس ، وبأي مسيل نأخذ أو ثل كل شيء ؛ لأنه ليس يسفي أن نعلم
فقط كون المقاييس ، ولكن يسفي لمن علمها أن تكون له قوة على أن
يعملها . /٢٥/ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألتة قولاً حقيقياً
كلياً مثل < قلوب > ^(١) وقلباس وكل شيء جزئي محسوس وأشياء آخر
نحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان
أيضاً . ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على
قلوب والحي على الإنسان ، /٣٠/ وهو يتيسر أن من الأشياء ما لا يقال على
شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء
آخر إلا بالعرض ، لأن قد نقول أحياناً /٣٥/ ذلك الأبيض سقراط وذلك
الحائي قلباس . وسببين فيما بعد أن لأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق .
ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر
ولا يبرهن عليه مقول آخر إلا عن جهة الرأي /٤٠/ المحمود . وأما
الأشياء الجزئية فلها لا تقال على آخر ، ولكن تقال عليها آخر . وأما
الأوساط فيمكن فيها الجهتان ^(٢) ، لأنها تقال على آخر ويقال عليها آخر .
وأكثر ما يكون الكلام ولمحص عن هذه الأوساط .

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين .

[٩٣ب] فيبغني أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة :
بأن يؤخذ المطلوب أولاً فيوضع ويُنظر : [٩٤ب] ما حدود الشيء
ونحواته ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها
الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ /٥/ في الشيء . وأما الأشياء التي لا
يمكن الشيء فيها فلا يبغني أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع .
ويتبغني أن نُميز ^(١) أيما من اللواحق بقدر بماذا ، وأيما منها حواص للشيء ،
وأيما منها يقال مع الشيء بالعرض ويبغني أيضاً أن نُميز أيما من هذه
يقال بالرأي المحمود ^(٢) ، وأيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحد
من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة . وكلما أكثر من
/١٠/ اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . ويبغني أن يختار ليس
الأشياء اللاحقة لشيء حرثي ، ولكن اللاحقة لكل شيء ، مثل أنه لا
يبغني أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ،
لأن القياس إنما يكون /٢٠/ بالمقدمات الكلية فإن كانت المقدمة مهمة ،
فإنه غير مبني أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بأن أنها كلية .
وكذلك يبغني أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي
قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا يبغني /٢٥/ أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن
الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن يبغني
أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلًا وكما هو جارٍ ^(٣) في القول ، لأن القول الآخر
محال عبر نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل حير :
ولكن يبغني أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذي
يبغني أن تؤخذ لواحقه محاطاً بشيء ^(٤) ، فإنه لا يبغني أن ينظر في أن /٣٠/

(١) تحتها : قسم .

(٢) في الهامش بنفس القلم . وسطه : بالضم .

(٣) ص : جاري .

(٤) فوقها : بشيء .

الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط ، لأن كل ما لاحق الحي فهو لاحق للإنسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ خواص كل شيء لأن النوع حواس^(١) دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الآخر تؤخذ خواص ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً [٩٥ أ] بالإنسان فهو لاحق لكل ما يحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . ويسعى أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشيء الذي هو عي الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما ٣٥/ بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياس^(٢) . وستبين علة ذلك فيما نستألف .

٢٨٤ —

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحملات >

إذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن يطر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئاً واحداً ، فالضرورة ٤٠/ يقال المحمول على كل الموضوع فإذا أردنا أن نتج ليس موجبة كلية ، بل موحدة جزئية ، فينبغي أن يأخذ الموضوع لكل^(١) الطرفين . فإن كانا شيئاً [٤٤ ب] واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال

(١) ص : خواصا .

(٢) ص . لكلى .

على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس : أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لاحق المحمول . فإن /هـ/ كان بعض هذه شيئاً أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل الأول وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه /و/ شيئاً أحداً ، فإن المحمول بالضرورة يس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا ^(١) . لتكن لاحق آ > هي < ب [٩٥ ب] وموضوعاتها حـ ، وما لا يمكن أن يكون في آ فليكن دـ . وأيضاً لتكن لاحق هـ > هي < ز وموضوعاتها يـ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثـ ، فإن أصبت من حـ و ز شيئاً /١٥/ واحداً ^(٢) ، فإن آ بالضرورة يكون في كل هـ ، لأن ز في كل هـ و [في كل حـ] ، فإذن آ في كل هـ . فإن أصبت من حـ و ي شيئاً واحداً فإنه بالضرورة يكون آ في بعض هـ ، لأن آ موجودة في حـ و هـ في كل /٢٠/ يـ . فإن أصبت من ز و د شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون آ غير موجودة في شيء من هـ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة تترجم و ز د هما شيء أحد ، هـ آ غير موجودة في شيء من د و د هي في كل هـ . وأيضاً إن أصبت من ب و ث شيئاً واحداً فإن آ تكون غير موجودة في شيء من /٢٥/ هـ ، لأن ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هـ ، لأن ب هي ثـ . وقد كانت ث غير موجودة في شيء من هـ . إذن أصبت من ب و ي شيئاً واحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض هـ ، لأنها غير موجودة في يـ . وذلك

(١) قولها : على هذا المثال .

(٢) قولها : أحداً .

لأنها ولا في \bar{w} موجودة وي موضوعاً له . / ٣٠ / فإذاً \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{h} . فإن أصبت من \bar{y} وب شيئاً أحداً فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن \bar{y} تكون موجودة في كل \bar{a} ، لأن \bar{b} موجودة في كل \bar{a} وأما \bar{h} موجودة في كل \bar{y} ^(١) ، لأن \bar{y} هي \bar{b} . وأما \bar{a} فإنها ليس بالضرورة في كل \bar{h} ، ولكنها في بعضها بالضرورة من / ٣٥ / جهة أن الكلية الموجبة ترجع جزئية .

فهو يبين أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حديثي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جداً ، مثلما إذا قصدنا إلى [١٩٦] لواحق \bar{h} فهو أولى / ٤٠ / أن سطر في \bar{w} ^(٢) من أن سطر في \bar{d} ^(٣) فقط وإذا نُظِر في لواحق ^(٤) \bar{a} فهو أولى [٤٤ ب] أن نسطر في \bar{w} من أن سطر في \bar{h} ، لأنه إن كانت \bar{a} موجودة في \bar{w} فإنها وفي \bar{z} موجودة ، وفي \bar{h} . فإن كانت \bar{a} ليست لاحقة لـ \bar{w} فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ \bar{d} .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء \bar{a} ، لأنه إن كان لاحقاً له أوائل ، فإنه لاحق لما تحت ذلك ، وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها / ٥٠ / .

وهو يبين أن الطر يكون في الثلاثة الحدود والمقدّمين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي دُكرت . لأنه يتبين أن \bar{a} موجودة في كل \bar{h} إذا أخذ شيء من \bar{h} وز شيئاً واحداً ^(٥) . ويكون هذا المأخوذ الحد

(١) فوقها : بـ .

(٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحمي » .

(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) في الهامش بالأسود : « يعني بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

(٥) فوقها : أحداً .

الأوسط /١٠/ وتكون الأطراف α و β : فيكون الشكل الأول . -
ونشئ أن α موجودة في بعض β إذا أخذ من β شيء شيئاً واحداً :
ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط γ - وبين أن α
غير موجودة في شيء من β إذا أخذ δ و ϵ شيئاً واحداً ، ويكون على
هذه الجهة الشكل الأول والثاني : أما الشكل الأول فلأن α غير موجودة
في شيء من δ إذ كانت ترتجع السالبة و ϵ موجودة في كل β ، وأما
الشكل الثاني فلأن δ عبر /١٥/ موجودة في شيء من α وموجودة في
كل β . - وبين أن α غير موجودة في بعض β إذا كان γ شيئاً واحداً ، -
وذلك الشكل الثالث ، لأن α تكون غير موجودة في شيء من γ وتكون β
موجودة في كل γ .

فهو إذن بَيَّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي
/٢٠/ ذكرت ، وأنه لا يسعى أن يختار في اكتساب المقدمات ما يلحق
كلاً (١) الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياس "الثقة" ، لأنه في
الجملة ليس يوجب شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُستلَب
شيء من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في
الواحد وغير موجود في الآخر .

/٢٥/ وهو بَيَّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن
يعمل قياساً : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً (٢) ، وإذا
كانت موصوعات α وما لا يمكن أن يكون في β شيئاً واحداً ، وأيضاً
إن كان مما لا يمكن أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون
قياسٌ عن ذلك . - /٣٠/ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً مثل
 β و γ ، يكون الشكل الثاني وتكون معدماته موجبة . فإن كانت

(١) ش : كلي .

(٢) فوقها : أحداً .

موضوعات α وما لا يمكن أن يكون في α شيئاً واحداً مثل α ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصعري فيه سالبة . - فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً واحداً مثل α/β / β/α / دت فإن كلتا المقدمات تكونان سالبتين إما في الشكل الأول وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياساً ألبتة .

وهو بَيِّن أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ، وأنه ليس ينبغي أن يؤخذ غير أو صد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل α/β / β/α / الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً [٤٥] واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عرَض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس يسحل إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا ، [٩٧] مثل أنه إن كانت α و β أضداداً وغير ممكنة أن تكون في شيء واحد فإنه يمكن قياس عن ذلك أن α غير موجودة α/β / في شيء من α . فلذلك بالضرورة تكون β و α شيئاً واحداً . وأيضاً إن كانت β لا يمكن α/β / أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن α غير موجودة في بعض α ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني

(١) ت ٠ قوله : لا يمكن أن يكون في شيء أحد - جمع له جميع المتقابلات ، لأنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابليتها في شيء أحد . وحققاً إن القياس على أن α موجودة في بعض α يكون في الشكل الثاني في الصرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت β و α التي هي موضوع α متقابلتين ، ومن البين أن α إذا كانت أحص من α فهي غير موجودة في بعض α وكل مباين ل α أي مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمي α ، فيكون حينئذ β و α شيئاً واحداً و β هي محمول α و α هي مباينة ل α : إلا أن مباينتها جزئية . فقد تقوّمت لنا مقدّمتان : إحداهما القابلة β على كل α ، ولأخرى β التي هي α غير موجودة في بعض α . وهذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن α غير موجودة في بعض α

لأن بـ /١٠/ موجودة في كل أ وغير موجودة في شيء من مـ . فإذا
بالضرورة تكون مـ وثـ شيئاً واحداً ، لأنه لا فرق بين أن تكون بـ ومـ
غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون مـ ودـ شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ
جميع ما لا يمكن أن يكون في هـ . /١٥/ .

فهو يتبين أن من هذا النظر ليس يكون قياساً أثبتة ، لأنه إن أخذت
بـ ودـ أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن بـ وثـ شيء أحد . ويعرض
للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية^(١)
من /٢٠/ جهة أنهم يعقلون أن بـ وثـ شيء أحد .

- ٢٩ -

> تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذات الجهة <

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها
إما /٢٥/ تكون بالواحد التي للطرفين وبالتالي بسحقها الطرفين والنظر في
القياس الهرمي والرافع إلى المحال واحد . لأن الشيء الذي يبين حتماً
يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال ومحدود واحدة ، والذي يتبين برفع
الكلام إلى المحال يكون أن يتبين حتماً . مثل أن أ غير موجودة في
شيء من هـ . وإلا فلتكن موجودة /٣٠/ في بعضها . ولأن بـ موجودة
في كل أ ، وأ موجودة في بعض هـ ، فإن بـ موجودة في بعض هـ ، ولكن
كانت بـ غير موجودة في شيء من هـ . — وأيضاً أن أ موجودة في

(١) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً
ليس ثمته نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ،
يمكن بقياس آخر يوجه ذلك .

بعض هـ . لأنه إن كانت أ غير [٩٧ ب] موجودة في شيء من هـ ، وكانت هـ موجودة في كل شيء ، فإن أ غير موجودة في شيء من يـ ، / ٣٥ / ولكن قد كانت موجودة في كل هـ . — وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيان الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لوجح الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي نقيس جرماً أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا (١) البرهامين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن أ غير موجودة في شيء من هـ ، لأنه إذا صيرت موجودة في بعضها كانت ب موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن أخذت ب غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل أ ، فإنه يتبين / ٤٠ / جرماً أن أ غير موجودة في شيء من هـ . وأيضاً أن يتبين جرماً أن أ غير [٤٥ ب] موجودة في شيء من هـ . فإن ذلك أيضاً يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وصفت أ موجودة في بعض هـ وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوحد حد آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتفعت (٢) هذه المقدمة / ٥ / وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس حزمياً وتلك الحدود بعضها التي بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي ينمصل من الرافع إلى المحال بأن كنت (٣) المقدمة توحيد في الجزمي حقاً وأما في الرافع إلى المحال / ١٠ / فإن لواحدة توجد كذباً

وسنبين ذلك فيما نستأنف بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بياناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس (٤)

(١) ص . كلي .

(٢) ت : معنى ارتفعت ، أي أحدث نفسها الذي كان أولاً قبل أن أقبله إلى الكذب

(٣) ص : كلي

(٤) فوقها : القيس .

١٥/ جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون تتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون في [٩٨ أ] المقدمات الشرطية منها ، وكس في القول المحول . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزمية . وينبغي أن نتفقد / ٢٠/ ونقسم^(١) على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما ينين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية ، لأنه إن كانت حـ و يـ / ٢٥/ واحداً ، وكانت هـ موجودة في يـ فقط ، فإن أـ موجودة في كل هـ . وأيضاً إن كانت دـ و يـ شيئاً واحداً وكانت هـ مقولة على يـ فقط ، فإن أـ غير مقولة على شيء من هـ . فهو يتبين أنه على هذه الجهة يسمى أن ننظر وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاصطورية والممكنة ، لأن النظر / ٣٠/ في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد . لأنه قد يتبين أن بهذه يكون قياس الممكن وكذلك / ٣٥/ في سائر المقاييس .

فهو يتبين مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، ولكن ومحال أن تكون بعيرها . لأنه قد تبين أن كل قياس إما / ٤٠/ يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من المحوقة ، لأن من هذه تكون المقدمات [٤٦ أ] واكتساب الحد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء أخرى [٩٨ ب] .

(١) = تمييز .

<البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات>

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي /٥/ فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتمقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحو ما ، وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ، وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قبلت في الحملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي /١٠/ أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب ^(١) على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ، ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . ويسعي أن يختار /١٥/ قد كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات ^(٢) خاصة مثلما إن كان المطلوب حبراً أو علماً ، فإن أكثر المقدمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ، ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم السجوم إلى التجربة بأمور السجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كاملاً حيث /٢٠/ وجدت البراهين السجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذا /٢٥/ إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تظهر البراهين حيث بسهولة ، لأنه إن لم يتحلف شيء في الجزء من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإننا نقول إننا ^(٣) نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

(١) فوقها : يحاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

(٣) : ص . إن

فقد قيل في الحملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء
/٣٠/ فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل » (١) .

- ٣٩ -

< القسمة >

وأما أن القسمة التي تكون بالأجاس جزء صغير من هذا المأخذ ، فإنه
سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [٩٩] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم
ما ينبغي أن يبرهن وتنتج ابتداءً شيئاً فوقائياً^(٢) ، أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل
/٣٥/ المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعطلون أن يُقنعوا أنه يكون برهان
في الذات وفي ماعية الشيء ، فإذا هم مستعملون^(٣) للقسمة ما كانوا
فهموا أي شيء^(٤) يمكن أن يتبين قياساً . ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا
يتبين على /٤٠/ نحو ما قلنا ، لأنه إن احتيج أن يتبين شيء في البراهين
يسعى أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر ابتداءً من الطرف
الأول . وأما في القسمة /٤٦/ ب/ فيخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد
الأوسط أكبر . فليكن الحي أ والمائت ب والأرلي ح ، وأما الإنسان
الذي ينبغي أن يؤخذ حده فليكن د ، فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حي
إما أن يكون مائتاً أو أرلياً . وذلك هو أن كل أ إما أن يكون ب أو ح
وأيضاً يصح أن الإنسان د حي ، /٥٠/ في قسمته ، ثم يأخذ أن أ محمول على
د . فالقياس هو أن كل د إما أن يكون ب ، أو ح ، فإذا الإنسان

(١) راجع خصوصاً : « الطويقا » م ١٤٠ ف ١٤ .

(٢) ص : شيء فوقاني .

(٣) ص : مستعملوا .

(٤) ص : ليش الذي . - وقد أصلحنا هذه اللمعة العامة

بالضرورة إما أن يكون مائتاً أو أربعمائة ، وأما حياً مائتاً ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذي /١٠/ كان ينبغي أن يبرهنه .
 وأيضاً إذ نصح أن \bar{a} هو حي مائت ، وذو الأرجل \bar{b} وغير ذي الأرجل \bar{c} ، والإنسان \bar{d} ، فإنه يأخذ أن \bar{a} إما أن تكون في \bar{b} أو في \bar{c} ، لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير /١٥/ ذي أرجل ، ويأخذ \bar{a} مقولة على \bar{c} ، لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك ، وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن .
 وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . /٢٠/ وأما المصطلح الواحد الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً^(١) . [٩٩ ب] وأحد ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً شيئاً ألبتة حتى إنه يعرض منه آخر باضطراب . ولا يتوهمون /٢٥/ أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قبل فهو نبيئ أنه لا يمكن بهذا الملاحظة أن سلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس العرّص أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي مجهل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والصّح . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن /٣٠/ يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذن ليس للقسم أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وهذه السبيل ليس يتبين شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك \bar{a} والطول \bar{b} والقطر \bar{c} . — /٣٥/ فهو نبيئ أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل مظهر ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعا .

(١) ص : أطراف

فهو بيّن مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

- ٣٢ -

< قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

/٤٠/ وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال [١٤٧] التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدتها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض مما /٥/ سنتكلم فيه الآن من حصل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قل أولاً ويكون ابن هكدا كما قيل . لأنه يجب أن يكون الحق شاهداً لنصه ومتبعاً من كل جهة .

فيسمي أولاً أن نتعاطى أحد مقدمي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام /١٠/ إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك يسمي أن نحصى أبما [١١٠٠] المقدمة الكبرى ، وأبما الصغرى ، وهل هما موحودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما /١٥/ في المسألة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنجح الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أخذنا في القياس شيء ^(١) لا يحتاج

(١) ص : شيئاً .

إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون / ٢٠ / أن يردّ الكلام إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من لقصاص ، ومنه ما يحوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطرابي ، مثل أنه إن قدم أن ييطان (١) غير جوهر ليس ييطان جوهر . / ٢٥ / وييطان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهر ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعا من هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات وأيضاً إن كان إنسان موجوداً ، فهي موجوداً . وإن كان حي موجوداً ، فهو موجود . فإن كان إنسان / ٣٠ / موجوداً فهو موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات لأنه ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم وتعرض لنا الخدعة في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطرابي من الموضوعات فيه ، لأن القياس هو اضطرابي ، ولكن الاضطرابي يذهب على أكثر مما يذهب عليه / ٣٥ / القياس ، لأن كل قياس اضطرابي ، وليس كل اضطرابي قياساً . فإذا ليس يجب إذا

(١) في الهامش بالأسود : « الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجوهر ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزوم ذلك من قبيل أن ما لم يكن لا جوهر فهو جوهر »

(٢) في الهامش بالأسود : « قال بـ المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبير ويلغون الصغرى إذا كانت محصورة فيها ، وما يستعمله الجدل ، فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبير — مما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب »

(٣) في الهامش بالأسود : « حاشاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأعمص من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن يجعل المقدمتين مقيدة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للإنسان موجوداً ، فالجواهر موجود »

عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغي أن تتعاطى رفع ذلك إلى شكل ، ولكن ينبغي أن تؤخذ أولاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلتا ^(١) المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا ^(١) المقدمتين /٤٠/ [١٠٠ ب] في كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخر محمولاً عليه /٤٠ب/ في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ، فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً ، فإنه يكون الشكل الأخير ، لأنه هكذا كانت ستة الحد الأوسط في كل شكل /٥/ . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو يبين أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فإنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكل ، وفي أيما يتبين الجزئي ، فإنه /١٠/ يبين أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فلما إننا نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

— ٣٣ —

< الكم في المقدمات >

فقد يعرض أن نُحتدعَ مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض /١٥/ شيء اضطراري كما قيل أولاً . وقد تعرض أحياناً الخدعة من

(١) ص : كلي .

تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن يغفل ، مثل أنه إن كانت α مقولة على β ، وبـ مقولة على γ ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياس^(١) . ولكنه /٢٠/ ليس يكون عن ذلك شيء اضطرابي ألبيته ولا قياس^(٢) . فليكن α أرباباً ، وبـ أرسطومانس متوهماً و γ أرسطومانس ، فهو حق أن تكون α في β ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ، وهو حق أن تكون β في γ ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً . وأما α فغير^(٣) موحودة في γ لأن /٢٥/ أرسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغي أن تؤخذ مقدمة α كلية ، ويمكن هو كذب أن يقضي بأن كل أرسطومانس متوهم هو أسداً ، إذ كان أرسطومانس /٣٠/ في طبيعته أن يتلف . — وأيضاً فليكن γ ميقالوس ، ولكن β ميقالوس موسيقوس ، و α إن يتلف عداً فهو حق أن يقال إن β [١١١] على γ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال α على β ، لأنه يتلف عداً موسيقوس ميقالوس ، فلما أن يقال α على γ فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن /٣٥/ كل ميقالوس موسيقوس يتلف عداً ، لأنه لم يكن انقياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخدعة تكون من العصل الخفي اليسير : لأنه : « إذا كان هذا في هذا موجوداً »^(٢) ، كأنه ليس بمفصل من لقول : « إن هذا في كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس^(٣) .

(١) ص : غير .

(٢) ص : موجود .

(٣) أي أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين

< الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت اَ صحيحة وكانت بَ مرضياً وحتَ إنساناً ، فهو [٤٨] حق أن يقال إن اَ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن بَ في كل حَ (لأنه ^(١) /٥/ ليس كل إنسان قابلاً ^(٢) للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس ٠ /١٠/ مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحاً » ، وبديل المرض : « مريضاً » . لأنه ليس حقاً أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصح . لأن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن ، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . وأما في الشكل /١٥/ الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عيبها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، ولكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ، وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس . - وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعام والجهل وفي الجملة الأصداد يمكن /٢٠/ أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض . فهو بيّن أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع

(١) ص . لأن .

(٢) ص . قابل .

للحدود ، لأنه إذا أخذ بدن الحلات ، القابلة للحالات ، ليس يعرض كذباً ألبتة / ٢٥ / [١٠١ ب] . فهو يبين أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

- ٣٥ -

< الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً / ٣٠ / أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال وقد يُحدِّع أحياناً من أجل ذلك ^(١) ويُظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن آ قائمتين وبـ مثلث وحة متساوي الساقين ، و / ٣٥ / آ موحودة في حـ من أجل بـ ، وموحودة في بـ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بداته دو قائمتين . إذن ليس له آ بـ وسط ، إذ ^(٢) هو مبرهن . فهو يبين أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد ^(٣) ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

- ٣٦ -

< الحدود في مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأول موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود / ٤٠ / في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه .

(٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن .

(٣) ت : يعني كاسم واحد .

صفة لبعض ، أو أن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود /٤٨/ في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أمحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأخطاء ، ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فتتكن أ علماً واحداً وب الأضداد ، و آ هي موجودة في ب ، /٥/ ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صدقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط /١٠/ صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فإن النتيجة أن للخير علماً . فاما الخير فليس هو علماً ، وأما الحكمة فإنها علم . — وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط ، /١٥/ مثل أنه إن كان في كـ كـ ضد أو كل كمية علم ، والخير ضد أو كمية ، فإن النتيجة أن في الخير علم ، وليس الخير علماً ، ولا الكمية ، ولا ضد ، ولكن /٢٠/ الخير هو هذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأول صفة للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ أ] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحياناً غير صفة له /٢٥/ مثل أنه إن كان ما فيه علم له حسن وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير حسن . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نعلم إذا قيل إن شيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، /٣٠/ ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ،

مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ، واللذة كون ، فليس إذا
 اللذة كوناً ^(١) . — وأيضاً إن صححك علامة ، وليس للعلامة علامة ،
 فإذاً ليس الضحك علامة . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها
 سالبة بأن يقال : الحد /٣٥/ الأوسط على الحدين كيفما قيل . . . وأيضاً
 إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً ^(٢) إليه . لأن للإله وقتاً وليس للإله زمان
 محتاج إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن تضع الحدود
 هكذا : وقتاً ، وزماناً محتاج إليه ، وإلهاً ^(٣) . وأما المقدمات فينبغي أن
 يقال على نحو ما يقع به الحق ، ودمت قول /٤٠/ كلي أن الحدود ينبغي أن
 توضع كما يسمى كل واحد منها على الأحرار ، مثل إنسان أو خير أو
 أصدقاء ، لا . لإنسان ، ولخير ، ولأصدقاء . [٢٤٩] وأما المقدمات فيسبغ
 أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك هذا ضعيف لهذا ، وهذا من
 هذا — وما شاكل ذلك .

— ٣٧ —

< أنواع الحمل >

ولما أن يكون هذا موجوداً في هذا وأن يكون هذا صدقاً على هذا /٥/
 فيسبغ أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسل أو من
 جهة ، وإما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على
 الشيء . فينبغي أن نتفقد هذه الأشياء وتحدد كما ينبغي /١٠/ .

(١) ص : كون .

(٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

< تكرار حد بعينه >

وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط ، أعني أنه إن كان قياس أن العدل يُعلم أنه خير ، فإنه خير ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن يكون ما يعلم أنه خير^(١) /١٥/ و بـ خير و حـ عدل ، فهو صدق أن يقال إن أ على ب ، لأن الخير يُعلم أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضاً بـ صدق أن يقال على حـ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يُحتمل القياس فإن وضع أنه خير مع بـ ، فإنه /٢٠/ لا ينحل القياس البتة لأنه صدق أن يقال أ على ب . وأما بـ فخير صدق أن يقال على حـ ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه^(٢) خير — كذب وغير مفهوم . وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه^(٣) خير أو أن عسر أبل متوهم من جهة^(٤) أنه ليس ، أو أن الإنسان ليلف من جهة أنه /٢٥/ عسوس ، لأنه في كل المقاييس التي يسمي فيها الحد المكرر ينبغي أن يصير التكرار حد الطرف الأول

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلًا أو غير مرسل ، أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن تبين مرسلًا أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموحود حداً أوسط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجوداً ما . /٣٠/ فليكن يعلم أن أ موجوداً ما ، وبـ موجوداً ما ، و حـ خير ؛ فإذا

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ت : بما خير .

(٣) ت : أي هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٤) ت : أي بما هو محسوس .

تكون نتيجة أن الخير يُعَلَم أنه خير ^(١) ، لأن موجوداً ما هو علامة للذات الخاصة فإن /٣٥/ صير الموجودُ حداً أوسط وقيل مرسلًا على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياساً أن الخير يُعَلَم أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن ^(٢) يُعَلَم أنه موجود [٤٩ ب] خير ، وب موجود ، وحق خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

- ٣٩ -

< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معاهما واحداً ^(١) ، والأخبار بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون /٥/ لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول المظنون ليس هو جسماً للمتهم ، وبين القول : المتهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم ها هنا وهو معنى خبر واحد) فإنه ينبغي أن تعدّ الحدود . مظنوناً ومتوهماً .

- ٤٠ -

< استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي /١٠/ الخير ، فإنه ليس يسمى أب يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن

(١) ت : كما هو خير

(٢) ص : واحد .

كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان القياس أن اللذة خير ^(١) فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكل ذلك في سائر الأشياء . [١١٠٣]

- ٤١ -

< تفسير بعض العبارات >

/١٥/ وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بـ في كله يوجد أـ ، وأن يقال في كل الذي يوجد في بـ يوجد في أـ ولا معناهما واحد ، لأنه /٢٠/ ليس شيء يجمع أن تكون بـ في حد ولا في كله . فلتكن بـ خيراً ، ولتكن حد أبيض فإن كان يوجد في أبيض ما ، خير ^(٢) فهو حتى أن يقال إن الأبيض خير ^(٣) . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيراً ^(٤) . فإن كانت أـ في بـ ، وكانت أـ لا تقل على كل ما يقال عليه بـ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون أـ ليس فقط لا في كل حد ، ولكن ولا في حد ألبته يجب أن تكون . < سواء > /٢٥/ كانت بـ مقولة على كل حد أو كانت مقولة على حد فقط . - فإن كانت أـ يقال على كل ^(٥) ما يقال عليه بـ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بـ على شيء كله أن يقال أـ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت أـ على ^(٦) كل الذي يقال عليه بـ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بـ مقولة على حد ألا تكون أـ مقولة على كل حد أو لا تكون مقولة على حد ألبته . فهو مبني في الثلاثة الحدود أنه إن كانت بـ

(١) ص . خيراً .

(٢) فوقها : جيد

(٣) ت : في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بـ .

(٤) ت : في السرياني : فإن قيلت على الذي يقال عليه بـ كل لكه ، فإنه : أي أن ما يوجد له بـ يوجد أـ لكه .

مقولة على كل شيء ، فإن \bar{A} تكون مقولة على كل شيء ، أعني أن جميع الأشياء التي يقال عليها \bar{B} بقول على كلها \bar{A} فإن كانت \bar{B} على الكل و \bar{A} أيضاً هكذا . فإن كانت \bar{B} ليست مقولة على كل شيء ، فليس بالضرورة \bar{A} مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأننا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسي الذي /٣٥/ يسمى خطأ قديماً وخطأ مستقيماً لا عرض له ، وليس هو كما سميته ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء سسته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر سسته إلى هذا كنسبة كل إلى جزء ، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبدأ ^(١) ولا يكون قياساً ألبتة . وأما وضع هذه الحروف فتستعمله لبيان التعليم للمتعلم ، لا أنه محال ^(٢) أن [٥٠] تبين شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التي تكون عليها ^(٣) القياس ولا ينبغي أن في القياس الواحد ^(٤) ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بأخر ، فهو ليس أن حل /٥/ المقاييس كذلك .

(١) فوقها : المتبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : معها .

(٤) ت : مثل أن من مقدمتين كليتين نتبين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين . وفي الأول والثاني سألة كلية إن كانت إحداهما سألة ، وجزئية في الثالث .

- ٤٢ -

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه ^(١) + ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبين من النتيجة في أي شكل ينبغي أن يطلب ^(١) + .

- ٤٣ -

< رد الحدود >

/١٠/ وكل ما كان مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذي نقص من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروباً ، فإنه ينبغي أن تصير /١٥/ الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

- ٤٤ -

< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقيّة الأقيسة الشرطية >

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموصوع ، لأنها ليس يتبين ما به بقياس ، ولكن على نواطئ يتغير بها كنها ، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة واحدة /٢٠/ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبين أن ليس ^(٢) قوة للأضداد ^(٣) مثل الصحيح والمريض ، وإلا

(١) ت . هذا الفصل المعلم على أوله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فقتل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوة .

(٣) فوقها . الأضداد .

فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً ، فإن لا تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد فإنه لم يتبين قياساً ، /٢٥/ وإن كان ينبغي أن نُقَرَّ به ضرورة ، ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة (١) .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، /٣٠/ ولكن القياس الذي يتبع امحال يمكن أن يحل لأنه قياساً يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . ويتمصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قبل أن في تلك المقاييس [١٠٤ أ] ينبغي أن يواطأ المكتم ويُقَرَّ إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما /٣٥/ في المقاييس التي تُرْفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون (٢) النتيجة من جهة أن الكذب يكون بيتاً ، مثل ما إذا صيّر مقداراً مشتركاً للضلع والقطر بعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخرى كثيرة تبين عن شريطة ، وقد ينبغي أن تُستفقد وتُتعلم تعلماً يقيناً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، [٤٠/ ٥٠ ب] فستكلم فيما ستألف . وأما الآن ، فليكن هذا بيتاً أنه ليس يكون أن نحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علة .

(١) فوقها : توضع .

(٢) فوقها : تقر .

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

٥/ فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قياساً في واحد من الأشكال ، < ف > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول قد يحل إلى الشكل الثاني ، والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأول ، وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ، /١٠/ وسنبين ذلك فيما ستألف . - لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب \bar{B} موجودة في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{A} وموجودة في كل \bar{C} . - وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب في بعض \bar{C} ، لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأول /١٥/ وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من B وب موجودة في كل \bar{C} ، فإذا رجعت المقدمة السالبة /٢٠/ يكون الشكل الأول ، لأن \bar{B} تكون غير موجودة في شيء من \bar{A} و \bar{A} موجودة في كل \bar{C} [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجة عند \bar{B} والسالبة عند \bar{C} فينتهي أن يصير الحد الأول \bar{C} لأنها غير موجودة في شيء من \bar{A} و \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، فإذا \bar{C} غير موجودة في شيء من B ، فإذا \bar{B} ليست موجودة في شيء من \bar{C} لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل /٢٥/ إلى الشكل الأول مثل ما إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في بعض \bar{C} ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول لأن \bar{B}

تكون غير موجودة في شيء من A و A موجودة في بعض C . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فمن لقياس لا يسجل إلى الشكل الأول : مثل ما إذا كانت A موجودة في كل B وغير موجودة في كل C لأن مقدمة /٣٠/ $A \rightarrow B$ ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقياس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقياس الشكل الأول فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون A موجودة في كل B ، و B في بعض C لأن /٣٥/ الجزئية الموجبة ترجع : تكون C في بعض B ، وكانت A في كلها . فإذاً يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالماً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذاً A غير موجودة في شيء من B ، و C موجودة في بعض B .

/٤٠/ وأما المقياس لتي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا يسجل إلى [٥١ أ] الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتحل . وبيان ذلك أن تقل $A \rightarrow B$ على كل C ، فإذاً C ترجع على كل واحد /٥/ منها رجوعاً جزئياً . فإذاً C في بعض B ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت A في كل C و C في بعض B وإذا كانت A في كل C و B في بعضها لأن $B \rightarrow A$ على C فإن [١٠٥ أ] كانت B في كل C و A في بعض C فإن الحد الأول ينبغي أن توصع B ، لأن B في كل C ، و C في بعض A . فإن B في بعض A . ولأن الجزئية الواحدة ترجع ، فإن A تكون في بعض B . وكذلك ينبغي أن يفعل إذا كان القياس سالماً كلياً . وبيان ذلك أن تكون B موجودة في كل C ، و A غير موجودة في شيء منها ، و C تكون بالرجوع في بعض B ، و A غير موجودة /١٥/ في شيء من C ، فإذاً يكون الحد الأوسط C . وكذلك أيضاً إذا كانت المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن A تكون غير موجودة في شيء من C و C بالرجوع

تكون في بعض بـ. فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت بـ موجودة في كل حـ /٢٠/ وأـ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتفعت مقدمة بـ حـ تصير كلتا (١) المقدمةين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي أن تمكس في كلا (١) الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون النقطة . /٢٥/

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . - لأنه إن كانت أـ غير موجودة في شيء من بـ وموجودة في بعض حـ فإن كلا بـ حـ يرجعان على أـ فإذاً تكون بـ غير موجودة في شيء من أـ ، /٣٠/ وحـ في بعض أـ فإذاً الحد الأوسط أـ . - فإذا كانت أـ موجودة في كل بـ وغير موجودة في كل حـ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدمةين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتدخل إلى الشكل [١٠٥ ب] الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت أـ غير موجودة في شيء /٢٥/ من حـ وبـ في كل حـ أو في بعض حـ ، لأن حـ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من أـ وموجودة في بعض بـ . فإن كانت المقدمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا يحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيّن أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : كلي .

انحلال /٤٠/ ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأول . فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى المحال . [٥١ ب] .

وهو بيّن بما قد فير كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

- ٤٦ -

< الحدود المحدودة وغير المحدودة في الأقيسة >

/٥/ وقد يتعقل اختلافاً ^(١) - في أن يقاس على الشيء بالبحاب أو بسب - المتوهم بأن القول « ليس هو هذا » والقول : « هو لا هذا » - يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف . مثل القول : « ليس هو أبص » ، « وهو لا أبص » ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالتاً هو أبص ، القول : « هو لا أبص » ، ولكن ليس هو أبص وقياس ذلك هو أن سبة : « يمكن أن يمشي » إلى « يمكن ألا يمشي » ، /١٠/ كنسبة « هو أبص » إلى « هو لا أبص » ، وكنسبة « يعلم حيراً » إلى « يعلم لا حيراً » ومعنى القول إنه « يعلم الحير » وهو عالم بالحير ، واحد وكذلك « يقدر أن يمشي » و « هو قادر أن يمشي » . فإذن ، ومعنى الأقوال المناقضة هذه واحد : « ليس يقدر أن يمشي » ، « وليس هو قادراً أن /١٥/ يمشي » فإن كان القول أن « ليس هو قادراً أن يمشي » يدل على ما يدل عليه « هو قادر أن لا يمشي » ، فإنه يجب أن يتحققاً معاً في شيء واحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي

(١) ص اختلاف - والمعنى أن المتوهم يعمل هذا الاختلاف بين هذين القولين : « ليس هو هذا » و « هو لا هذا »

وأيضاً : « هو عالم بالخير » و « عالم لا بالخير » ، فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا في شيء واحد معاً . فكما أن القول : « ليس يعلم خيراً » ، ويعلم لا خير » ليس هو شيئاً واحداً ، كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول : « ليس هو خيراً » و « هو (١٠٦ أ) لا خير » ، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة فإن كان بعضها / ٢٠ / مختلفاً فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول . « هو لا مساوٍ » و « ليس هو مساوياً » شيئاً واحداً ^(١) ، لأن القول : « هو لا مساوٍ » ، يقع على شيء ما / ٢٥ / موضوع وهو : خير مساوٍ . فأما القول : « ليس هو مساوياً » فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن ^(٢) يكون مساوياً أو لا يكون مساوياً . والقول أيضاً إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عوداً ^(٣) أبيض » ليس يتفق معاً في شيء واحد ، لأنه إن كان عوداً ليس بأبيض فهو عود ، / ٣٠ / وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عوداً ^(٤) . فإذاً هو بين أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذا كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة / ٣٥ / بين أيها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فإذا سالبة هذه . « ليس هو لا خيراً » ، ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : آ ، و « ليس هو خيراً » ^(٥) : ب ، و « هو لا خير » : ح ، ولتكن ح تحت ب . وأما علامة « ليس هو خير » فـ د ، ولتكن د تحت آ . فكل شيء إما أن توجد فيه آ وإما

(١) ص : شيء واحد

(٢) تحتها : فأما .

(٣) ص : عود .

(٤) ص : خير .

٤٠/ ب . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإما ح وإما د وليس [١٥٢] يجتمعان معاً في شيء واحد، والذي يوجد فيه ح بالضرورة يوجد في كله ب ، لأنه إن كان حقاً أن يقل إن هذا لا أبيض ، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض ، لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ، /٥/ أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فلذن إن لم تكن الموجبة فالتسالبة . وليس أبدأ ح في ب ، لأن ما لم يكن عوداً ألبنة ، فليس هو عوداً ليس بأبيض ^(١) . وبالعكس الذي يوجد فيه آ في كه يوجد د [١٠٦ ب] ، لأنه إما أن يكون فيه ح أو د ، فلأنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن د تكون فيما فيه آ موجودة ، لأنه صدق أن يقال على /١٠/ ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما آ فيقال ليس على كل د لأن آ ليس هي صدقاً أن يقال على ما ليس هو عوداً ألبنة إنه عود أبيض . فهذا د صدق . وأما آ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو تبين أنه ليس يجتمع آ و ح في شيء واحد . وأما ب و د فقد يجتمعان في شيء واحد

١٥/ وكذلك نسه المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن آ : هو مساو . و ح : ليس هو مساوياً ^(٢) و د : هو لا مساو ، و د : ليس هو لا مساوياً .

وكذلك يعرض في الأشياء لكثرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض ، فإن التسالبة ^(٣) تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساو .

(٣) بالأحمر في هامش . « الحرثية » ، وليس هو في السرياني .

/٢٠/ لا أبيض فكذب ^(١) . وكذلك ليس سألبة : كل حي أبيض هي : كل حي لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكان /٢٥/ القول الواحد هو موجة والآخر سألبة فإنه يتبين أنه ليس نحسب برهانها ^(٢) واحداً ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو /٣٠/ الإيجاب وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سألبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقل إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدقاً أن يقال إنه أبيض . فإن كان صدقاً أن يقال : /٣٥/ [١٠٧ أ] إن كل ^(٣) إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فيبغى أن يؤخذ كل حي هو ^(٤) موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يترهن ^(٥) . وأما أن ليس واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يترهن ^(٦) سلباً على الثلاثة الضرورية التي ذكرنا .

/٤٠/ وفي الجملة ، إذا كانت لـ ب هكذ سحى إنه لا يمكن أن يكون معاً [٥٢ ب] في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضاً حـ د على هذه الجهة ، وكانت أ لاحقة لـ ح وغير راجعة عليها ، فإن د تكون لاحقة لـ ب غير راجعة

(١) فوقها : كذب

(٢) يمكن أن تقرأ : ليس تجوزها بها واحداً .

(٣) فوقها : ما هو .

(٤) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .

(٥) فوقها : يتبين بياناً . وبالأحمر في الهامش . الفهم من خارج الإيجاب .

(٦) فوقها : يترهن .

عليها ، ويمكن أن نجتمع \bar{A} في شيء واحد ، وأما B \bar{C} > فلا يجتمعان^(٢) في شيء واحد . . فليست أولاً أن \bar{C}/\bar{B} لاحقة لـ B ، فلأن كل واحد > من \bar{C} و \bar{B} ^(٣) بالضرورة ليس بخو منه إحدى \bar{C} و \bar{B} والذي فيه يوجد B لا يكون فيه \bar{C} موجودة من جهة أن \bar{A} ننحصر في \bar{C} و \bar{B} > لا يمكن^(١) أن يجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بين أن \bar{C} لاحقة لـ B . . وأيضاً لأن \bar{C} غير راجعة على \bar{A} وكل واحد \bar{A}/\bar{B} من الأشياء إما أن يوجد فيه \bar{C} أو \bar{B} ، فإن \bar{A} يمكن أن يكونا في شيء واحد . . وأما B \bar{C} فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معاً بل إن \bar{A} منحصرة في \bar{C} ، وإذن يعرض من ذلك محال فهو ادن بين أن B غير راجعة على \bar{C} لأنه يمكن أن نجتمع \bar{C} و \bar{A} معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن يُحتدع في هذا الترتيب من أجل أنه \bar{B}/\bar{A} لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس بخو^(٢) من أحدهما واحد من الأشياء ، مثل أنه إن كان المحال أن نجتمع \bar{A} و B في شيء واحد^(٣) ، والذي يوجد فيه أحدهما بالضرورة لا توجد فيه الأخرى . وكذلك أيضاً \bar{C} و \bar{B} والذي يوجد فيه \bar{C} ففي كنه يوجد \bar{A} لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون B موجودة في الذي توجد فيه \bar{C} ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد \bar{B} سالبة \bar{A} و B سالبة \bar{C} ، فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه \bar{A} أو \bar{B} ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضاً في كل شيء \bar{A}/\bar{B} إما أن توجد \bar{C} وإما أن توجد \bar{B} وإما أن توجد B ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موصوعاً أن \bar{A} موجودة في كل ما يوجد

(١) محرم في الأصل

(٢) ص : يخلوا

(٣) ورد قوله : من الأشياء يجتمع - مكرر في الأصل وصرب فوقه بنقط حمراء

فيه حـ . فإذا الذي يوجد فيه و في كله يوجد بـ . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس بخلو من إحدى ز بـ ، وكذلك ولا من إحدى بـ و وكانت بـ لاحقة لـ و من بـ /٢٥/ لاحقة لـ و ، لأن ذلك هو عندنا معلوم فإذا إن كانت > ا لاحقة لـ حـ ^(١) > فإن بـ لاحقة لـ و . - وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك > قلنا إن هناك قلباً في ^(١) > تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه ا أو > ، ولا ^(١) > أيضاً بـ أو و لأن و ليس هي سالبة ا ، لأن سالبة /٣٠/ «الخير» هي : «ليس خيراً» وليس هي «لا خير» ولا «لا - خير» ، وسالبة الشر هي «ليس شراً» ^(٢) وليس هي «لا شر» ، ولا «لا - شر» . وكذلك يعرض في حـ و لأن السؤال المأخوذة اثنان ^(٣) .

تمت المقالة الأولى من أبا الوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة ^(٤)

قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها ^(٥) .

(١) حرم في الأصل .

(٢) ص . شر

(٣) ص : اثنتين .

(٤) هذه العبارة : نقلت .. وأربعمائة يظهر أنها بخط مختلف .

(٥) بخط آخر غير السابق .



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

[١٠٨] بسم الله الرحمن الرحيم

/ ٣٥ / المقالة الثانية من أنالو طبقا الأولى

< خصائص القياس . - النتائج الكاذبة . - أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس > .



< تعدد النتائج في الأقيسة >

قد بينا في كم شكل ، وبأي مقدمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس ، وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ، / ٤٠ / وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة وأيضاً بأي سبيل تأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبدأ [١٥٣] تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدمات الأخر تنعكس وأما السالبة فليس / ٥ / تنعكس ، والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن مقولة على كل ب أو على بعضها ، فإن ب / ١٠ / بالضرورة

تكون مقولة على بعض \bar{a} ، وإن لم تكن \bar{a} مقولة على شيء من \bar{b} فإن \bar{b} لا تكون مقولة على شيء من \bar{a} ، وذلك بخلاف ما تقدم . فإن لم تكن \bar{a} في بعض \bar{b} ، وليس بالضرورة \bar{b} غير موجودة في بعض \bar{a} ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها /١٥/ .

فهذه حلة عامة لكل المقاييس الكمية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على صرت آخر . أن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوعية للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت \bar{a} حة نتيجة بتوسط \bar{b} ، فإن كل ما هو موضوع لـ \bar{b} أو لـ \bar{a} فالاضطرار على كله يقال /٢٠/ ، لأنه إن كانت \bar{b} مقولة على \bar{a} ، و \bar{a} مقولة على كل \bar{b} ، فإن \bar{a} تكون مقولة على كل \bar{d} . وأيضاً [١٠٨ ب] إن كانت حة مقولة على كل \bar{h} و \bar{a} مقولة على كل \bar{h} ، فإن \bar{a} مقولة على كل \bar{h} . وكذلك يعرض إذا كان القياس /٢٥/ سالماً . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن \bar{a} مقولة على شيء من \bar{b} ومقولة على كل \bar{h} فإن النتيجة أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{h} . فإن كانت \bar{a} موضوعاً لـ \bar{h} فإنه يتبين أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{a} . وأما أن \bar{b} ليست مقولة على ما هو موضوع لـ \bar{a} ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت \bar{b} ليست /٣٠/ مقولة على \bar{h} ، إذ كانت \bar{h} موضوعاً لـ \bar{a} : ولكن أن \bar{b} ليست مقولة على شيء من \bar{h} قد يبين بقياس . وأما أن لا تكون \bar{a} مقولة على \bar{b} فإن ذلك أخذ بلا برهان . فإذاً ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون \bar{b} مقولة على \bar{h} .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إن /٣٥/ كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل

القياس مثل أنه إن كانت ^أ مقولة على كل ^ب > و ^١ < مقولة على بعض ^ح فإن ما كان موضوعاً لـ ^ح ليس عليه قياس ، وما كان موضوعاً لـ ^ب يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ، / ٤٠ / وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات . وفي القياسات الكلية كان يشين ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدمة / ٥٣ / ب / غير مبرهنة . فإذا إما ألا يكون تمت قياس ، وإما ثم وما هنا .

- ٢ -

> الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة - في الشكل الأول <

وقد نكون المقدمتان اللتان لهما يكون القياس أحياناً جميعاً صديقاً ، / ٥ / وأحياناً جميعاً كذباً ، وأحياناً واحداً صديقاً والآخرى كذباً ، وأما النتيجة فتكون بالاضطرار . إما صديقاً وإما كذباً . / ١٠ /

أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعل المقدمات ، لأنه لا تكون القياسات لعل المقدمات إذا كانت كذباً . وسقول فيما نستأنف لأي علة يعرض ذلك ، [١٠٩] وهو يتبين من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت ^أ موجودة فيالاضطرار تكون ^ب موجودة ، فإنه إذا لم تكن ^ب موجودة ، فيالاضطرار أن تكون ^أ غير موجودة ، وأنه إن كانت ^أ صديقاً فمن

(١) خرم في الأصل .

الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير /١٥/ موحود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن أَ حَدٌّ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة وأقل ما يجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون أَ مقولة على كل بَ ، وبَ مقولة على كل حَ ، فبالضرورة /٢٠/ تكون أَ مقولة على كل حَ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن : كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون /٢٥/ أن يثين كذب من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كادحة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثابتة إن هي أحدث كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، /٣٠/ على أنه يكون الكسوف في أيما اتفق من المقدّمين وبيان ذلك أن تكون أَ مقولة على كل حَ وغير مقولة على شيء من بَ ، وبَ غير مقولة على حَ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت أَ مقولة على كل بَ وبَ مقولة على كل حَ ، فإن أَ تكون مقولة على كل حَ . فإذا قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كذا^(١) المقدّمين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات /٣٥/ السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون أَ غير مقولة على شيء من حَ ، وبَ غير مقولة على شيء من حَ ، وأَ مقولة على كل بَ ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصيّر الإنسان الحد الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . /٤٠/

(١) ص : كلي .

فلإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل شيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدماتين — [١٥٤] وهي كذب — نتيجة صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخذ كل واحدة من المقدماتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذباً ونفق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدمة آ ب ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدمة حـ كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلها كذباً المقدمة التي يوجد الصدق /٥/ في صدقها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموصوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب ، وب موجودة في كل حـ . فإن نحن أخذنا مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كذباً بأن تؤخذ آ مقولة على كل حـ فمحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن آ كانت /١٠/ غير موجودة في حـ ، إذ كان ما يوجد فيه بـ لا يوجد في شيء منه آ ، وبـ موجودة في كل حـ . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقاً إذا كانت آ موجودة في كل ب ، وبـ في كل حـ وأخذت مقدمة بـ حـ صدقاً ومقدمة آ بـ كذباً بأنها تؤخذ آ غير مقولة على شيء من ب ، لأن آ تكون غير موجودة في حـ إذ كان ما توجد فيه بـ هي كله يوجد آ ، وبـ موجودة /١٥/ في كل حـ . فهو إذن بَيِّن أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذباً : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه إن كانت آ موجودة /٢٠/ في كل حـ وفي بعض بـ ، وبـ في كل حـ ، مثل أن الحي موجود في كل ققنُس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي

كل قُتُس ، فإنه إن أخذت أ موجودة في كل ب ، و ب موجودة في كل ح تكون أ موجودة في كل ح حقاً ، لأن كل قُتُس حي . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدمة ب سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون أ موجودة في بعض ب / ٢٥ / وعبر موجودة في شيء من ح وتكون ب موجودة في كل ح : مثل أن الحى موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت أ غير موجودة في شيء من ب ، و ب في كل ح ، فإن أ تكون غير موجودة في شيء من ح .

فإن أخذت مقدمة أ ب صدقاً ، ومقدمة ب ح كذباً ، فإن / ٣٠ / النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة ب ح كذباً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة أ ب سالبة ، لأنه يمكن أن تكون أ غير [١١٠ أ] موجودة / ٣٥ / في شيء من ب مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحى ، فإنه عبر موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب . فإذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب ، و ب موجودة في كل ح ، [٥٤ ب] فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدمة ب ح كذباً ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً لأنه ليس شيء يجمع أن تكون أ موجودة في كل واحد من ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح مثل الجنس في النوع والمصل ، / ٥ / كالحى : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المشاء ، لا في كله . فإذن إن كانت موجودة في كل ب ، وأخذت ب موجودة في كل ح ، فإن أ تكون موجودة في كل ح ؛ وذلك قد كان حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة أ ب سالبة ، لأنه / ١٠ / يمكن ألا تكون أ موجودة في شيء من ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح : مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحى فإنه لا يوجد في

شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري ، فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذا إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وأخذت B موجودة /١٥/ في كل C ، فإن \bar{A} تكون غير موجودة في شيء من C — وذلك قد كان حقاً .

وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً — أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون /٢٠/ النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانت جميعاً كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموحودة في بعض C : مثل الحلي ، فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموحود في بعض الأبيض ، والثلج موحود في بعض /٢٥/ الأبيض ، فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجاً ، والطرف الأول حياً ، وأخذت A موجودة في كل B ، و B موجودة في بعض C ، فإن مقدمة A تكون كلها كذباً ومقدمة B صدقاً ، وتكون النتيجة حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة A سالمة ، لأنه قد يمكن أن تكون \bar{A} موجودة في كل B /٣٠/ وغير موجودة في بعض C وتكون B موجودة في بعض C ، كالحلي فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود في بعض الأبيض . فإذا إن وضع الإنسان حداً أوسط وأخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من B و B في بعض C وكانت مقدمة \bar{A} كلها كذباً ، /٣٥/ فإن النتيجة تكون صدقاً [١١٠ ب] .

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة \bar{A} بعضها كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} في بعض B وفي بعض C وتكون B موجودة في بعض C : كالحلي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، /٥٥/ والجيد موجود في بعض الكبير . فإذا إن أخذت \bar{A} موجودة في كل B ، و B

موجودة في بعض ح^* ، وكان بعض مقدمة آ^* كذباً ومقدمة ب^* ح^* صدقاً ،
 فإن النتيجة تكون صدقاً . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ^* ب^* سالبة ،
 لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وينحو ما أُخذت .

وأيضاً إن كانت مقدمة آ^* ب^* صدقاً ^(١) ومقدمة ب^* ح^* كذباً ^(٢) ،
 فإن النتيجة تكون صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ^* موجودة في كل
 ب^* وموجودة ب^* ح^* في بعض ح^* وتكون ب^* عبر موجودة في شيء من ح^* .
 كالحلي ، فإنه موجود في كل قُفُتُس وفي بعض الأسود ، والقُفُتُس غير
 موجود في شيء من الأسود ، فإذا أخذت آ^* موجودة في كل ب^* ،
 و ب^* في بعض ح^* ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة ب^* ح^* كذباً
 وكذلك يعرض إن كانت مقدمة آ^* ب^* سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون
 آ^* عبر موجودة في شيء من ح^* مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر
 والعرض الذي لأنواع الجنس كالحلي فإنه غير موجود في شيء من العدد
 وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد ب^* ح^* عبر موجود في شيء من
 الأبيض . فإن وضع العدد حتماً أوسط وأخذت آ^* عبر موجودة في شيء
 من ب^* و ب^* في بعض ح^* فإن آ^* تكون غير موجودة في بعض ح^* وذلك قد
 كان حقاً ومقدمة آ^* ب^* حق ، و ب^* ح^* كذب

وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة آ^* ب^* كذباً ومقدمة
 ب^* ح^* كذباً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ^* موجودة في بعض ب^*
 وفي بعض ح^* وتكون ب^* عبر موجودة في شيء من ح^* ، مثل أنه إن كانت
 ب^* ضد ح^* وكانت جميعاً عَرَصِين في جنس واحد كالحلي ، فإنه في بعض
 الأبيض ب^* ح^* وفي بعض الأسود . وأما الأبيض عبر موجود في شيء من
 الأسود فإذا أخذت آ^* موجودة في كل ب^* و ب^* موجودة في بعض ح^* ،

(١) ص : صلق .

(٢) ص : كذب .

فإن النتيجة تكون حقاً . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدمة آ ب مبالية .
وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبحو ما وُضِعَتْ .

وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه
/٣٠/ قد يمكن أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من حـ مثل الجنس [١١١] في
النوع الذي من جنس آخر وفي العَرَض الذي لأنواعه : مثل الحي ،
فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير
موجود /٣٥/ في شيء من الأبيض . فإن أخذت آ موجودة في كل ب وبـ
في بعض حـ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان جميعاً كذباً . - وكذلك
يعرض إذا كانت مقدمة آ ب سالبة ، لأنه ليس شيء يجمع أن تكون آ
موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض حـ ونكون بـ غير موجودة
في شيء من حـ : /٤٠/ كالحَي ، فإنه موجود في كل قُفُفُس وغير موجود
في بعض الأسود ، والقُفُفُس /٥٥/ بـ غير موجود في شيء من الأسود .
فإذاً إذا أخذت آ غير موجودة في شيء من ب وبـ موجودة في بعض حـ ،
فإن آ تكون غير موجودة في بعض حـ ، فالنتيجة صدق والمقدمتان كذب .

- ٣ -

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات
كاذبة : < سواء > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها .
أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً . أيما منهما اتفق ،
/٥/ أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض لأخرى كذباً ^(١) . وذلك يكون

(١) ص : كذب .

إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت \bar{A} عبر موجودة في شيء من B وموجودة في كل \bar{C} ،
/١٠/ فإن B تكون غير موجودة في شيء من \bar{C} . كالحلي ، فإنه غير
موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وصفت هذه
المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة
في شيء من \bar{C} فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك
يعرض إن كانت \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{C} ،
لأن القياس في ذلك /١٥/ واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة
كلها كذباً والأخرى كلها صدق . لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A} موجودة
في كل واحد من B \bar{C} وتكون \bar{B} عبر موجودة في شيء من \bar{C} . كالحسن
في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحلي فإنه موجود في كل
إنسان وفي كل فرس ، والعرض غير موجود في واحد من الناس . فإن
أخذ الحلي موجوداً في الواحد ، غير /٢٠/ موجود في الآخر ، فإن المقدمة
الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها
صدقاً : في أي ناحية صيرت السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقدمة
الواحدة [١١١ ب] كذباً وكل الأخرى صدقاً ، لأنه /٢٥/ قد يمكن أن
تكون \bar{A} موجودة في بعض B وفي كل \bar{C} . وأما B فغير موجودة في
شيء من \bar{C} . كالحلي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ،
والأبيض عبر موجود في واحد من العربان . فإن أحدث \bar{A} عبر موجودة
في شيء من B وموجودة في كل \bar{C} ، فإن مقدمة $\bar{A} B$ يكون بعضها كذباً
وكل مقدمة $\bar{A} \bar{C}$ صدقاً ، وأما النتيجة فصدق في أي ناحية صيرت السالبة .
/٣٠/ والبرهان في ذلك هذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن
كان بعض المقدمة الموجبة كذباً والسالبة صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن
تكون \bar{A} موجودة في بعض B وعبر موجودة في شيء من \bar{C} وتكون B
غير موجودة في شيء من \bar{C} : مثل الحلي ، فإنه في بعض الأبيض وغير

موجود في شيء من /٣٥/ القير ، والأبيض غير موجود في شيء من القير .
 فلإذن إن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في شيء من \bar{C} فإن
 بعض مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل
 واحدة من المقدمتين بعضها كذباً ، لأنه قد يمكن أن تكون \bar{A} موجودة في
 بعض \bar{B} وبعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير /٤٠/ موجودة في شيء من \bar{C} ؛ مثل
 الحمي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض الأسود وأما الأبيض فغير /٥٦/
 موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير
 موجودة في شيء من \bar{C} ، فكل واحدة من المقدمتين بعضها كذباً والنتيجة
 صدق ، وكذلك يعرض وإن حوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يجمع /٥/
 من أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وبعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير موجودة
 في بعض \bar{C} : كالحمي ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض .
 فإن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وموجودة في بعض \bar{C} ، فإن المقدمة
 الكلية تكون كلها كذباً والحرثية كلها صدقاً . وأما النتيجة /١٠/ فصدق .
 وكذلك يعرض إذا صيِّرت مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$ موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون
 \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وغير موجودة في بعض \bar{C} وتكون \bar{B} غير
 موجودة في بعض \bar{C} : مثل الحمي ، فإنه ليس موجود في غير المتنفس وغير
 موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس موجود في [١١٢] بعض
 الأبيض . فإن وضعت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في بعض /١٥/
 \bar{C} فإن مقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{B}$ الكلية كلها كذب ، ومقدمة $\bar{A} \rightarrow \bar{C}$ صدق ، وأما النتيجة
 فتكون صدقاً

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنه لا شيء
 يمنع أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وتكون غير موجودة /٢٠/ في
 بعض \bar{C} : كالحمي ، فإنه ليس موجود في واحد من الأعداد ولا في غير

المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت
أ غير موجودة في شيء من ب > وموجودة في بعض^(١) ح فإن < النتيجة
والمقدمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدمة الجزئية كذباً .

/٢٥/ وكذلك يعرض إ وصيحت المقدمة الكلية واجبة ، لأنه قد
يمكن أن تكون أ موجودة في كل واحدة من ب ح وتكون ب غير موجودة
في بعض ح كالحنس في النوع والفصل : مثل الحلي ، فإنه موجود في كل
إنسان وكل مشاء ، والإنسان غير موجود في كل مشاء فإذا إن أحدثت
أ موجودة في كل ب غير موجودة في بعض ح فإن المقدمة الكلية تكون
صدقاً /٣٠/ والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً . وهو بين أنه إذا
كانت المقدمات كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ كان يمكن أن تكون
أ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، وتكون ب غير موجودة
في بعض /٣٥/ ح . لأنه إذا أحدثت أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة
في بعض ح ، فإن كلتا^(٢) المقدمات تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق

وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه
قد يمكن أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في كل ح
وتكون /٤٠/ ب غير موجودة في بعض ح : كالحلي ، فإنه غير موجود
في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل
إنسان . فإن /٥٦/ ب أحدثت موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض
ح ، فإن كلتا المقدمات تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

(١) تصحيح باغامش .

(٢) ص : كلتي .

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدماتان كلتاهما كذباً ، أو بعضهما ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً ، /٥/ أو كان بعض لواحدة كذباً والأخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُعَيَّرُ المقدمات ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من A و B غير موجودة في شيء من C . وأما A فتكون موجودة في بعض B مثل /١٠/ الإنسان والمشاء ، فإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود في بعض المشاء ، فإن أخذت A و B موجودتين في كل C ، فإن كل واحدة من المقدمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون B غير موجودة في شيء من C و A موجودة في كل /١٥/ C وتكون A غير موجودة في بعض B : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من الققنُس ، والحلي موجود في كل ققنُس ، فالحلي غير موجود في كل شيء أسود . فإذن إن أخذت B موجودة في كل C و A غير موجودة في شيء من C فإن A تكون غير موجودة في بعض B ، والنتيجة صدق والمقدمتان جميعاً كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا A و B موجودتين في بعض C وتكون A موجودة في بعض C كالأبيض والحيد فإنهما موجودان في بعض /٢٥/ الحلي ، والأبيض موجود في بعض الحيد . فإن وُضِعَت كلتا A و B موجودتين في كل C فإن كلتا المقدمتين تكونان كذباً والنتيجة صدقاً . وكذلك يعرض إن وُضِعَت مقدمة A C سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن

تكون \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} وتكون B موجودة في بعض \bar{C} وتكون \bar{A} غير موجودة في كل B ، كالحية فإنه غير موجود في بعض الحية . وأما ٣٠/ الأبيض فغير موجود في كل حيد ، فإذا إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} و B موجودة في كل \bar{C} فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا A و B موجودتين ٣٥/ في كل \bar{C} وتكون \bar{A} غير موجودة في بعض B ، كالحية والأبيض . فإنهما موجودان في كل قُقْسُس ، والحية غير موجود في كل أبيض .

فإذاً قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت B موجودة في كل \bar{C} و \bar{A} غير موجودة في كلها ، فإن مقدمة B \bar{C} تكون كلها صدقا ومقدمة \bar{A} \bar{C} كلها كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

٤٠/ وكذلك يعرض إن كانت مقدمة B \bar{C} كذبا ومقدمة \bar{A} \bar{C} صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وقُقْسُس ، وغير متمس .

وكذلك أبصاً يعرض إذا أخذت كلتا المقدمتين موجبتين ، لأنه لا شيء ٥٧/ يجمع أن تكون B موجودة في كل \bar{C} وتكون \bar{A} موجودة في بعض B . كالحية ، فإنه موجود في كل قُقْسُس ، والأسود غير موجود في واحد من القُقْسُس ، والأسود موجود في بعض الحية ، فإذا إن أخذت \bar{A} و B ٥/ موجودتين في كل \bar{C} ، فإن مقدمة B \bar{C} تكون كلها صدقا ومقدمة \bar{A} \bar{C} كلها كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

وكذلك يعرض إن حولت مقدمة \bar{A} \bar{C} صدقا [١١٣] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدمة الواحدة كلها صدقا وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن ١٠/ أن تكون B موجودة في كل \bar{C} وتكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} .

وأما \bar{A} فموجودة في بعض B : مثل دي الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ، والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض دي الرجلين . فإن أخذت \bar{A} و B موجودتين في كل C ، فإن مقدمة $B \rightarrow C$ تكون كلها صدقا ، وبعض مقدمة $\bar{A} \rightarrow C$ كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

/١٥/

وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة $\bar{A} \rightarrow C$ صدقا ومقدمة $B \rightarrow C$ كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حوِّلت المقدمات هذه الحدود التي تقدمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، فأنه قد يمكن أن تكون B موجودة في كل C و \bar{A} موجودة في بعض C ، /٢٠/ فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون \bar{A} غير موجودة في كل B . فإن أخذت $B \rightarrow C$ موجودة في كل C و $\bar{A} \rightarrow C$ غير موجودة في شيء من C ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذبا و يكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضا النتيجة صدقا . فأنه قد تبين أنه إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من C و $B \rightarrow C$ موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون \bar{A} غير موجودة /٢٥/ في بعض B ، فإنه يتبين أنه إذا كانت مقدمة $\bar{A} \rightarrow C$ كلها صدقا ، وبعض مقدمة $B \rightarrow C$ كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من C و $B \rightarrow C$ موجودة في كل C ، فإن مقدمة $\bar{A} \rightarrow C$ تكون كلها صدقا وبعض مقدمة $B \rightarrow C$ كذب .

وهو يتبين في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة /٣٠/ نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع /٣٥/ وأخذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجوداً في كله .

فهو بَيِّنُ أنه إذا كانت النتيجة كذباً فالضرورة يكون بعض المقدمات كذباً أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقاً ، فليس باضطراب أن تكون المقدمات صدقاً ، لا بعضها ولا كلها . بل قد تكون النتيجة صدقاً من غير /٤٠/ أن تؤخذ في القياسات مقدمة "صدق" ، ولكن ليس باضطراب . والعلة في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان هما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجوداً ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم /٥٧ ب/ يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجوداً ، فليس باضطراب أن يكون أحدهما موجوداً . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحال أن يكون الآخر بعينه موجوداً باضطراب بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت \bar{A} أبيض /٥/ فبالضرورة تكون B عظيماً ، وإذا لم تكن \bar{A} أبيض فالضرورة تكون B عظيماً ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو \bar{A} ، فإن شيئاً ما بالضرورة يكون عظيماً وهو B . وإذا كانت B عظيماً فإن \bar{C} لا يكون أبيض . فليحق باضطراب إذا كانت \bar{A} أبيض ألا تكون \bar{C} أبيض . فإذا كان اثنان وكان موجود أحدهما يوجد الآخر باضطراب ، وإذا لم يكن الآخر فالضرورة /١٠/ لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن B عظيماً ، فليس يمكن أن يكون \bar{A} أبيض ، فإن كان إذا لم يكن \bar{A} أبيض يلحق باضطراب أن يكون B عظيماً ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن B عظيماً أن تكون B بعينها عظيماً ، وذلك محال : لأنه إن لم تكن B عظيماً فإن \bar{A} لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظنُّ أنه يجب إذا لم يكن \bar{A} أبيض أن تكون B عظيماً ، فإن \bar{A} لا تكون /١٥/ أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن \bar{A} أبيض أن تكون B عظيماً ، فإنه يعرض إذا لم تكن B عظيماً أن تكون B بعينها عظيماً كما تبين بالثلاثة الحروف .

< البرهان الدوري في الشكل الأول >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ /٢٠/ النتيجة وإحدى المقدمات فتُجمع منهما المقدمة الباقية المأخوذة في القياس الأول . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن A موجودة في كل C ، ثم تبين ذلك بـ B ، فإن أخذت A موجودة في كل C و C موجودة في كل B ، فإن A تكون موجودة في كل B . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس /٢٥/ أن B موجودة في كل C ، فإن احتيج أن تبين أن B موجودة في كل C فإن ذلك يتبين إذا أخذت A مقولة على كل C التي كانت نتيجة ، وأخذت B مقولة على كل A التي كانت أولاً مأخوذة بالعكس أن A مقولة على كل B وليس يكون أن تبين القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة . /٣٠/ لأنه إن أخذت C آخر وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياء تنته ليكون كل واحد منها مستعملاً في تبين الآخر ، وإن أخذت من المقدمات شيئاً بالضرورة يكون المأخوذ مقدمة واحدة ، لأنه إن أخذتاً جميعاً ، رجعت النتيجة الأولى ، ولكن ينبغي [١١٤] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدمة القياس /٣٥/ الواحدة تكون غير منبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين هذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأول . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا القياس بعضها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود A بـ C منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية A C مرهنة بتوسط B وأيضاً قضية A بـ B بالنتيجة وعكس مقدمة B C وكذلك تبين قضية /٤٠/ B C بالنتيجة وعكس مقدمة A بـ B . وينبغي أن تبين مقدمات C بـ A ، /١٥٧/ لأن هذه فقط استعملت غير مرهنة . فإن أخذت B موجودة في كل C و C في كل A ، يكون قياس B إلى A ، وأيضاً إن أخذت C

موجودة في كل A و A موجودة في كل B ، فإن C بالضرورة تكون موجودة في كل B . ففي كلا ^(١) هذه القياسين أخذت مقدمة $C \rightarrow A$ غير $5/$ مبرهنة ، لأن المقدمات الأخرى مبرهنة . فإذاً إن نحن برهنا هذه القضية تكون جميع القضايا مبرهنة بعضها بعض . فإن أخذت $C \rightarrow$ موجودة في كل B ، وب A في كل A ، فإن كلتا ^(٢) المقدمتين توجد مبرهنتين ، وتكون $C \rightarrow$ بالضرورة $10/$ موجودة في كل A . فهو إذن بين أن في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما ^(٣) في الأخرى فلا تكون كما قلنا أولاً . $15/$

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدمة في تبين ما كان يُستدعى . وأما في القياسات السالبة فهكذا تبين القضايا $20/$ بعضها من بعض . ولتكن $B \rightarrow$ موجودة في كل C ، و $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء من $B \rightarrow$ فالتنتيجة أن $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء من C . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبين أن $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء من $B \rightarrow$ التي كانت أولاً $25/$ مقدمة ، فلتكن $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء من C و $C \rightarrow$ موجودة في كل B ، لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان يسمى أن نرهن أن $B \rightarrow$ موجودة في كل C ، فليس يسمى أن تعكس مقدمة $A \rightarrow B$ كمثل الآخر ، لأن القول إن : $B \rightarrow$ غير موجودة في شيء من A و $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء من B ، مقدمة واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد A في شيء منه ، $B \rightarrow$ موجودة في كله . فلتكن $A \rightarrow$ غير موجودة في شيء $20/$ من C التي كانت نتيجة ، ولتكن $B \rightarrow$ موجودة في كل ما لا يوجد A في شيء منه . فإذاً $B \rightarrow$ موجودة في كل C بالضرورة .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : مُصلح من السرياني .

فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى /٣٥/ المقدماتين بالعكس فتنجح منهما المقدمة الباقية .

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدمة الكلية من المقدمات الأخرى ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو يبين أنه لا يمكن أن تبرهن /٤٠/ الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ، والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدمات .

/٥٨ب/ ومن بعد فإنه لا يكون قياس البنية إذا أخذت المقدمة الصغرى منعكسة ، لأن ^(١) كلتا المقدمات تكونان جزئيتين . وأما المقدمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن أنها مقولة على بعض حد بتوسط ب ، فإن أخذت ب موجودة في كل أ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن ب تكون موجودة في بعض ج ويكون الشكل الأول ، والحد الأوسط أ . وإذا كان القياس /٥/ سالبا فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أولا وأما الجزئية فمبرهن إن انعكست مقدمة كمثل ما في القياسات الكلية كقولنا كل ما ليس يوحده في بعضه ، فإن ب توجد في بعضه ، لأنه /١٠/ لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدمة الصغرى سالبة .

- ٦ -

< البرهان الدوري في الشكل الثاني >

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا ^(٢) المقدمات /١٥/ موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن ، بموجبتين .

(١) ص : كلتي .

(٢) ص : كلتي .

وأما السالبة فهكذا تبهرهن : فنكس \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{B} ، فالنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} ويكون الشكل الثاني /٢٠/ والحد الأوسط B .

فإن أخذت مقدمة \bar{A} سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول ، لأن \bar{B} موجودة في كل A و B ، غير موجودة في شيء من \bar{A} ، فإذا B غير /٢٥/ موجودة في شيء من \bar{A} ، \bar{A} غير موجودة في شيء من B ، وليس يكون قياساً من النتيجة وإحدى المقدماتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .

/٣٠/ فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبهرهن المقدمة الكلية للعللة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبهرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في بعض \bar{B} ، فالنتيجة أن \bar{B} غير موجودة [١١٥] في بعض \bar{B} . فإن أخذت \bar{B} موجودة في كل A وغير موجودة في كل \bar{A} ، فإن \bar{A} تكون غير موجودة في بعض \bar{A} والحد الأوسط B . فإن كانت الكلمة سالبة ، فليس تبهرهن مقدمة \bar{A} إذا انعكست مقدمة /٣٥/ \bar{A} ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا ^(١) المقدماتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذا ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل . إن الذي يكون \bar{B} غير موجودة في بعضه ، فإن \bar{A} تكون موجودة في بعضه .

- ٧ -

< البرهان اللوري في الشكل الثالث >

/٤٠/ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا ^(١) المقدماتين كليتين ، فليس

(١) ص : كلي

يمكن أن /١٥٩/ تبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ،
والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذا هو بين في الحملة أنه لا
يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية في هذا الشكل — فإن كانت المقدمة الواحدة
كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهان ، وأحياناً لا يكون . فإذا
كانت كلتا المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياس .
وأما إذا كانت /٥/ الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياس . وبيان ذلك أن
أن تكون A موجودة في كل C ، وب C في بعض C ، والنتيجة $A \supset B$ ، فإن
أخذت C موجودة في كل A . فقلتين أن A موجودة في بعض B ، وأما
أن B في بعض C فلم يتبين ، وإن كان لا يربط بالضرورة إذا كان C في
 B أن يكون B /١٠/ في بعض C ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن
شيئاً موجود في آخر وآخر في شيء بعكس قول . ولكن ينبغي أن يزداد في
القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في شيء . فإذا
زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . — فإن
كانت B موجودة /١٥/ في كل C ، في بعض C ، فإن نتيجة $A \supset C$
تكون بيّنة إذا أخذت C موجودة في كل B وب A في بعض B ، لأنه يلزم
ضرورة أن تكون A في بعض C ، إذ كان الحد الأوسط B والحدود $A \supset B$
 C . — وإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة
كلية ، فالمقدمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون B موجودة في كل
 C و A غير /٢٠/ موجودة في كل C ، فالنتيجة أن A غير موجودة في كل
 B فإن أخذ مع النتيجة أن C موجودة في كل B ، فإنه يلزم ضرورة أن
تكون كل A غير موجودة في بعض C إذ كانت B [١١٥ ب] واسطة . —
وأما إذا كانت /٢٥/ السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على
نحو ما قبل قبل إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض C ، فإن الآخر موجود
فيه ، مثل ما أن تكون A غير موجودة في شيء من C و B في بعض C ،
والنتيجة أن A غير موجودة في بعض B . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ A في

بعضه فحدّ موجودة /٣٠/ في بعضه ، فإنه يجب أن تكون حدّ موجودة في بعض ب ، وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدّمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأوّل يكون بالشكل /٣٥/ الأوّل والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأوّل . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله ، وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان /٤٠/ يكون به في المقديس كلها . وهو أيضاً بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تبين بها إما أن تكون على الدور إما أن تكون ناقصة

فـ ٨ /

< انعكاس القياس في الشكل الأول >

/٥٩ ب/ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين ^(١) بانعكاس نتيجة القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة ^(٢) /٥/ تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد

(١) تحتها . بيتا .

(٢) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدّمة الأخرى

يكون ^(١) بكلا الانعكاسين ، وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل ولا كل ، وبعض ولا واحد ، والمتضادات هي : كل ولا واحد ، /١٠/ وبعض ولا بعض . فليكن \bar{B} أن A مقولة على كل \bar{C} بتوسط B ، فإن أخذ أن A غير مقولة على شيء من \bar{C} ومقولة على كل B تكون غير مقولة على شيء من \bar{C} . فإن كانت A غير مقولة على شيء من \bar{C} ، و B مقولة على كل \bar{C} ، فإن A غير مقولة على بعض B وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه /١٥/ لا يمكن تبين العامي ^(٢) بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدمة الكبرى نقضاً عاماً بالانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تُنقض بالشكل الثالث ، وذلك أننا ببساطة أن « كلنا ^(٣) المقدمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . - وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن ^(٤) ببساطة أن A غير موجودة /٢٠/ في شيء من \bar{C} بتوسط B ، فإن أُخِلَّت A موجودة في كل \bar{C} وغير موجودة في شيء من B ، فإن B [١١٦] غير موجودة في شيء من \bar{C} وإذا كانت A و B في كل \bar{C} ، فإن A في بعض B ، ولكن لم تكن في شيء منها .

/٢٥/ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متافضة وليست بعامة ، لأن إحدى المقدمتين تكون حربية ، فإذا فالنتيجة تكون حربية . فليكن قياسٌ موجب ، وليرجع هكذا . فإذا إن كانت A غير موجودة /٣٠/ في كل \bar{C} وموجودة في كل B ، فإن B غير موجودة في كل \bar{C} . وإن كانت A غير موجودة في كل \bar{C} ، فإن A غير موجودة في كل B . - وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت A موجودة في

(١) ص : بكلي .

(٢) العامي : الكلي .

(٣) ص : بنا كلي .

(٤) ص : بين .

بعض ح° وغير موجودة في شيء من ب° ، فإن ب° غير موجودة في بعض ح° ، ليس ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت أ° في بعض ح° و ب° في كل ح° كما أخذت في القياس /٣٥/ الأول ، فإن أ° تكون في بعض ب°

وأما في المقاييس الحرية إذا ارتفعت النتيجة بالتناقض ، فإن ^(١) كلتا المقدماتين تطلان . وأما إذا ارتفعت بالتصاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، /٦٠/ لأنه ليس يعرض فيها كتنحو ما يعرض في المقاييس العامة من إبطال المقدمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنتجاً أن أ° مقولة على بعض ح° ، فإن أحد أن أ° غير موجودة في شيء من ح° و ب° في بعض ح° ، فإن أ° غير موجودة في بعض ب° وإن كانت أ° غير موجودة في شيء من ح° ، وموجودة في كل ب° ، فإن ب° غير موجودة في شيء من ح° فلذن كلتا المقدماتين تطلان . فإن انعكست النتيجة بالتصاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدماتين ، لأنه إن كانت أ° غير موجودة في بعض ح° وموجودة في كل ب° ، فإن ب° غير موجودة في بعض ح° ، ولكن ليس تطل المقدمة /٥/ الأولى ، لأنه يمكن أن تكون ب° في بعض ح° ، ويمكن ألا تكون ، وأما على مقدمة أ° ب° فيس يكون قياسه ، لأنه إن كانت أ° غير موجودة في بعض ح° ، و ب° موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل - /١٠/ وكذلك إن كان القياس سالماً ، لأنه إن أحدث أ° موجودة في كل ح° تبطل كلتا المقدماتين . فإن كانت أ° موجودة في بعض ح° ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . ولزها على ذلك قد تقدم

- ٩ -

< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدمة الكبرى /١٥/

(١) ص : كلني

بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياس "عمي" . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد /٢٠/ كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون \bar{A} موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من C ، والنتيجة B ولا على شيء من C . فإن أخذت B موجودة في كل C وأضيف إليها مقدمة $\bar{A}B$ ، فإن \bar{A} تكون موجودة في كل C ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت B موجودة في كل C ، وآهبر موجودة في كل C ، فإن \bar{A} ليست موجودة في كل B ، والقياس /٢٥/ في الشكل الثالث . — فإن انعكست نتيجة B \bar{C} بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت B موجودة في بعض C ، وآ ليست موجودة في شيء من C ، فإن \bar{A} ليست موجودة في بعض /٣٠/ B . وأيضاً إن كانت B موجودة في بعض C ، وآ في كل B ، فإن \bar{A} في بعض C . فهو سراً أن المقاييس مناقضة . وكذلك ^(١) يمكن أن يبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

إن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحد من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول ^(٢) . فإن كان انعكاس النتيجة /٣٥/ بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطل ^(٣) . وبيان ذلك أن توضع \bar{A} ليست موجودة في شيء من B ، وموجودة في بعض C ، والنتيجة B \bar{C} ، فإن وصفت أن B في بعض C ، وأضيف إلى ذلك مقدمة $\bar{A}B$ ، تكون النتيجة أن \bar{A} ليست موجودة في بعض C ، وغير موجودة في بعضها .

(١) ص : يمكن .

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأول .

(٣) ص : تطلان .

٤٠/ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، وَاَ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخِذَتُ كلية . فإذاً ليس تبطل مقدمة آ بَ . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا^(١) المقدمتين /٦٠ ب/ تبطل ، لأنه إن وُصِفَت بَ موجودة في كل حَ ، وَاَ ليس في شيء من بَ ، فإن آ ليست في شيء من حَ ، وقد كانت في بعض حَ وأيضاً إن كانت في كل حَ ، وَاَ في بعض حَ ، فإن آ تكون في بعض بَ . وكذلك يمكن^(٢) أن يبرهن في لقياس الذي كليته موجبة .

- ١٠ -

< انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١٧] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين **تُنْقَضُ** ، كذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقاييس . - فلنبين أن آ في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَ واسطة ، ولنكن المقدمات /١٠/ كلية . فإن أُخِذَت آ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على آ و حَ ، ولا يُبْصَرُ إن أُخِذَت آ غير موجودة في بعض بَ ، و موجودة في كل حَ يكون قياس على بَ و حَ . وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ، لأنه < في القياس المعكوس^(٣) > النتيجة /١٥/ إما أن تكون المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي عند الطرف الأصغر كلية وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأول

(١) ص : كلتي ... تبطلان .

(٢) ص : يمكن

(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل /٢٠/ واحدة من المقدمات تبطل ، لأنه إن لم تكن \bar{A} موجودة في شيء من B و B موجودة في كل C ، فإن \bar{A} لا تكون موجودة في شيء من C وأيضاً إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل C ، فإن B غير موجودة في شيء من C . وكللك يعرض إذا كانت إحدى المقدمات جزئية ، لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B ، و B موجودة في بعض C ، فإن \bar{A} غير موجودة في بعض C . فإن كانت \bar{A} غير موجودة في بعض C فإن كانت \bar{A} غير موجودة /٢٥/ في شيء من B وموجودة في كل C ، فإن B غير موجودة في شيء من C .

وكذلك يعرض في القياس السالب . ويباد ذلك أن تبرهن \bar{A} أنها غير موجودة في بعض B ، وأن تكون مقدمة B \bar{C} موجبة ، ومقدمة \bar{A} \bar{C} سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضد النتيجة /٣٠/ \bar{C} ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت \bar{A} في بعض B ، و B في كل C ، فإنه لا يكون قياس على \bar{A} و \bar{C} ، ولا إذا كانت \bar{A} في بعض B وغير موجودة في شيء من C يكون قياس على B و \bar{C} . فإن ليس تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الصدق . وأما إذا انعكست على التناقض ، فإن المقدمات تبطل ، لأنه إن كانت \bar{A} موجودة في كل B ، و B /٣٥/ في كل C ، فإن \bar{A} موجودة في كل C ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من C . وأيضاً إن كانت \bar{A} موجودة في كل B ، وغير موجودة في شيء من C ، فإن B غير موجودة ^(١) في شيء من C ، ولكنها كانت موجودة في كل C [١١٧ ب] . - وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ، لأن مقدمة \bar{A} \bar{C} تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت \bar{A} موجودة في كل B و B في بعض C ، فإن \bar{A} تكون في بعض C ، /٤٠/ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من C . وأيضاً إن كانت \bar{A} موجودة

(١) ص . موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

في كل ب ، وغير موجودة في شيء من ح ، فإن ب غير موجودة في شيء من ح ، فإن ب غير موجودة في شيء من ح ؛ فإن كانت أ موجودة /١٦١/ في بعض ب و ب في بعض ح ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت أ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من ح يكون قياس . فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض > المقدمات ^(١) . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقد تبين مما قضا كيف يكون القياس في كل شكل ^(٢) ، إذا انعكست /٥/ النتيجة ؛ ومتى يكون مضاداً للمقدمة ، ومتى يكون مافصلاً ؛ وأن في الشكل الأول تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبدأ تبطل بالشكل الثاني والثالث ، وأما التي عند الطرف /١٠/ الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبدأ تنقض بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني ؛ وأن المقدمة التي عند /١٥/ الطرف الأكبر منه تُنقض أبدأ بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر في الشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون القياس ، وأياً في كل واحد من الأشكال .

(١) نحرّم في الأصل .

(٢) في إلهامس . في السرياني في واحد من الأشكال .

< الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فيه بين إذا وضعت نقيضة النتيجة /٢٠/ وأضيف إليها مقدمة أخرى ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا ^(١) المقدمات ، وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه ليس يكون بعد قياس قبله ، ولا بعد إقرار بنقيضة /٢٥/ ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بين المصدق ، وأما الحدود في كلا ^(٢) القياسين فعلى نحو واحد محري ، [١١٨] والمقدمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون أ موجودة في كل ب متوسط ح ، فإن وضعت أ إما غير موجودة في كل ب ، وإما ولا في شيء من ب ، وكانت أ موجودة في كل ح بالحقبة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون ح : إما غير موجودة /٣٠/ في شيء من ب ، وإما غير موجودة في كل ب ، وذلك محال فإن الموضوع كذب ، فنقيضه الموضوع إذن صدق . وكذلك يكون في سائر الأشكال ، لأن كل ما قيل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذي بالخلف فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموحدة ، فإنها /٣٥/ تبين في الشكل الثاني والثالث فقط ، فأما في الأول ، فلا . وبيان ذلك أن توضع أ غير موجودة في كل ب أو غير موجودة في شيء من ب ، فإن تضاف إليها مقدمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون ح موجودة في كل أ ، وأما بأن تكون ب موجودة في كل ح ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأول . فإن كان موضوعنا

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

أن \bar{A} ليست بموجودة /٤٠/ في كل B ، ثم أضيف إليها مقدمة أخرى من أي اللاحقين اتفق ، فإنه لا يكون قياس ، فإن كان الموضوع أن \bar{A} ليست موجودة في شيء من B ، /٦١/ ب/ ثم أضيف إلى ذلك مقدمة $B \rightarrow C$ ، فإنه يكون قياس على الكذب ، وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B ، و B في كل C ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من C ، وذلك محال . فإذاً القول /٥/ بأن \bar{A} ليست في شيء من B ، كذب . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فصدقه صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة $C \rightarrow A$ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن \bar{A} ليست في كل B . فإذاً هو بَيِّن أن الكلية الموجبة ليست ثبينة بالخلف في الشكل الأول .

/١٠٠/ وأما البحرية الموجبة وسالبة الكلية منها والبحرثية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول. وبيان ذلك أن يكون موضوعا أن \bar{A} [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من B ، وأن توجد B موجودة في كل C أو في بعضها . فإذاً يلزم ضرورة أن تكون \bar{A} إما غير موجودة في شيء من C وإما غير /١٥/ موجودة في كل C ، وذلك محال ، لأن وجود \bar{A} في كل C من الصدق . فإن كان ذلك كذبا ، فإن \bar{A} موجودة في بعض B . فإن أخذت المقدمة الأخرى عدا \bar{A} ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضدَّ النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بَيِّن أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما تريد تبينه .

/٢٠٠/ وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون \bar{A} موجودة في بعض B ، ولتؤخذ C موجودة في كل \bar{A} . فإذاً C موجودة في بعض B ، وذلك محال . فإذاً الموضوع كذب . فإذاً كان ذلك هكذا ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من B . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة $\bar{A} \rightarrow C$ سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة /٢٥/ $B \rightarrow C$ ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضِعَ

الضد^١ ، فإنه يكون قياس^٢ ويتعرض^٣ المحال^٤ . وأما الموضوع فلا يتبرهن .
 وبيان ذلك أن تكون آ موجودة في كل ب^٥ ، وأن تكون مقدمة حـ آ كلية
 موجبة . فإذا يلزم ضرورة^٦ أن تكون حـ موجودة في كل ب^٥ ، وذلك
 محال . فإذا هو محال^٧ أن يقال إن آ موجودة في كل ب^٥ ، / ٣٠ / ولكن
 ليس متى كان ذلك كذبا وجب^٨ ضرورة^٩ أن يكون ضده صدقا ، أعني
 بالضد أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب^٥ وكذلك يعرض إن أخذت
 المقدمة الأخرى عند ب^٥ ، لأنه يكون^{١٠} قياس^{١١} ويتبع المحال^{١٢} ، وأما^{١٣}
 الموضوع فإنه لا يتصح^{١٤} . فإذا نسي^{١٥} أن يكون موضوعنا كلية موجبة ،
 لأنه إن كانت آ في كل ب^٥ ، وكانت حـ موجودة في كل آ ، فإن حـ
 موجودة / ٣٥ / في كل ب^٥ . فإن كان ذلك محالا^{١٦} فإن موضوعنا محال .

وكذلك يتعرض^{١٧} إن أخذت المقدمة الأخرى ضد ب^٥ ، وأيضا كمثل
 ذلك يتعرض^{١٨} إن أخذت مقدمة حـ آ سالبة^{١٩} ، لأن على هذه الجهة يكون
 قياس^{٢٠} فإن كانت المقدمة سالبة^{٢١} عند ب^٥ ، فإنه ليس يتبع شيء^{٢٢} .
 فإن كان موضوعنا جزئية موجبة^{٢٣} ، فإنه ليس يسج^{٢٤} من ذلك حـ سالبة^{٢٥} ،
 ولكن كلية [١١٩] سالبة^{٢٦} ، لأنه إن كانت آ موجودة في بعض ب^٥ ، و
 حـ / ٤٠ / موجودة في كل آ ، فإن حـ موجودة في بعض ب^٥ . فإن كان ذلك
 محالا^{٢٧} ، فإنه كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض ب^٥ فهو إذن صدق أن يقال
 / ١٦٢ / إن آ غير موجودة في شيء من ب^٥ فإذا تبين أن آ غير موجودة
 في شيء من ب^٥ فإنه ينقض^{٢٨} مع الكذب الصدق^{٢٩} ، لأن آ موجودة في بعض
 ب^٥ وغير موجودة في بعضها^{٣٠} .

/ ٥ / وأيضا ليس من قبيل^{٣١} الموضوع عـ رص^{٣٢} المحال^{٣٣} ، لأن الموضوع

(١) في الهامش : « نسخة أخرى » لأنه لا يكون قياس^{٣٤} ، ويتبع المحال^{٣٥} .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأنَّ اَ موجودة في بعض بَ / ١٠ / بالحقيقة . فإذا لا ينبغي أن يكون موضوعاً جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بَيِّن أنه لا ينبغي أن يوضع صد ما يريد < وضعه ^(١) > ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يزم القول الاضطرار ، ويكون محموداً ، لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما لسالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ، وأيضاً إن / ١٥ / لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزم ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذباً ، أن تكون الكمية الموجبة صدقا ، ولا هو أبصاً من الرأي المحمود إذا كانت إحدىهما كذباً أن تكون الأخرى صدقا .

١٢٣

< الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

/ ٢٠ / فقد تبيّن أن كل المسائل تتبين في الشكل الأول بالحلف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالحلف ، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك لا تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون اَ / ٢٥ / موجودة في كل حَ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَ غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال ، لأنه تبين أن حَ موجودة في كل بَ . فإذا الموصوع كذب ، فإذا نقيضه صدق . وهو أن اَ موجودة في كل بَ . - فإذا إن كان الموصوع صدقاً يريد أن يتضح فإنه يكون قياساً ويتضح المحال ، غير أنه يشين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كانت

(١) حرم لم يبق منه إلا بعض فقط .

أ غير موجودة في شيء من بـ / ٣٠ / وموجودة في كل حـ ، فإن حـ غير موجودة في شيء من بـ ، وذلك محال ، فإذاً هو كذب أن تكون أ غير في شيء من بـ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذباً كان ضده صدقاً . أعني بذلك أن تكون أ موجودة في كل بـ .

فإذا أردنا أن نبين أن أ موجودة في بعض بـ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن أ غير موجودة في شيء من بـ ، ثم تأخذ أنها موجودة في كل حـ ، / ٣٥ / لأنه إذا أحدث هذه المقدمات يجب أن تكون حـ غير موجودة [١١٩ ب] في شيء من بـ . فإن كان ذلك محالاً ، فإنه يجب لا محالة أن تكون أ موجودة في بعض بـ . — فإن كان موضوعنا أن أ غير موجودة في بعض بـ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الأول . — وأيضاً ، ليوضح أن أ موجودة في بعض بـ وغير موجودة في شيء من حـ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـ غير موجودة في بعض بـ ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذاً موضوعنا / ٤٠ / كذب . فإذاً أ غير موجودة في شيء من بـ .

فإذا أردنا أن نبين أن أ غير موجودة في كل بـ ، فليكن موضوعنا أن أ في كل بـ ، وغير موجودة في شيء من حـ ، فيلزم ضرورة أن تكون حـ / ٦٢ ب / غير موجودة في شيء من بـ . وذلك محال ؛ فهو إذن صدق أن يقال إن أ غير موجودة في كل بـ .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي نلتف تكون في الشكل الثاني .

— ١٣ —

< الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون أ غير موجودة / ٥ / في بعض بـ ، و حـ موجودة في كل بـ ، فإذاً أ موجودة

في بعض حـ. فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن آ غير موجودة
في بعض بـ ، وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل بـ .

فإن كان موضوعا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، فإنه يكون
١٠/ قياس وبتعرض المحال ، ولكن ليس يشبه لنا ما نريد بياحه ، لأنه
إن كان موضوعنا ضد ما نريد بياحه ، فإنه يعرض مثل ما عرض فيما
تقدم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه
ينبغي أن يكون موضوعا أن آ غير موجودة في شيء من بـ ، وحق موجودة
في بعض بـ . فإذا آ غير موجودة في بعض حـ فإن كان ذلك كذبا ،
فإنه صدق أن تكون آ موجودة في بعض بـ . — فإذا أردنا أن نبين أن آ
غير موجودة في شيء من بـ ، فليكن موضوعا أنها موجودة في بعض بـ .
ولتؤخذ حـ موجودة في كل بـ ، فإذا يلزم ضرورة أن تكون آ موجودة
في بعض حـ ، ولكن لم تكن في شيء منها . فإذا كذب أن يقال إن آ
موجودة في بعض بـ . فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في كل بـ ، فإنه
لا يسب لنا ما نريد بياحه ، ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن
أردنا أن نتبين أن آ غير موجودة في كل بـ ، لأنه إن كانت آ
موجودة في كل بـ ، ٣٠/ وحق موجودة في بعض بـ ، فإن آ تكون
موجودة في بعض حـ ، ولكنا سلمنا أن ذلك مما ليس هو ، [١٢٠] فإذا
كذب أن يقال إن آ موجودة في كل بـ ، وصدق أن يقال إنها ليست في
كل بـ . — فإن كان موضوعنا أن آ موجودة في بعض بـ ، فإنه يعرض
مثل الذي عرض فيما تقدم .

فهو بيّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضة
٢٥/ ما نريد بياحه ، وهو بيّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبين الموجة
من جهة ، وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية .

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يصع
 /٣٠/ ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرَّر به : وأما المستقيم فإنه
 يتبدى من مقدمات مُقَرَّر بها صدقاً ^(١) . وكلا البرهانين من مقدمات
 مُقَرَّر بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي
 بالخلف فلأحدى مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة
 النتيجة . /٣٥/ وفي المستقيم ليس يجبُ ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل
 كون القياس . وأما الذي بالخلف فبه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع
 نقيضها ، ولا فرق في ذلك ^(٢) بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة . وكل الذي
 يتبين باستقامة /٤٠/ القياس فقد بين بالخلف ، وكل الذي يتبين بالخلف ،
 فقد بين باستقامة وبمحدود ^(٣) .

/١٦٣/ وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول ، فإن القياس
 المستقيم /٥/ يكون في الشكل الثاني والثالث . أما السالب فهي الشكل
 الثاني ، وأما الموجب فهي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل
 الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس
 الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول
 والثاني : أما الموجبات فهي الأول ، وأما السالبات فهي الثاني .

/١٠/ وبيان ذلك أن نُسَبِّح في الشكل الأول بالخلف أن ٦ ليست
 موجودة في شيء من ب ، أو ليست موجودة في كل ^(٤) ب ، فوضعنا أن

(١) ص : صدق .

(٢) ص : بأن تكون ... لعله تحريف وصوابه ما أثبتناه .

(٣) في الهامش : نسخة : في بعض ب .

أ في بعض ب ، فعلى هذه البعثة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل /١٥/ الثاني ، وهو أن توجد حـ موجودة في كل أ غير موجودة في شيء من ب ، فإذن هو ليس بـ ، فإذن هو ليس بـ . وكذلك [١٢٠ ب] يعرض إن تبين في الشكل الأول بالخلف أن أ غير موجودة في كل ب بوصف أنها موجودة في كل بـ وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حـ موجودة في كل أ وغير موجودة في كل ب ، وكذلك يعرض /٢٠/ إن أخذت مقدمة حـ سالبة . وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأول بالخلف أن أ موجودة في بعض بـ بوصفنا أن أ غير موجودة في شيء من بـ . فعلى هذه البعثة يعرض المحال في الشكل الأول وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤخذ بـ موجودة في كل حـ ، و أ في كل حـ أو في بعضها . فإذن أ موجودة في بعض بـ . وكذلك يعرض إن أحدثت بـ أو أ موجودة في بعض حـ .

وأيضاً ليرهن في الشكل الثاني بالخلف أن أ موجودة في كل ب بوصفنا أن أ ليست في كل ب وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن تؤخذ أ موجودة في كل حـ ، و حـ في كل بـ ، فإذن أ في كل بـ . وكذلك يعرض إن سُرِّمِنَ في الشكل الثاني بالخلف أن أ في بعض بـ بوصفنا أن أ ليست في شيء من بـ ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن أ موجودة في كل حـ ، و حـ في بعض بـ . فإن كان القياس الذي بالخلف سالماً ، فإن الموضوع يكون أن أ موجودة في بعض بـ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن أ غير موجودة في شيء من حـ ، /٣٠/ و حـ في كل بـ . وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن > أن أ غير موجودة في ^(١) بعض بـ بوصفنا

(١) الزيادة تصحيح بالخامش

أن \bar{A} موجودة في كل B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن \bar{A} غير $/35/$ موجودة في شيء من \bar{C} ، و \bar{C} في بعض B ، وأيضاً ليتبين بالخلف في الشكل الثالث أن \bar{A} موجودة في كل B بوضعنا أن \bar{A} ليست في كل B ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل $/40/$ الأول ، وهو أن \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{C} في كل B .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن \bar{A} غير موجودة في شيء من B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، $/63/$ ب/ وهو أن \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، و \bar{C} في بعض B . فإن كان القياس الذي $/5/$ $[121]$ بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن \bar{A} موجودة في بعض B . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ \bar{C} غير موجودة في شيء من \bar{A} وموجودة في كل B .

وكذلك يعرض وإن لم يكن الرهان كنيا ، فالموضوع هو أن \bar{A} موجودة $/10/$ في كل B ، وقياس ذلك المستقيم هو أن \bar{C} غير موجودة في بعض B — وذلك الشكل الثاني .

فقد تبين أن كل المسائل التي تيرهن ^(١) بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تيرهن ^(٢) بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة ^(٣) ، وأن في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بحرف إذا وُصِفَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس $/15/$ المنعكسة بأعيانها ، فإذا المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل

(١) في الهامش : « معناه » تبين .

(٢) في الهامش : « يعني » أن نوح .

(٣) ص : واحد .

وأحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسألة على كلتا
(١) الجهتين تبرهن بالخلف وبلاستدومة ، ولا يمكن أن تفترقا . /٢٠/

- ١٥ -

< النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة >

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي
أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلات : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ،
كل ، /٢٥/ لا كل ، بعض ، ولا واحد ، بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة
فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما
يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ، كقولنا : كل علم حاصل ،
يضاد قولنا . ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات
فإن تقابله تقابل تناقض . /٣٠/

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس "بته" : لا
موجب ولا سالب : أما موجب فلا يمكن من قبيل أنه ينبغي أن تكون
مقدمات القياس الموجب موحدة ، وأما المتقابلات موجبة وسالبة ، /٣٥/ وأما
قياس سالب فلا يمكن من قبيل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه
وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلا (٢)
الحدين ، ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر
موضوع لها . /٤٠/ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} ، فضلاً^(١) ، و B و \bar{C} علماً^(٢) ، فإن قيل /٦٤/ إن كل علم فاضل ، وأيضاً > قيل < : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن \bar{A} تكون موجودة في كل B [١٢١ B] وغير موجودة في شيء من \bar{C} . فإذاً B غير موجودة في شيء من \bar{C} ، أي : ولا واحد من العلوم هو علم وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل يعد ذلك : إن /٥/ صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن \bar{A} تكون موجودة في كل B وغير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإذاً بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{C} ، وغير موجودة في شيء من B ، وكانت B علماً ، و \bar{C} صناعة الطب ، /١٠/ وكانت \bar{A} خطأ ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

وقد تختلف حال المقاييس في اجتماع الحدود بالسلب^(٣) والوجوب ، لأن الوجوب يكون مرة \bar{A} ، ومرة \bar{B} ، وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مطلوب عن أحد الطرفين ، وموجب على الآخر ، فإذاً يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير /١٥/ أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ، وإما أحدهما حرماً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهة من الجهات لا أصداً^(٤) ولا متقابلة .

(١) ص . فاضل .

(٢) ص : علم .

(٣) مكتوبة في النص هكذا : الوجود B - أي : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح في السحرة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٤) ص . أصداد .

..وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجِباً أن تكون
 /٢٠/ المقدمات متقابلة للعلّة التي قبلت في الشكل الأول . وأما إذا كان
 القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود انقياس
 كلية . فلتكن بَ و حَ علماً ، ولتكن آ طَباً ، فإن قيل إن : كل طب علم ،
 وايضاً أن : ولا شيء من الطب علم — فإن بَ تكون في كل آ ، و حَ غير
 موجودة /٢٥/ في شيء من آ . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم
 لا علماً ^(١) ، وكان أيضاً : ولا شيء من الطب علم ^(٢) — يلزم ضرورة أن
 يكون بعض العلوم لا علماً ^(٣) /٣٠/ فإذا كانت حدود القياس ^(٤) كلية ،
 تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات
 حيث تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصى الطر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما
 قلنا /٣٥/ إن كل علم فإنه فاضل ، وايضاً أن لا واحد من العلوم فاضل .
 أو أن ليس كل علم فاضلاً ^(٥) ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلأن للموحدات
 ثلاثة ^(٦) مقالات يلزم أن يكون [١٢٢] التقابل على ست جهات : كل ،
 ولا واحد ، ولا كل ، بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة ^(٧) مقابلات .
 فإذا ارتفعت في حدودها /٦٤/ ب/ صارت ستة مثل . أن آ موجودة في كل
 بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، أو موجودة في كل حَ وغير موجودة
 في شيء من بَ ، أو موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، أو

(١) ص لا علم

(٢) ص : علماً .

(٣) فرقها : المقاييس .

(٤) ص : فاضل .

(٥) ص : ثلاث .

(٦) فرقها : مقابلات

بالعكس . - وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

/٥/ فإذاً هو بَيِّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بَيِّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة "صديق" ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس < من المقدمات ^(١) > المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبدأ يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخبز ليس بخبز ، أو أن الحلي ليس بحلي . وذلك < من ^(٢) قبل > /١٠/ أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس /١٥/ المصاد من المقدمات المتقابلة يكون فإن أخذ في القياس أشياء متقابلة ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد يسعى أن يعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخبز ليس بخبز أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحلي الأبيض ليس /٢٠/ بأبيض ، والإنسان حي ، فيبني أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد إلى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ، وكبحو ما تكون المقاييس المَبْكُتَةُ المركبة /٢٥/ من قياسين .

(١) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

(٢) في الهامش : نسخة : من قبل .

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ، والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما / ٣٠ / ألا ينتج بثته مما قيل ^(١) ، وإما أن ينتج مما هو أخفى ^(٢) منه أو من المجهولات ^(٣) مثله أو مما هو بعده ^(٤) ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء / ٣٥ / ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعرف ، وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها فلا تعاطى أحد أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حيث يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة ^(٥) المطلوب الذي يقصد البرهان

- (١) في الهامش . « تعليق بخط المصنف بحسب رحمه الله ليس في السرياني مما قيل . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويعسد المعنى » .
- (٢) في الهامش . « أي من المعلوم على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة » .
- (٣) في الهامش . « أو من شيء على آخرهما معاً بالطبع ، وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة » .
- (٤) في الهامش . « وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة) يعني أنه إن تبين العلة بالمعقول ، وإن كان المعلوم أبين من العلة عندنا والفرق بين النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذلك وإن كان يبين العلة بالمعقول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلوم أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان تبين العلة بالمعقول إلا أن المعلوم أعرف عندنا » .
- (٥) بالأحمر في الهامش . « نسخة المصنف الذي يطلب بالبرهان »

/٤٠/ عليه ، وإما أن ينتقل الى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب منها ، مثل أن يوضع بيان \bar{A} بـ \bar{B} وبيان B بـ \bar{A} وبيان \bar{B} بـ \bar{A} ، لأنه /٤٥/ أ / يعرض للذين يقيسون هكذا ، أن يبينوا \bar{A} بنفسه كفعل الذين يظنون > أنهم < يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغني عن هؤلاء في تبين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا ^(١) بالخطوط /٥/ المتوازية . فإذا تعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجود ^(٢) إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال . /١٠/

فإن كان غير يتبين أن \bar{A} موجودة في \bar{B} وفي B ، وقيل إن \bar{A} موجودة في B ، فإنه غير يتبين أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول الرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان \bar{B} و \bar{A} شيئاً واحداً إما لأنهما يرتحمان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه يتبين /١٥/ أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبين أن \bar{A} في B إن كان ارتجاع

والمانع من أن يكون واضحاً للمطلوب لأول هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن \bar{B} موجودة في \bar{A} /٢٠/ وأن \bar{A} في \bar{B} وكانا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأول يتبين إن لم يبرهن . فإن كان \bar{A} و \bar{B} شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه \bar{B} فإنه واضح المطلوب الأول ، لأننا قد بينا ما معنى وضع المطلوب /٢٥/ الأول ، وهو أن بين نفسه ما ليس يتبين بنفسه ، وذلك هو الأبين . فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد

(١) محرم في الأصل .

(٢) ص : موجوداً .

بالحقيقة يقال على شيء واحد ، وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد ، فإن في الشكل الثاني [١٢٣] والثالث وكذلك ^(١) في الأول / ٣٠ / يمكن على كلتا ^(٢) الجهتين وضع المطلوب الأول وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأول أن توجد أي المقدمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل / ٣٥ / الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأول : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفتنا ، وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفتنا بالظن الحسن .

- ١٧ -

< البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب » >

وأما الاعتراض الذي ^(٣) يمتنع الكذب < في النتيجة > ^(٢) من قبيل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض / ٤٠ / في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول ، لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قبيل الموصوع . ولكننا نكتفي / ٦٥ / ب / بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . - ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس

(١) بالأحمر في الهامش . الحس (أي ابن الخمار) . لم أجده في السرياني بنقل إسحق .

(٢) ص : كلتي .

(٣) خرم في الأصل .

يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً^(١) كما قضي . وأيضاً إذا اتصل^(٢) شيء^(٣) على استقامة بـ أ ب جـ ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع /٥/ ووجه النتيجة ، لأنه إنما يحوز لما أن نقول : ليس من قبيل الموضوع عرض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وضع الموضوع أم رفع . وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . — فهو إذن يبين أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قبيل الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى /١٠/ الأصل هكذا ، أعني بهكنا : أن يجب المحال : موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً . فأبين الأخطاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدود الواسطة غير واصلة بين المحال والموضوع بـ كما قيل /١٥/ في صناعة^(٤) الجدل ، لأن وضع غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبة ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بعدهما مقداراً واحداً^(٥) واستعمل في ذلك قياساً [١٢٣ ب] ويبين أنه ليس /٢٠/ حركة ، ورفع الكلام إلى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب نـ هذا الكذب للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه . ليس من قبيل الموضوع عرض المحال ، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع ، غير أنه لا يكون وجوبه من قبيل الموضوع ، وذلك يكون إلى فوق وإلى

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : نسخة : بكل (شيء)

(٣) في الهامش . الحسن . في السرياني ، ارتفع : بطل .

(٤) راجع : المغالطات السوفسطائية ، م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ .

(٥) ص : مقدار واحد ... قياس . — وفي الأصل اليوناني : ولستعمل في ذلك حجة

زينون على بطلان الحركة ، بأن يلجأ إلى رفع الكلام إلى المحال .

أسهل باتصال، مثل أنه /٢٥/ إن وضع أن آ موجودة في ب، وب في ح، وح في د، وكانت نتيجة بـ د كذباً، ثم رفع آ ب^(١) الموضوع، وبقيت مقدمة بـ ح، حـ د، فإنه يكون ليتنا أن الكذب لم يعرض من قبيل الموضوع. وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود إلى فوق، مثل أنه إن كانت آ تحت ب وهـ /٣٠/ تحت آ وز تحت هـ،^(٢) كانت نتيجة آ ر كذباً، فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع. ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصله بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط، إلا إذا رفع، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قبيل الأصل الموضوع. ومثال^(٣) ذلك أن نوضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن أسفل. أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد المحمول في الأصل الموضوع؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع. فإن كان محالاً أن تكون آ موجودة في ع، ثم رفعت آ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون ع تحت ب ثم رفعت ب^(٤)، فإنه لا يعرض المحال - وكذلك يعرض في المقاييس السالبة.

فاذن هو بين أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصله بين الموضوع /٤٠/

(١) في الهامش: «في السرياني ثم رفع آ الموضوع»

(٢) حرم في الأصل.

(٣) تفسير بالأحمر في الهامش: «مثلاً ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس، والحساس على المتنفس، فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس، والمتنفس على الإنسان، والإنسان على الأبيض، فالمتنفس على الأبيض، فوصلت المحال مرة بالحساس، ومرة وصلت بالمتنفس».

(٤) فوقها «سعة» لـ ب، ولعل الأصل على هذا النحو: «أن تكون» يجب لـ ب.

وبين المحال ، فإنه ليس يتعرضُ المحال من قبل الموضوع . ولا أيضاً إذا /١٦٦/ كانت الحدود واصله بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يتعرض المحال من قبل الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ آ موجودة في ب ولكن في ن ، ون في ح وح في ع ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك /٥/ يتعرض أيضاً . إن كانت الحدود واصله بينهما من فوق . وإذا كان المحال يتعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير [١٢٤] واجب من قبل الموضوع . ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه ^(١) آخر غيره ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة /١٥/ شيء آخر ، حيثئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس ^(٢) بمكر أن يتعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة ، مثل أن الخطوط المتوازية /١٥/ تلتقي والزوايا الخارجة ^(٣) أعظم من الداحلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .



< كذب النتيجة يكذب المقدمات >

فالقياص الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدماتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدماتين وإحدهما لا محالة كذب /٢٠/ أو كليهما ، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدمات صدق . فإن

(١) فوقها بالأحمر . « ليس في السرياني . مكانه »

(٢) في الهامش بالأحمر : « فسحة : لأنه قد يمكن » .

(٣) في الهامش بالأحمر . « الفاصل يحسب » في السرياني : الداحلة أعظم من الخارجة .
وتحته عند هذا الموضع في الهامش بالأسود : الحسن ينقل إسحق ، أما أنا لس
هو افق ما في العربي ، وكذا ثابيل .

كان القياس من أكثر من مقدمتين ، مثل أنه يبرهن ^(١) حـ : آ ب و آ ب : د هـ ، د : ع ، فإن المقدمات د هـ ، ^(٢) هـ : د تكون كذبا ومن قبيل ذلك الكذب أ : د > ينتج كذب ، لأن مقدماتي آ ب بتلك المقدمات تنتج . فإذا من قبل بعض / ٢٥ / مقدمات د هـ ، د : ع ، عرضت النتيجة والكذب ^(٣) .

- ١٩ -

< القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس - > فوه < إذا كانت المسألة تذكر المقدمات وتترك ذكر ^(٤) النتيجة ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات ، لأننا نعلم أنه - بلا واسطة - لا يكون قياس ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين - وأما كيف ينبغي أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بين من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد من الأشكال . / ٣٠ / وذلك ليس يعني حلياً من قبيل أن نعرف إذا قلنا الجواب كيف نتأني لحفظ الأصل الموضوع .

ولذي يأمر متقدي الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أنفي ما يكون . وأنفي ذلك يكون أولاً تأني لا نذكر النتائج عقب المقدمات ،

(١) بالأحمر في الهامش : « في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حـ : آ ب : د هـ ، د : ع ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة » .

(٢) فوقها : « و : ع » .

(٣) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله : « نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـ : آ ب و هـ : د هـ ، د : ع ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق » .

(٤) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

ولكن نذكر /٣٥/ الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بيّنة ؛ وبعد [ذلك] ما نخفي النتيجة ألا نسأل عما قُرِبَ منها ، ولكن عما بَعُدَ جداً ، مثل أنه واجب أن نبين آ موجودة في ع بتوسط ب حـ هـ . فينبغي أن نسأل إن كانت آ موجودة في بـ ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ ب] ^(١) بـ موجودة في حـ : ولكن إن كانت ع موجودة في هـ . وبعد ذلك إن كانت بـ في حـ . وعلى هذه /٤٠/ الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن /٦٦ ب/ نبتدىء من الواسطة ^(٢) ، لأن على هذه الجهة نخفي النتيجة جداً .

- ٢٠ -

< التبكيث (= التقييد) >

/٥/ فلأنا نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بيّن متى يكون تبكيث ومتى لا يكون ، لأنه إذا أقر ^(٣) بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة ^(٤) : مثل أن يكون بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيث ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها /١٠/ سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيثا ، لأن للتبكيث هو قياس منتج لتقيضه الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيث ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذاً ولا تبكيث يكون ، لأنه إن كان /١٥/ تبكيث فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس ،

(١) فوقها ١٠ د ب ١ .

(٢) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة » .

فليس لا محالة يكون تبكيث . وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقر في الجواب بمقدمة كلية ، لأن التحديد في القياس والتبكيث واحد في وجوب النتيجة .

- ٢١ -

< الخطأ >

٢٠/ وكما قد تعرض الحُدُعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن ، مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يتوهم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن \bar{A} موجودة في B و \bar{C} بلا توسط ، و B و \bar{C} موجودتان في \bar{A} بلا توسط فإن علم أحد \bar{A} موجودة في كل B ، و B في كل \bar{A} ، وتوهم أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، و \bar{C} في كل \bar{A} ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً وأيضاً قد يُحتدع أحد في الأشياء التي بوحد بعضها في بعض ٢٥/ مثل أنه إن كانت \bar{A} موجودة في B ، و B في \bar{C} ، و \bar{C} في \bar{A} ، ثم توهم أحد أن \bar{A} موجودة في كل B ، وأيضاً أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقصى مما قيل على أكثر ٣٠/ من أن الذي [١٢٥] يعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن \bar{A} موجودة في \bar{C} ، كنعو ما يعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أنَّهُ > كيهما عُلِمَ ذلك فهو بالحيلة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولاً إن لم تُقَلَّ الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الحُدُعة في مقدمة ٣٥/ القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن \bar{A} في كل B وليست في شيء من \bar{C} ، وكلا B و \bar{C} في كل \bar{A} . فيعرض ^(١) أن تكون

(١) في الهامش بالأحمر: يعني فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة \bar{A} =

مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلًا ، /٤٠/ وإما من ^(١) جهة ،
لأنه إن ظن أحد أن \bar{A} موجودة في كل ما توجد فيه \bar{B} ، /٢٧/ وعلم
أن \bar{B} في \bar{A} ، فإنه يعلم أن \bar{A} ، وأيضاً إن توهم أن \bar{A} غير موجودة في
شيء مما توجد فيه \bar{C} ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه \bar{B} ليس توجد
فيه \bar{A} ، فقد توهم أن \bar{A} موجودة في كل ما فيه \bar{B} ، وأيضاً أن \bar{A} ليست في
بعض ما فيه \bar{B} . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلًا ^(٢) ، وإما
من جهة ^(٣) .

٥/ فعل هذا النحو ليس يمكن أن تكون الحُدُعة في كلتا ^(٤) مقدمتي
القياسين الكبريين ، وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد
فقد تكون الحُدُعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون \bar{A} في كل \bar{B} ،
وب \bar{B} في كل \bar{C} ، وأيضاً أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} ، لأن هذه
الحُدُعة شبيهة بالحُدُعة في الجزئيات ، مثل أنه إن كانت \bar{A} موجودة /١٠/
في كل \bar{B} ، وب \bar{B} في كل \bar{C} ، فإن \bar{A} تكون موجودة في كل \bar{C} فإن علم
أحد أن \bar{A} موجودة في كل ما يوجد فيه \bar{B} ، فإنه يعلم أن \bar{A} موجودة في

حـ مسألة ، ومقدمة \bar{A} بـ موجبة ، والمحال هو أن تكون \bar{A} موجودة إما في كل
حـ إن كانت الحدود متساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث ، وإما موجودة في بعض
حـ إذا كانت غير متساوية . وكل ذلك إن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} إن كانت
الحدود متساوية في الشكل الثالث ، وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود
غير متساوية .

- (١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا كان تقبصاً »
- (٢) في الهامش بالأسود : « بقي » ، وبالأحمر : « يعني إذا كان صدق الجزئية لا
من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .
- (٣) في الهامش بالأسود : « نقل » ، وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من
أجل الكلية » ، يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة .
- (٤) ص : « كلي » .

حـ ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود حـ ، مثل أنه إن كانت زاويتين قائمتين ، وبـ مثلث ، وحـ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حـ غير موجوده وهو عالم بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين /١٥/ قائمتين . فإذاً شيء واحد يعلم ويجهل معاً ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مسوطة ، ولكن منها عامة ومنها خاصة . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حـ بمعرفة عامة ، وأما بمعرفة خاصة فلا نعرفها . /٢٠/ فإذاً لم يجمع الأصداد من " عرّف الشيء " [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذي في « مانون » ^(١) أن النعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض محبة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئية ، ولكن نعرفها بالاحس ، فلما علمون بها قبل ذلك . لأننا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بين أن بالعلم العامي ^(٢) نعرف /٢٥/ الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذاً قد يمكن أن نختدع فيها . غير أنه ليس بالتصاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مستدعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد /٣٠/ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا ^(٣) الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي فلا شيء يمنع أن نعلم أن " في كل بـ ، وأن بـ في كل حـ ثم نطش أن " غير موجودة في حـ . مثل أن كل بذنة عاقر ، وأن هذه بذنة ، /٣٥/ وأنها تنح ، لأنه لا نعلم أن " موجودة في حـ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذاً هو بين أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يختدع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء /٦٧ ب/ من المحسوسات ، إذا كان خارجاً عن الاحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حسّاه

(١) راجع محاوره « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وعرفناه معرفة عامة وخاصة ، فإنما لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة يقال على ثلاثة ضروب : إما عامة ، وإما خاصة ، وإما معرفة /٥/ بالفعل . فإذا أخذنا أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن يُجهل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا بانتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامة والخاصة ، لأنه إذا اتوهم /١٠/ أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قبيل ظله المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامة بقياس تكون . [١٢٦] والذي يتوهم أن الخير والشر شيء واحد ، فإنه يتوهم أن الخير هو شر ، وبيان ذلك أن تكون *أ* خيراً و*ب* شراً ، وأيضاً *ح* خيراً — /١٥/ فلأنه يظن أن *ب* و*ح* شيء واحد يتوهم أن *ح* هو *ب* ، وأيضاً أن *ب* هو *أ* ؛ فإذا *ح* هو *أ* . وكما أنه لو كانت *ب* ^(١) يقال على *ح* بالحقيقة ، وأيضاً وكمثل ذلك *أ* على *ب* ، فإنه بالحقيقة كانت *أ* على *ح* . كذلك /٢٩/ يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد ، لأنه إن كانت *ح* و*ب* شيئاً واحداً و*ب* و*أ* شيئاً واحداً ، فإن *ح* و*أ* شيء واحد . فإذا وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اصطراوية إن وضعت المقدمة الكبرى ^(٢) ، ولكن تلك كذب ^(٣) ، وذلك أن يتوهم ^(٤) أحد أن الخير شر ^(٥) لا بالعرض ^(٦) . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستقص ^(٧) ما قلناه /٢٥/ بأفضل مما مشاه .

(١) فوقها : *د* .

(٢) في الهامش هذه المواضع الأربعة كلها . « ولكن لعله أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .

(٣) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .

(٤) ص : وليستقصا .

< قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها >

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة ترجع على الطرفين ، لأنه إن كانت \bar{A} مقولة على \bar{B} بتوسط \bar{B} ، ثم رجعت \bar{B} على \bar{A} وكانت ^(١) في كل \bar{A} ، فإن \bar{B} ترجع على \bar{A} وتكون موجودة /٣٠/ في كلها بتوسط \bar{B} ، و \bar{B} أيضاً ترجع على \bar{B} بتوسط \bar{A} . فكل ذلك يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت \bar{B} في \bar{A} ، و \bar{A} غير موجودة في \bar{B} فإن \bar{A} غير موجودة في \bar{B} ، فإن رجعت \bar{B} على \bar{A} ، فإن \bar{B} ترجع على \bar{A} /٣٥/ وبيان ذلك أن تكون \bar{B} غير موجودة في \bar{A} ، فإذن ولا \bar{B} تكون موجودة في \bar{A} ، لأن \bar{B} كانت موجودة في كل \bar{B} ، و \bar{B} يقال عليه وإن كانت /١٦٨/ \bar{B} ترجع على \bar{A} فإن \bar{B} أيضاً ترجع على \bar{A} . وهذا فقط يتدنى من الشبهة . وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب وأيضاً إن كانت \bar{A} و \bar{B} يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك [١٢٦ ب] \bar{B} و \bar{A} ، وكان /٥/ كل الموضوع إما أن يوجد فيه \bar{A} وإما \bar{B} ، فإن \bar{B} و \bar{A} كذلك تكون نسيتهما من الموضوع إما أن توجد فيه \bar{B} وإما \bar{A} ، لأنه إذا كان كل ما يوجد فيه \bar{A} \bar{B} موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه \bar{B} \bar{A} موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه \bar{A} وإما \bar{B} ، لا معاً . فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه \bar{B} وإما \bar{A} ، لا معاً ، مثل أنه /١٠/ إن كان غير المكوّن غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكوّن ، فإنه يلزم ضرورة أن يكون المكوّن فاسداً والفاسد مكوّناً ، هذان قياسان مركبان وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه \bar{A} وإما \bar{B} ، وأيضاً إما \bar{B}

(٤) فوقها : « أو » كانت

ولما ء - لا معاً ، فإنه إن ارتجع آ و حـ ، فإن بـ و ء يرتجمان ، لأنه إن كانت بـ /١٥/ غير موجودة في بعض ء فإن آ موجودة في ء . فإذا وحـ أيضاً موجودة في ء ، لأن آ و حـ يرتجمان . فإذا وحـ و ء يوجدان معاً ، وذلك محال . فإذا كانت آ موجودة في بـ وفي كل حـ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ، /٢٠/ وكانت بـ موجودة في كل حـ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع آ وبـ وبرهان ذلك أن مقولة على بـ و حـ فقط ، وبـ مقولة على نفسها وعلى حـ . فهو بين إدن أن كل ما يقال عليه آ فإن بـ يقال عليه لا محالة . فإذا بـ ترتجع على آ . وأيضاً إذا كانت آ وبـ في كل حـ ورجعت حـ على بـ فإنه يجب ضرورة أن تكون آ مقولة على كل بـ ، /٢٥/ لأنه إذا كانت آ في كل حـ ، وحـ في كل بـ لأن حـ ترتجع على بـ ، فإنه بين أن آ تكون في كل بـ . فإذا كان شيان متقابلين مثل آ وبـ ، وكانت آ أفضل من بـ ، وكان أيضاً شيان آخران متقابلين مثل ء وحـ ، فإنه إن /٣٠/ كان كلا آ حـ أفضل من كلا ^(١) بـ حـ ، فإن آ أفضل من ء ، لأن مثل ما أن آ مطلوب ، كذلك بـ مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك حـ و ء لأنهما متقابلان . فإن كانت آ و ء بالسوية مطلوبين ، وبـ حـ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا ^(١) آ حـ مساويان لكلا ^(١) بـ ء في [١٢٧] الطلب لهما /٣٥/ والهرب منهما ، ولكهما كانا أفضل ، أعني آ حـ أفضل من بـ ء . فإن كانت ء أفضل من آ ، فإن بـ أصعب شراً من حـ ، لأن الضعيف الشر للضعيف خير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل يختار على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذا كلا ^(١) بـ ء يختار على كلا ^(١) آ حـ . ولكن ليس ذلك واقعاً . > > ^(٢) إدن < مختارة على ء . وحـ أقل شراً من بـ ، فإذا وحـ أيضاً مختارة على /٤٠/ < بـ . - فليكن ^(٣) <

(١) ص : كلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

هو ممثلاً بمحبة : إن أخذت علامة أ أن يختار أن يؤاتيه /٦٨/ ب/ محبة ^(١) على ما يريد، وعلامة ب ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البين^(٢)> أن أ - أعني أن يرى أن يؤاتيه أكثر - يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي /٥/ أكثر اختياراً من <مؤاتاة^(٣)> الجماع . وفي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك (الجسدي ^(٤) ، وكما) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك <الجسدي^(٥)> لا يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون <مدخله من أجل أن يكون محبواً . وكذلك بنية الشهوات ^(٦)> والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

- ٢٣ -

< نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الخسود في الانعكاس ^(٧) > وفي حال الاختيار وضده - فهو ظاهر .

/١٠/ وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخطئية والفقهية والمشورية ^(٨) ، وفي الحملة كل إيمان ^(٩) في كل صناعة فكرية ، فإنه

(١) فوقها : محبوبة .

(٢) خرم بمقدار كلمة .

(٣) النص في هذه الحملة ممزق شيئاً .

(٤) خرم مقداره كلمتان .

(٥) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .

(٦) خرم مقداره كلمة .

(٧) المشورية : deliberative .

(٨) فوقها : تصدق

بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقك بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما /١٥/ بالاستقراء .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد لطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة α حـ هي β وأ أن تبين β حـ أن α موجودة في β ، لأن على هذا النحو يعبر الاستقراء . ومثال ذلك أن يكون α /٢٠/ طويل العمر ، و β قليل [١٢٧ ب] المرارة ، و α الجزئيات الطويلة ^(١) الأعمار . كالإنسان والفرس والبغل . و α موجودة في كل β ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، و β — أي القليل المرارة — موجود في كل α . فإن رجعت α على β الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون α موجودة /٢٥/ في كل β لأنه قد يب أنما أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد لطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان α عليه ^(٢) حرى β الرجوع . وينبغي أن نفهم من α جميع حريثات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع حريثات الشيء العام يبين النتيجة .

ويسفي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أنذا المقدمة الأولى التي لا واسطة /٣٠/ لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . α أما الأشياء ^(٣) التي لا β واسطة لها فإن قياسها يكون بالاستقراء . والاستقراء α ^(٤) من جهة β يعارض ^(٥) القياس ، لأن القياس بالواسطة يبين وجود الطر β /٣٥/ ^(٦) الأكبر β في الأصغر α ، وأما بالاستقراء فيبين

(١) ص . الطويلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم .

(٥) مهمة النقط في الأصل .

(٦) في الهامش نسخة . وثب .

— بالطرف الأصغر — وجو > ^(١) د الأكبر في الأوسط . والقياس أقدم وأين بالطبع ، وأما الاستقراء فأين > عندما ^(١) .

— ٢٤ —

< البرهان بالمثال >

< أما ^(١) المثال > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة > عن طريق حد ^(٢) شبيه > بالطرف الأصغر . فينبغي أن يكون وجود الواسطة /٤٠/ في > الطرف ^(٣) < الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، /٦٩/ أين من الذي يريد تبييه . ومثال > ذلك ^(٤) أن > يكون آ مذموماً ، وب قتال المتاحمين ، وحت قتال أهل أثيب لأهل ثيب ^(٥) ، وء أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردت أن نبين أن قتال أهل أثيب لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدم في القول أن قتال المتاحمين مذموم ، ولتصلين بذلك يكون من الأشياء /٥/ الشبهة بمثل أن قتال أهل ثيبية ^(٦) لأهل فوقيا مذموم ، فلأن قتال المتاحمين مذموم ، وقتال أهل أثيبية لأهل ثيبا هو قتال المتاحمين ، فهو بين أن قتال أهل [١٢٨] أثيبية لأهل ثيبا مذموم . فهو بين أن ب موجودة في ح وء ، لأن قتال المتاحمين موجود في كلا ^(٧) ح وء ، وأيضاً هو بين أن آ موجودة في ء ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير . أما وجود آ /١٠/ في ب فيتبين بء . وكذلك يعرض أيضاً إن كن التصديق بوجود الطرف الأكبر

(١) نكرم .

(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهملة النقط في الأصل .

(٤) في هامش : نسخة - ثيبا .

(٥) ص : كلي .

في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بين^٢ أنه ليس المثال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن ، كجزء إلى جزء^(١) و > ذلك حينما تكون /١٥/ الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحدهما معروفة . فبين المثال وبين الاستقراءات > فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه^(٢) > من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة > ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر > ، وأما > في المثال - وهو يطبق القياس - > فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة . /٢٠/

- ٢٥ -

< نظرية البرهان الأباغوجي >

وأما الاستقراء^(٣) فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بيناً ، وكان وجود الواسطة في الأصغر > حاكياً^(٤) ، و > كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كان > عدد الحدود المتوسطة^(٥) بين الحد الأخير والأوسط قليلاً > لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود /٢٥/ واسطة في الطرف لأصغر أقرب إلى المعرفة > من^(٦) > النتيجة . ومثال ذلك أن يكون . أ متعم وب علم وح عدل ، فهو بين^٢ > أن^(٥) كل > علم متعملم إما إن كنت العصيلة علماً فذلك غير بين^٢ . فإن كانت مقدمة ب ح مصدقة مثل نتيجة أ ح ، فإن^(٥) هذا القياس

(١) في الهامش بالأسود : > في السرياني إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر .

(٢) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا > لاستقراء .

(٣) فوقها : أباغوجي - ἀπαγωγῆ

(٤) اضطراب في الأصل لتمرق الورق وقب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٥) اضطراب في الأصل لتمرق الورق وقب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

يقال له استقراء^(١) ، وذلك أن بَ حَ أقرب إلى المعرفة ، لأننا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا بَ / ٣٠ / أعرف من حيث لم يكن لنا أولاً . وأيضاً إن كانت الأوساط بين بَ و حَ قلبية ، لأن على هذه الجهة تكون مقدمة بَ حَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : ٠ ٠ تربيع و ٠ ٠ مستقيم المخطوط ، وزّ دائرة فإن كان لمقدمة هَ و رَ واسطة^(٢) واحدة - وهي أن تكون مساوية للشكل / ٣٥ / المستقيم تتوسط الأضلاع فإن مقدمة هَ رَ تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدمة بَ حَ أكثر منه بنتيجة آ حَ أو لم تكن الأوساط قلبية ، فلا بد لست أسمى ذلك استقراء^(٣) ، ولا إذا لم يكن لمقدمة بَ حَ واسطة : لأن ذلك حينئذ يكون علماً

- ٢٦ -

< الأسطاسيس >

وأما الأسطاسيس^(٤) فهي مقدمة تضاد مقدمة ، والفرق بينهما وبين ٦٩ ب / المقدمة أن الأسطاسيس يمكن أن تكون جزئية وأما المقدمة فإنها : إما ألا تكون ألبنة حرة ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . - والأسطاسيس يقال على جهتين في شكيب . أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية . وأما في شكيب فلأنها تقابل المقدمة ، والمقدمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ، وأما الكلية فهي الشكل الأول تتبين ،

(١) فوقها . أباعوحى - .

(٢) وجد هذا الهاشم بالأسود وبعده بالأحمر و هكذا وجدته بخط الفاضل يعني محيراً (في النتيجة : محير) على ما ملأته ، وعدت إلى القول السريانية فوجدته هـ ... ز ... هـ .

(٣) في الهاشم بالأحمر : يعني بالأسطاسيس المقدمة الجزئية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني بـ المقدمة ، المقدمة الكلية .

وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدمة كلية موجبة فإنها تخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تبين والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آ علما واحداً / ٥ / وبأصداً ، فإذا كانت المقدمة أن العلم بالأصداً واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلاً : ولا زوج واحداً ^(١) من المتقابلات يقع عليه علم واحد ، والأصداً متغالة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوج واحداً ^(٢) من الأصداً يقع عليه علم واحد — وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا / ١٠ / المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولاً > لنا إن ^(٣) < المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أصداً ، فإذا ^(٣) < بعض الأصداً ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدمة التي تخالفها كلية سالبة / ١٥ / لأنه إذا كانت المقدمة أنه : ولا زوج ^(٣) واحداً من الأصداً يقع عليه علم واحد ، فإنها تخالف ذلك إما بقولاً : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ، وإما أن بعض الأصداً علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد . والكلية من الشكل الأول تبين ، والجزئية من الثالث .

/ ٢٠ / لأن بالجملة في [١٢٩] جميع المقدمات إذا خالفناها خلافاً عاماً فإنه ينبغي أن تأتي بقيصة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قلتم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأصداً ^(٣) واحداً ، فإنه ينبغي أن تخالف ذلك بقولاً : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

(١) ص : واحد .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) ص : واحد .

/٢٥/ عامة للأضداد . وقد خالفت المقدمة خلافا جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لتقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد . وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامة للمعلوم والمجهول . وأما جزءاً ^(١) الأضداد — وهو المعلوم والمجهول — > فهما ^(٢) يقعان < واسطة ، هاتين منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدمة التي نقصد لتقيضها > هي ^(٣) التي يبدأ منها < المتعاطي وضع الأسطاسيس . ولذلك تأتي هـ من هذين الشكلين ، لأن في هذين الشكلين /٣٠/ فقط تكون المقاييس المتقبلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياسٌ موجب . وأيضاً الأسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير . مثل أن يكرر أحد أن تكون أ موحودة في ب من جهة أن ح غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدمات أخرى . وليس ينبغي أن تأتي بالأسطاسيس دون أن تكون /٣٥/ المقدمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وسعي أن نظهر في صائر الأسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد ^(٤) ، ومن الشبه ، ومن الظن المحمود . وينبغي أيضاً أن نظهر : هل يمكن أن /١٧٠/ توجد الأسطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والسالة من الشكل الثاني ؟

-
- (١) ص : جزئي .
(٢) حرم عقدار كلمة وبعض أخرى .
(٣) في إهامش بالأحمر : قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ، وأما من الشبه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها .
(٤) في إهامش بالأحمر . : وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فنقلته وهو : والذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (وعوقها الغم) لكن الألم ليس شر ، فاللذة إذن ليست خيراً والذي =

< الضمير >

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدمة محمودة : لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير /هـ/ الموجود هو أيقوس ^(١) مثل : الحساد يغضون والمحبون يحبون . وأما العلامة فهي مقدمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ، لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

/١٠/ وأما أنثوميا فهو قياس مركب من مقدمات محمودة ، أو من علامات . والعلامة توحد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نين أن المرأة ولدت من قبل أن لها لب ، فيبان ذلك يكون في الشكل الأول ، /١٥/ لأن الواسطة : هي أن لها لباً ، فيتمكن والددة ، وب وجود اللب لها ، وحب امرأة . وإما أن الحكمة ذوات قصائل ، لأن يطيقوس ذو

= من الشيء مثل إن كان الحسن بالمتصادات المحسوسة واحداً ، فالعلم إذن بالمتصادات المعقولة واحد والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ، ولكن الصحة أفضل من اليسار ، معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ،

(١) فوقها . الأخرى والأولى .

(٢) في الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر بنفسه وهو العلامة إما أن تتقدم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشمة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على القيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ، وإما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ، وإما أن تتأخر عما هي له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلنكن آ دوي فضائل ، وب حكام
 وحت يطيقوس — فهو صدق أن يقد . آ وب على حة ، غير أن الواحدة
 لا يقال لشأها ^(١) أو لكلها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت
 لأنها صفراء ، / ٢٠ / فيتبين في الشكل الثاني ، فلأنه تلحق التي ولدت
 صفرة ، وهذه المرأة صفراء — بطون أنه يبين أن هذه المرأة > قد ولدت < .
^(٢) فلنكن آ صفرة ، وب والد ، وحت امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة
 > < قط ^(٣) دون < الأخرى ، قبل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل
 لذلك قياس : > مثال ذلك < / ٢٥ / يطيقوس سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ،
 ويطيقوس محب للكرامة . وأيضاً إن الحكماء أحيار لأن يطيقوس حير
 وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييس . غير أن الذي في الشكل الأول لا
 ينتقض إذا كان صدقاً لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض
 من قيل أن القياس ليس بعامي ولا مني على الشيء الذي نريد بيانه ، / ٣٠ /
 لأنه ليس إذا كان يطيقوس د فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون صئر
 الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ،
 لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياس من مقدمات موحدة — لأنه ليس
 / ٣٥ / إذا كانت الوالدة في وقت ما تلد صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن
 تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا ^(٣)
 يوجد في جميعها — وهو مصولها — فقد قبل أنما / ٧٠ / ب .

(١) أي لأن شأنها معروف ، أي لأنها مشهورة معروفة

(٢) خرم .

(٣) في إمامش بالأسود . في السرياني وأما مصولها فهي التي قد قلناها الآن ، .

على هذا النحو من القول لتقسم العلامة . فالمسمى ^(١) من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف ^(٢) . وأما ما كان من الواسطة [١٣٠] ٥/ فيسمى تقمريون ^(٣) ، وهو الذي في الشكل الأول ، وهو أحمد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام ^(٤) الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و > لكنها ^(٥) < ليست من الآلام الطبيعية ^(٦) لأنها لا ^(٧) تعبر البدن ^(٨) ١٠/ فالطبيعة هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سَلِمَ ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقد رُفِئ أن يأخذ لكل نوع ألماً ^(٩) خاصاً وعلامة ^(١٠) ، فإنه يمكن أن نستعمل الفراسة فإنه قد توجد في بعض الأنواع ١٥/ آلام خاصة كالشعاع في الأمد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان > موضوعاً أن البدن والنفس يألمان > معاً فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية > وهذا يمكن أن يوجد في بعضها > غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة > التي بينها تكون خاصة ، لأن الألم ^(١١) < خاص للنوع كله بل ليس هو له فقط ، كما

(١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ، وأما ما كان من الأطراف فليس (ص - فيسمى) تقمريون فكان هذا هو بالعكس مما نقله نداري »

(٢) في الهامش بالأسود : « بخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) » .

(٣) تقمريون = τεμερηιον .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) نحرم .

(٦) في الهامش . « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لتأكل الورق في الأصل .

(٨) نحرم .

اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من /٢٠/ الحيوان ^(١) ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه > كان موضوعاً ^(٢) < أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكنا أن نجتمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد شخص ، ولكل واحد /٢٥/ منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفيراسة . فإن كانت له خاصتن : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإننا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعاً في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما ^(٣) فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً /٣٠/ فإن علامة الشجاعة [١٣٠ ب] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفيراسة تكون إذا رحمت الواسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن يكون الشجاعة ، وبـ عظيم الأطراف العالية ، وحبـ أسد /٣٥/ وبـ موجودة في كل حبـ وفي غيرها ، وحبـ موجودة في كل حبـ لا في أكثر منها ، ولكن بـ راجعة على > ا ^(٤) < : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة < .

[] تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إتمامه .
نُقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار > عن نسخة > يحيى بن عدي ، التي بخطه > ... < .

قوبل به نسخة كتبت من خط يحيى بن عدي وصححت عليها وقرئت
بمحضرته فكان موافقاً لها . []

(١) تأكل ، أكثر ، حروفها في الأصل .

(٢) ص : أحدهما .

فهرس الكتاب

صفحة

تصدير عام ٧ - ٣٠

كتاب المقولات

نقل لسحق بن حنين.

٣٣	(١) الحدود المتفقة والمتواطنة والمستتمة
٣٤	(٢) الأقوال المختلفة
٣٥	(٣) محمول المحمول - الأجاس والأنواع
٣٥	(٤) المقولات
٣٦	(٥) في الجوهر
٤٣	(٦) في الكم
٤٨	(٧) في الإضافة
٥٥	(٨) في الكيف والكيفية
٦٢	(٩) في يفعل وينفعل
٦٣	(١٠) في المتقابلات

(التقابل بالثضاييف ، التقاض باستصاد ، تقابل العدم والمنكة ،
تقابل السلب والإيجاب)

٦٩ (١١) الأضداد

٧٠ (١٢) في المتقدم

٧٢ (١٣) في « معاً »

٧٣ (١٤) في الحركة

(لتكون ، الفساد ، النمو ، لفص ، الاستحالة ، التغير
بالمكان)

٧٥ (١٥) في « له »

٧٧ التعليقات الواردة في المخطوط على المقولات

كتاب العبارة

نقل اسحق بن حنين

٩٩ (١) القول والعكر والشيء ؛ الحق والباطل

١٠٠ (٢) في الاسم : الأسماء السميطة والمركبة ؛ الأحوال

١٠١ (٣) في الكلمة (= الفعل)

١٠٢ (٤) في القول

١٠٣ (٥) القضايا السميطة والقضايا المركبة

١٠٤ (٦) في الإيجاب والسلب وتقابلهما

١٠٥ (٧) الكلي والجزئي : تقابل انقضاي بالتناقض وبالتضاد

١٠٨ (٨) وحدة القضايا وتعددها - القضايا المشتركة وتقابلها

١٠٩ (٩) تقابل المستقبلات الممكنة

(١٠)	التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير	
١١٣	المحصلة	
(١١)	القضايا المركبة	
١١٨		
(١٢)	تقابل القضايا ذوات الجهة	
١٢٢		
(١٣)	نسق الموجهات	
١٢٥		
(١٤)	تضاد القضايا	
١٢٩		

كتاب التحليلات الأولى

تقل تدارى

المقالة الأولى : نظرية القياس

(١)	المقدمة - الحدة ؛ القياس وأنواعه ؛ مقالة الكسب	
١٣٧	واللاشيء	
(٢)	عكس القضايا المطلقة (= انتقيرية)	
١٤٣		
(٣)	عكس القضايا ذوات الجهة	
١٤٥		
(٤)	القياس الحمل من الشكل الأول	
١٤٧		
(٥)	الشكل الثاني من القياس الحمل	
١٥٢		
(٦)	الشكل الثالث من القياس الحمل	
١٥٨		
(٧)	الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة ؛ ردّ الأقيسة . .	
١٦٢		
(٨)	في تأليف القياسات : انقياسات ذوات الجهة - الأقيسة	
١٦٥	ذوات المقدماتين الاضطراريين	
(٩)	تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الأول	
١٦٦		

(١٠)	أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المقدمات اضطرارية ، والأخرى وجودية	١٦٨
(١١)	أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدمات اضطرارية والأخرى وجودية	١٧٠
(١٢)	مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية	١٧٣
(١٣)	في الممكن	١٧٤
(١٤)	تأليف الممكن في الشكل الأول	١٧٧
(١٥)	تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول	١٨٠
(١٦)	تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول	١٨٧
(١٧)	تأليف الممكن في الشكل الثاني	١٩٠
(١٨)	تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني	١٩٣
(١٩)	تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني	١٩٥
(٢٠)	تأليف الممكن في الشكل الثالث	١٩٨
(٢١)	تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث	٢٠٠
(٢٢)	تأليف الممكن والضروري في الشكل الثالث	٢٠٢
(٢٣)	التطبيق الكلي للأشكال - الرد إلى الشكل الأول	٢٠٤
(٢٤)	الكيف والكم في المقدمات	٢٠٧
(٢٥)	تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج	٢٠٩
(٢٦)	أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل	٢١٢
(٢٧)	قواعد عامة للأقيسة الحملية ؛ اكتساب المقدمات	٢١٤
(٢٨)	قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحملات	٢١٦
(٢٩)	تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية والمقاييس ذوات الجهة	٢٢١

(٣٠)	البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم	
٢٢٤	والصناعات	
(٣١)	القسم	
٢٢٥		
(٣٢)	قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل	
٢٢٧		
(٣٣)	الكم في المقدمات	
٢٢٩		
(٣٤)	الحدود المجردة والحدود العينية	
٢٣١		
(٣٥)	الحدود المركبة	
٢٣٢		
(٣٦)	الحدود في مختلف الأحوال	
٢٣٢		
(٣٧)	أنواع الحمل	
٢٣٤		
(٣٨)	تكرار حد بعينه	
٢٣٥		
(٣٩)	استبدال الأقوال المتساوية	
٢٣٦		
(٤٠)	استعمال الأداة	
٢٣٦		
(٤١)	تفسير بعض العبارات	
٢٣٧		
(٤٢)	حل الأقيسة المركبة	
٢٣٩		
(٤٣)	ردّ الحدود	
٢٣٩		
(٤٤)	حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية	
٢٣٩		
(٤٥)	رد الأقيسة من شكل إلى آخر	
٢٤١		
(٤٦)	الحدود المحدودة ، والحدود غير المحدودة في الأقيسة	
٢٤٤		

المقالة الثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

(١)	تعدد النتائج في الأقيسة	
٢٥١		

(٢) الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق	
من مقدمات كاذبة في الشكل الأول	٢٥٣
(٣) الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة في الشكل الثاني	٢٥٩
(٤) الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة في الشكل الثالث	٢٦٣
(٥) البرهان الدوري في الشكل الأول	٢٦٧
(٦) البرهان الدوري في الشكل الثاني	٢٦٩
(٧) البرهان الدوري في الشكل الثالث	٢٧٠
(٨) انعكاس القياس في الشكل الأول	٢٧٢
(٩) انعكاس القياس في الشكل الثاني	٢٧٤
(١٠) انعكاس القياس في الشكل الثالث	٢٧٦
(١١) الرفع إلى المحال في الشكل الأول	٢٧٩
(١٢) الرفع إلى المحال في الشكل الثاني	٢٨٢
(١٣) الرفع إلى المحال في الشكل الثالث	٢٨٣
(١٤) الفرق بين البرهان بالتخلف والبرهان المستقيم	٢٨٥
(١٥) النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة	٢٨٨
(١٦) وضع المطلوب الأول	٢٩٢
(١٧) البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب »	٢٩٤
(١٨) كذب النتيجة بكذب المقدمات	٢٩٧
(١٩) القياس المضاد	٢٩٨
(٢٠) التبيكيت (= التفنيد)	٢٩٩
(٢١) الخطأ	٣٠٠
(٢٢) قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها	٣٠٤
(٢٣) نظرية الاستقراء	٣٠٦

صفحة

٣٠٨	(٢٤) البرهان بالمثال
٣٠٩	(٢٥) نظرية البرهان الأباغوجي
٣١٠	(٢٦) الأنسطاسيس (= المقدمة الجدلية)
٣١٣	(٢٧) الضمير (الأيقوس ، والعلامة ، والضمير)

